

د. فرج فنوده

قبل السقوط



د. فخر فوده

قَبْلَ السَّقُوطِ

إهدأ ..

إلى ولدى ياسرُ
الذي لم أؤثر له إلا المخاطرة ...

د . فرج فوده

مقدمة

لا أبالي ان كنت فى جانب والجميع فى جانب آخر ، ولا احزن ان ارتفعت أصواتهم أو لعت سيوفهم ، ولا اجزع ان خذلنى من يؤمن بما أقول ، ولا أفزع ان هاجمنى من يفزع لما أقول ، وانما يؤرقنى اشد الأرق ، ان لا تصل هذه الرسالة الى من قصدت ، فانا مخاطب اصحاب الراى لا أرياب المصالح ، وأنصار المبدأ لا محترفى المزايدة ، وقصاد الحق لا طالبي السلطان ، وأنصار الحكمة لا محبى الحكم ، وأتوجه الى المستقبل قبل الحاضر ، والتصق بوجدان مصر لا بأعصابها ، ولا ألزم برأى صديقا يرتبط بى ، أو حزبا أشارك فى تأسيسه ، وحسبى ايمانى بما اكتب ، وبضرورة ان اكتب ما اكتب ، وبخطر ان لا اكتب ما اكتب .. والله والوطن من وراء القصد .

القاهرة - ١٩ يناير ١٩٨٥

الفصل الأول

القصص والجهل

« لا التاقل حتى تاتونى بسيف له عينان
ولسان وشفقان ، فيقول هذا مؤمن
وهذا كافر »

سعد بن أبى وقاص

(١)

جهل القصد

من منا لا يتذكر قصيدة حافظ ابراهيم الشهيرة ، المعروفة
باسم القصيدة العمرية ، والتي من أبياتها :

وقال قوله حق أصبحت مثلاً
وأصبح الجيل بعد الجيل يروها
أمنت لما أقمت العدل بينهمسوا
فأنت نسوم قرير العين هانيها

والقائل - كما هو معلوم - هو الهرمزان أحد قادة الفرس ،
والذي قيل عنه - كما هو معلوم - عمر بن الخطاب ، والمقولة
ترجمة شعرية للعبارة الشهيرة ، عدلت فأمنت ففنت يا عمر ،
والحدث الذي أدى الى القول هو نوم عمر في ظل شجرة ، بلا
حراسة الا من العناية الالهية وحب الرعية .

ولعل القارئ يرى معنى أن القصة بتفاصيلها السابقة ، نموذج
رائع للعدل الذي يقود الى الأمن ، والأمن الذي يقود الى الأمان ،
وأنها مثال لما يجب أن يكون عليه ولي الأمر العادل ، لولا أن الشيء
العلو لا يكتمل كما يقولون ، وأنه لكي تكتمل الصورة بوجهيها ،
علينا أن نذكر القارئ بأن عمر نفسه قد مات ملقولاً ، على يد

فيروز الغلام المجوسى ، وكنيته أبو لؤلؤة ، وإن قتل عمر قد تم فى المسجد حيث كمن له الغلام ، وطعنه وهو يستدير لكى يبدأ صلاة الفجر، منهيًا حياة الخليفة العظيم ، عدلا وقدره وزهدا ، مثبتا أن ما فعله عمر، وما كان فى العادة يفعله ، إنما كان قصورا فى اجراءات الأمن ، وإن العدل ليس دائما وسيلة الأمان ، وإن النوم فى ظل شجرة ، والحركة دون حراسة فى وسط الرعية أو حتى فى المسجد ذاته ، أمر لا يصلح نمونجا لحاكم إلا إذا كان الحاكم من هواة الاستشهاد ، ولعلنى لا أنهى حديث هذه الواقعة ، دون أن أذكر أمرا يمكن احتسابه ضمن سخریات القدر أو مفارقاته العجيبة ، فقد قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب ثلاثة ظن بهم التآمر على قتل أبيه ، وكان أولهم الهرمزان ، صاحب الرواية التى بدأنا بها الحديث ..

وما سمنا نتحدث بلغة السياسة ، فلنقل أن حادث قتل عمر ، كان أول حوادث الاغتيال السياسى للحكام فى عهد الدولة الاسلامية ، لكنه لم يكن الأخير ، فقد تولى بعده عثمان ، واغتيل على يد الثائرين عليه بعد حصار جهيد ، وكان أغلب الثائرين من مدبر ، ثم تولى على بن أبى طالب ، واغتيل على يد عبد الرحمن بن ملجم ، انقاذا ، كما ظن ابن ملجم وما اظنه الا مخطئا ، للمسلمين من التناحر والانقسام ..

وهكذا ، أيها القارئ العزيز ، نصل معا الى حقيقة مروعة ، رغم كونها معروفة ، وهى أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة قد قتلوا ، واحد منهم على يد غلام مجوسى ، واثنان منهم على يد مسلمين متطرفين ، ويكفى أن تعلم أن أول البادئين بطعن عثمان كان محمد بن أبى بكر الصديق ، وإن قاتل على لم يكن يشك لحظة فى أنه يؤدى بقتله خدمة عظمت للإسلام والمسلمين ، وربما ترى معنى

انه مما يهون من هذه الكارثة ، أن أول الخلفاء قد نجا من القتل ومات على فراشه ، وأقصد بالطبع أبا بكر الصديق ، لكنك تفجع مثلي حين تعلم أن ذلك أيضا ليس خبرا يقينا ، وأن بعض الروايات تذكر (أن أبا بكر والحارث بن كilde كانا يأكلان خزيرة أمية لأبي بكر فقال الحارث لأبي بكر : أرفع يدك يا خليفة رسول الله ، والله إن فيها لسم سنة ، وأنا وأنت نموت في يوم واحد ، قال فرفع يده فلم يزالا عليين حتى ماتا في يوم واحد عند انقضاء السنة) (١)

وهكذا نصل الى يقين باغتيال ثلاثة من الخلفاء الراشدين ، وظن باغتيال الخليفة الرابع ، كل ذلك خلال ثلاثين سنة بالتقويم الهجري ، وكل ذلك قبل أن تمر ثلاثة عقود على وفاة الرسول ، أي في حياة معاصريه ، وكل ذلك أيضا في ازهى عصور الاسلام اسلاما وأكثرها اقترابا من اصول العقيدة ورسوخا لمبادئها .

هذا وجه من وجوه النظر في هذه الفترة الخصبة من فترات العقيدة ، لكنه ليس الوجه الوحيد ، بل هناك وجوه أخرى تستطيع أن تراها إذا تفحصت سنوات حكم الخلفاء الراشدين ، حيث تستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن فترات استقرار الحكم فيها لم تزدد عن عهد عمر ونصف عهد عثمان (أي الستة أعوام الأولى من حكمه) ، أما ما قبل ذلك فهو عهد أبو بكر وأغلبه (على قصره) كان منصرفا الى قتال المرتدين عن الاسلام ، وأما ما تلى ذلك فيتمثل في الستة أعوام الأخيرة من عهد عثمان ، وهي الفترة التي تزعم فيها معارضته نفر من الصديق الأول للاسلام ، حسبك أن نذكر منهم عبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وأبا ذر الغفاري ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر وغيرهم كثيرون ، فإذا تجاوزت حكم

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد - المجلد الثالث - في البدرين من المهاجرين

والأنصار - دار صادر - بيروت - ص ١٩٨ .

عثمان ، فانك تستطيع ان تقول دون تجاوز للحقيقة ان خلافة
على بن ابي طالب ، لم تكن اكثر من فترة جهاد في سبيل جمع كلمة
المسلمين على بيعته ، وهو الامر الذي لم يتحقق له ، وانه قاتل في
سبيل ذلك حتى قتل غيلة ، وكان اجماع المسلمين عليه عند مقتله اقل
بكثير منه عند توليته ، حتى ان بعض الفقهاء يرى ان الخلافة لم
تتحقق الا للثلاثة خلفاء الاولين ، وهو امر يمكن ان يكون محل
نظر ، او في اقل القليل محل مناقشة .

ونخلص من ذلك كله الى ان فترة حكم الخلفاء الراشدين تكاد
تنقسم زمنيا الى نصفين ، نصف منهما عرف فيه المسلمون الاستقرار
وتميز بأنه اكثر فترات الصدر الاول للاسلام اتجاها للفتيح الخارجى
وربما كان ذلك احد أسباب استقراره ، ونصف آخر لم يعرف
المسلمون فيه استقرارا ، وتراوحوا فيه بين الاعتراض حيناً ،
والانقسام أحياناً ، والاقتتال غالباً .

خليق بى ان اتوقف هنا قليلاً ، وان أسال نفسى قبل ان يسألنى
القارئ ، ترى ما القصد من العرض السابق ؟ بل اننى اكاد ألمح
ان السؤال ربما تحول الى اتهام بأننى أحاول التركيز على الجانب
غير المضى فى أحداث هذه الفترة العظيمة ، وهو أمر أقسم للقارئ
انه لم يخطر لى على بال ، بل على العكس من ذلك تماماً ، اردت
ان اذن الأمر لكى أصل بالقارئ الى فهم ما أفهمه من الاسلام ،
وهو فهم السياسى ورجل الفكر قبل ان يكون فهم رجل الدين ، وهو
أيضاً فهم يستند الى قاعدة أساسية وهى :

ان الاسلام لم يتنزل على ملائكة ، وانما تنزل على بشر مثلنا ،
بعضهم جاهل نفسه فارتفع الى أعلى عليين وبعضهم أزهقته
الضعف الانسانية فأخطأ ، وانهم فى تراوحهم بين
الصنم والضعف ، انما يقتربون منا أكثر بكثير ، ويلتصقون
بوجداننا أكثر بكثير ، ونفهمهم عن قرب أكثر بكثير من ان نقرن

أفعالهم بالمبالغات ، أو نقرن صفاتهم بالتقديس المبالغ فيه ، أو نقرن حياتهم بالمعجزات والأساطير ..

لقد كان عمر بشرا مثلنا ، غير أنه كان أعظم منا بمغالبته لنفسه ، وبابتعاده عن زهو الملك وغروره ، وكان عثمان بشرا مثلنا ، لكنه كان أعظم منا إيمانا ، وفي ذات الوقت كان به ما بنا من ضعف تجاه ذوى الرحم ، وهو ضعف لم يكن ينكره ، وهو أيضا ضعف ان شئت أن تصفه فلك أن تصفه بأنه قوة الرحمة ، وسلطان حب ذوى القربى الشديد ، وهو أمر يمكن أن يحمد له ، لولا أنه جاء وعثمان فى السلطة ، فاذا بالرحمة تصبح على لسان المعارضين محاباه ، واذا بحب ذوى القربى يصبح من وجهة نظر الناقدين حملا لبنى أمية على العالمين ، أما على بن أبى طالب ، فقد كان أيضا بشرا مثلنا ، لكنه كان رجل دين قبل أن يكون رجل دولة ، ورجل حكمة لا رجل سيامة ، ورجل أخيرة لا رجل دنيا ، وكان فى كل ما كان قدوة ومثلا ، وكان فى كل ما لم يكن مثلا ، ولعل ذلك كله كان أعظم ما فيه ، ولعله أيضا فى ذات الوقت ما أدى به الى ما انتهى اليه ، لأنه واجه على الجانب الآخر رجل دولة فريدا ، وقطب سنياسة فذا ، وعاشق الدنيا بلا شبهة أو مرأء ..

بهذا الفهم يقتربون منا ونقترب منهم ، ويرتفعون عنا ونطمح اليهم خاصة حين نستعرض أوجه العظمة فى سلوكهم ، لكنه ارتفاع يقترب به ما يقترب من فهم للدوافع ، ورغبة فى التمثل ، ولمكان فى الاقتداء ، ولا يقلل من شأنه حوادث الاغتيال السياسى ، فما كان اغتيال عمر ليقلل من مكانته ، وما كان اغتيال عثمان الا اختيار عثمان نفسه حين رفض اعتزال الحكم أو القصاص منه ، وما كان اغتيال على الا مثلا أعطاء الله لللاحقين على أن التطرف الدينى آفة ، وعلى أن اماما عظيما مثل على لم ينج من عواقبه ..

اقتنا نستطيع منا سبق أن نخرج بعدة نتائج ..

النتيجة الأولى : أن المجتمع المثالي ، أو اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) ، أمر لم يتحقق على مدى التاريخ الانساني كله ، وبالتالي على مدى تاريخ الخلافة الاسلامية كله ، حتى في ازهى عصوره ، وأن من يصورون للشباب الغرض ، أن قيام حكم ديني سوف يحول المجتمع كله الى جنة في الأرض ، يسودها الحب والطمأنينة ، ويشعر فيها المواطن بالأمن ، ويتمتع فيها الحاكم بالأمان ، ويتخلص فيها الأفراد من سوء القصد وحقد النفوس وتوازع الشر ، انما يصورون حلما لا علاقة له بالواقع ، ويتصورون وهما لا أساس له من وقائع التاريخ ، ولا سند له في طبائع البشر .

النتيجة الثانية : أن كل ما عرضته انما ينهض دليلا على أن هناك فرقا كبيرا بين الاسلام الدين ، والاسلام الدولة ، وأن انتقاد الثاني لا يعنى الكفر بالأول أو الخروج عليه ، وأنك في الثاني سوف تجد كثيرا يقال أو يعترض عليه ، حتى في أعظم أزمته ، بينما أنت في الأول لا تجد الا ما تنحني له ، تقديسا واجلالا ، وإيمانا خالصا ، وأنه اذا جاز أن يقال هذا عن عهد الخلفاء الراشدين ، فإنه يجوز أن نقول ما هو أكثر وأكثر ، حين نتصدى بالتحليل والنقد لعصور لاحقة ، ارتفعت فيها آيات الحكم الديني ، وادعى أصحابها أنها وجه الاسلام الصحيح ، وأنهم الحافظون للكتاب والمحافظون عليه ، والتابعون للسنة والمتابعون لها ، وهم بالرغم من ذلك يستحلون القتل في غير حق ، والظلم بلا داع ، ويدخلون على المؤانسة ابوابا لو سمع بها الصدر الأول في الاسلام ، لعجز عن أن يدخلها في باب من ابواب الجاهلية ، تلك الابواب التي تقصر عنها او لا تكاد تتسع لها .

انت هنا تملك أن تفصل بين الاسلام الدين والاسلام الدولة ، حفاظا على الأول حين تستنكر أن يكون الثاني نموذجا للاتباع ،

أو حين يعجزك أن تجد صلة واضحة بين هذا وذاك ، فالأول رسالة ، والثاني دنيا ، وقد أنزل الله في الرسالة ما ينظم شئون الدنيا في أبواب ، وترك للبشر أبوابا ، دون أن يفرط في الكتاب من شيء ، وإنما يسع برحمته بشرا هم أعلم بشئون دنياهم من السلف ، ويترك لهم أمورا تختلف باختلاف الأزمنة ، لا يترك لهم فيها الا قواعد عامة ، ان اتسع أفقهم أخذوا من غيرهم وتأقلموا مع زمانهم دون خروج على صحيح الدين أو كفر به ، وإن ضاق أفقهم أحالوها ملكا عضودا ، سندهم فيه فقهاء يجدون لكل شيء مخرجا ، ولكل خروج على الدين تأصيلا ، ولو شئت أن أحدثك لحديثك وحديثك ، لكني أمسك عن ادراك بأن ذلك كله لم يكن من الاسلام في شيء ، وأن الله أرحم بعباده من أن يكون ذلك هو صحيح ما شرع لهم ، والله وصادقوا العقيدة يعلمون أن الاسلام من ذلك كله بسراء ..

دع عنك إذن حديث السياسة عن الدين والدولة وسلم معهم بالدين ، أما الدولة فأمر فيه نظر ، وحديث له خبيء ، وقصد وراءه طمع ، وقول ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ..

دع عنك إذن حديث السياسة عن المصحف والسيف ، فالمصحف في القلب ، أما السيف فأسأل التاريخ عنه ، وما ينبئك مثل تاريخ ، فقد أطار السيف من رؤوس المسلمين أضعاف ما أطار من رؤوس أهل الشرك ، وقل للمتشدقين بحديثه أن حديث الرحمة في عالم اليوم أقرب الى القلب ، وأن سبيل السماحة الصق بالوجدان ، وحديثهم بحديث سعد بن أبي وقاص ، حين اعتزل الفتنة قائلا : اتئونى بسيف يميز بين الحق والباطل .

النتيجة الثالثة : أننا نهوى تجزئة الأمر عن قصد ، ونهمل فارق القياس عن عمد ، حتى نتوصل الى نتائج تتفق مع ما وقر في القلب بأكثر مما تتفق مع المنطق أو حكم العقل ، مع تذكرة أرى

أن لها ضرورة ، وهي أن العقل لم يكن أبدا مختلفا مع قواعد الدين الصحيح أو مخالفا لها ، وإنما كان لها مؤيدا وسندا أن صدق القصد وسلمت النية ..

أما ما قصده بالتجزئة للأمر ، فحسبك دليلا عليه ما ذكرته من حديث الأمن والأمان في قصة النوم تحت الشجرة ، وأما فارق القياس فدونك المقارنة بين واقع الحياة في الصدر الأول للإسلام وواقع الحياة اليوم ، وهو واقع أن حكمت العقل فيه فلا بد أن تأخذ في حسابك أن عدد سكان المدينة المنورة لم يكن يزيد وقت الخلافة الراشدة عن تعداد أصغر عواصم المراكز في مصر الآن ، وأنه شتان بين وسائل الحياة وأساليبها في ذلك العصر ونظائرها اليوم ، وأنه يستحيل أن يكون المطلوب من الحاكم اليوم ، أن يسير في الأسواق رافعا الدرر ، أو أن يعلو بها رؤوس معارضيه ، أو أن يتصنت على البيوت في الليل ، حتى يعلم من أحوال المسلمين ما يدعو له لأخذ الثريد لأطفال جياع ، أو يعود لامراته ليصحبها إلى زوجة تلد دون معاونه ، أو أن يتقى صاحب وجه صبور خارج القاهرة حتى لا يكون فتنه لنسائها ، أو أن يؤرقه أن تعثر دابة في جنوب أسوان ، أو أن يمسح يده في نعليه لأنه لا يملك منديلا ، أو أن يلبس إزارا فيه اثنتا عشرة رقعة ، أو حتى أن يكون هو الحاكم الأوحى على بيت المال ، والمتصرف للأوحد في شئونه ، دون رقابة إلا من ضميره ، ودون وازع إلا من دينه وتدينه ..

ان من يهملون في مقارناتهم أحوال العصر وما طرا على الحياة من اختلاف ، إنما يركبون بنا مركبا صعبا ان لم يكن مستحيلا ، فليس حلا ان تخرج مجموعة الى كهوف الصحراء الشرقية أو الى شعاب اليمن مهاجرة بما تحمل من عقيدته ، آخذة بظواهر الأمر لا بجوهره ، ظانة أن استعمال السواك ، وتكحيل العينين ، وتجهيل المجتمع ، والتسمى بأسماء السلف الصالح ،

غاية المراد من تدين العباد ، والمؤكد أن هذا ليس حلا ، بل هو مصادمة بين الاسلام وأحوال العصر ، لا مبرر لها الا حسن النية وقصور الفهم فى ذات الوقت ، ولعلنى أتساءل ويتساءل القارىء معى ، هل هذا أجدى للاسلام والمسلمين ، أم الأجدى أن نحلل على مهل أحوال عالمنا المعاصر ، وأن نحاول جاهدين أن نقبل ما فى المجتمع من أمور لم يكن لها فى الصدر الأول للاسلام نظير أو مصدر للمقياس ، وأن نحاول وضع قواعد جديدة لمجتمع جديد ، لا تهمل روح العصر ولا متغيراته ، وتقر فى ذات الوقت حقيقة مؤكده ، وهى أننا نتعامل مع بشر ، فى مجتمع كان وسيظل الخطأ الانسانى جزءا من تكوينه ، والضعف البشرى مكونا من مكوناته ، وأن الأمر بدءا وانتهاء ، يكون بالمقدوة والموعظة الحسنة ، والارشاد الى سواء السبيل بعقول متفتحة ، وليس بالقسر والعنف وتجاهل الحقائق .

النتيجة الرابعة : أن أمور السياسة لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين للأمور ، وسوء مفرط فى الاستدلال ، فقد يجوز أن تأخذ ما يصيب الأفراد من خير على أنه ابتلاء ، وما يأتىهم من شر على أنه اختبار ، لكن اطلاق تلك الأحكام على أحوال الدول وشئون السياسة خطأ جسيم ، ربما ارتد الى قائله حاملا له عكس ما قصد وغير ما أراد ، وبوسع القلب (وليس المنقب) فى صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج على ما ذكرت ، فمثلى لا يفهم ، أيا كانت الدوافع ، أن يتشفى واحد من كبار الدعاة فى مصرع رئيس سابق ، ذاكرا أن الاغتيال انتقام الهى ، ناسيا أنه مردود عليه بتساؤل ظاهره سذاجة ، وباطنه حجة ، عن قوله فى اغتيال الخلفاء الراشدين ، واذا كانت هزيمتنا فى ١٩٦٧ غضبا الهيا فما القول فى نصر اسرائيل ؟ هل هو رضاء من الله فى المقابل ؟ ، واذا كان تدهور مستوى المعيشة فى بلادنا سخطا من الله لترك شرعه الصحيح فما القول فى ارتفاع مستوى

المعيشة فى دول الغرب ؟ ، وأستطيع أن أستطرد مع القارىء فى أسئلته لا طائل وراءها الا أن نتعجب من اطلاق الأحكام دون ترو ، والحكم على الأمور دون تحكيم للعقل ، فليس كل أمر سىء سخطا أو ابتلاء ، وانما أمور يسهل تحليل أسبابها ان أتت من فرد أو مجموعة ، ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية ان كانت ثمة مواجهة، دون أن ينتقص هذا من إيماننا أو يزيد . ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بإهون الأساليب ، وأقصد بها الاحالة الى الارادة الالهيه ، التى يجب أن يعلى التسليم بها وبقدرتها فوق هذه التفاسير ، ولنا فى عام الرمادة أسوة ، وفى طاعون عمواس أسوة ، وكلاهما حدث فى عهد عمر ، وعمر هو عمر ، وعهده هو العهد الذى يعلى على شبهة غضب الله على عباده المؤمنين ، ولنا أيضا أن نقف وقفة هادئة ، مع الهاتفين فى كل مره يصيبنا فيها ضرر أو ضنك ، بأن هذا عقاب الله على تركنا لشريعته ، تلك التى لمو طبقناها لأبدلت ضررنا خيرا ، وضمنكا غنى ، ذاكرين لهم أن فى حجتهم كثيرا من الوهن ، وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة انما يصدر عن الرغبة فى تطبيقها وليس عن الرغبة فى التوسل بها الى غنى أو رفاهه ، وأن ما يحدث فى أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب قد تتعلق بقصور فى أسلوب حكم ، أو تقصير فى الأخذ بأحسن السبل ، وهما أمران يمكن أن تجد لهما حلا اذا قست على أمور الدنيا دون أن تهمل فى وجدانك أعظم ما يهبه الدين ، وهو الضمير ، وباختصار فهذه قضية وتلك أخرى .

النتيجة الخامسة : أن فصل الدين عن السياسة وأمور الحكم ، انما يحقق صالح الدين وصالح السياسة معا على عكس ما يصور لنا أنصار عدم الفصل بينهما ، ويجدر بى هنا أن افصل قبل ان افصل بين أمرين ، أولهما أقبله وأطالب به وهو فصل الدين عن السياسة ، وثانيهما أرفضه ولا اقتنع به وهو تجاهل الدين كأساس من أسس المجتمع ، والفرق عظيم ، فالدين مطلوب ،

لأنه أحد أسس تكوين الضمير فى المجتمع ، وكلنا يسعد بأن يتعلم أولاده أصول الدين فى المدارس وأن يحفظوا كتاب الله أو بعضه ، وأن نستمع جميعا الى آيات الله نتلى من خلال وسائل الاعلام ، وأن نسعد جميعا بالاحتفال بالمناسبات الدينية ، وأن يكون لرجال الدين مكانتهم ولقدرهم احترامه وتقديره ، هذا كله أو أكثر منه قدر من تواجد الدين فى الدولة مقبول بل مطلوب ، وهو أمر يختلف تماما عن فصل الدين عن السياسة وهو الأمر الذى أسمح لنفسي بأن أستطرد فيه معك ، حجتى فى ذلك ما تحدثنا به كتب التاريخ ليس عن عصور الحكم الاسلامى المتأخره ، بل عن عصر الصدر الأول من الاسلام ..

دونك ما حدث فى آخر عهد عثمان ، وما كان سببا فى ثورة الثائرين عليه ، ومنهم خمسة من العشرة المبشرين بالجنة ، هم على بن أبى طالب وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبى وقاص ، وطاحه بن عبيد الله ، وقد أنكروا فيما أنكروا أن يولى عثمان أقاربه على الأمصار ، وأن يأوى من أمر رسول الله بطردهم من المدينة ، وأن يتصرف فى أموال بيت المال دون قاعدة ، فيغدق على أقاربه والمقربين منه ، ويمنع عن آخرين ، وأن يضطهد بعضا من الصحابة أسماؤهم لوامع ، ومنهم أبو ذر الغفارى وعمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود ، وتساءل معى عما فعل عثمان ، هل هو دين أم سياسة وتحزن قبل أن تجيب ، فانك ان ذكرت أنه الدين فأنت مخالف لاجماع من لا تملك ولا أملك مخالفتهم الا على باطل ، وان ذكرت أنها السياسة فقد أرحت واسترحت ، أرحتنى حين أكدت لى ما أتصور أنه صحيح ، وهو أن هناك فرقا بين الاسلام والمسلمين ، فالأول مقدس والهى والثانى قابل للخطأ لأنه بشرى ودينوى ، وهو أمر لا يشفع له عصر أو اسم ، وأنت بفصلك ما حدث على أنه قضايا سياسة قبل أن تكون قضايا دين ، انما تحفظ على الدين رونقه وجلاله ، وهيبته وقداسته ،

وأنت فى النهاية مستريح لحكمك ، فما كان لأخطاء عثمان رضى الله عنه أن تمس عظمة العقيدة أو سموها ..

ولك أن تنتقل معي إليها القارىء الى خلافة على بن أبى طالب، وأن تتوقف معي قليلا ، وتتأمل معي كثيرا ، معركة الجمل الشهيرة ، والتي كان فيها على وصحبه فى جانب ، والسيدة عائشة زوجة الرسول ومعها طلحة والزبير فى جانب آخر . ولم يكن الجانبان طرفى نقاش أو مناظره فكرية ، وإنما كانا طرفى صراع بالسيوف والنبل ، بلغ من ضراوته أن ارتفعت الصيحات فى الجانبين ، تدعو المقاتلين الى أن يطرقوا ، أى أن يقطع بعضهم أطراف بعض ، ودونك قبل أن نخوض فى حديث القتال أن نتساءل كما تساءل أصحاب على ، أيمكن أن يجتمع الزبير وطلحه وعائشه على باطل ؟ ، ودونك سؤال الطرف الآخر فى الخصومه ، أيمكن أن يجتمع على بن أبى طالب وعمار بن ياسر وعبد الله بن عباس على باطل ؟ ، والحق أن السؤال يبقى بلا اجابة هنا أو هناك أو اجابة بالنفى هنا وهناك فى ذات الوقت ، وهو أمر أثره على العقيدة عظيم ، لكنك تجد منه مخرجا ان ذكرت أن الأمر فى هذا كله كان أمر سياسة قبل أن يكون أمر دين ، وأمر حكم قبل أن يكون أمر تحكيم ، والا ففسر لى مصير الفتى من أهل الكوفة ، الذى أمره على أن يقف بين الصفيين رافعا لكتاب الله ، داعيا القوم الى ما فيه وكيف قتلوه على اختلاف فى الرواية ، فالبعض يذكر أنهم رشقوه بالنبل فقتلوه ، والبعض يرى أنهم قطعوا يمينه فأخذ المصحف بشماله فقطعوها ، فأخذ المصحف بأسنانه أو بين منكبيه حتى قتل ، وكيف حدث نفس الشيء لكعب بن ثور ، وأخرج معي بنتيجة ليس لك أن تخرج بغيرها ، وهى أنها السياسة لعنها الله ، اشعلت نوازع النفوس وثار الغضب ، حتى وصل الأمر الى أن أصبح الداعى الى تحكيم كتاب الله فى خضم بحرها المتلاطم ساعيا الى

حقيقته ، وحتى قتل طلحه بن عبيد الله في المعركة ، وقتل الزبير على اختلاف في رواية مصرعه ، ولم ينقذ المسلمين الا دعوة على الى عقر الجمل الذي يحمل أم المؤمنين ، ولست في حاجة الى أن أذكر لك حوارها مع أخيها محمد بن أبي بكر أو حوار على معها ، فتجاوزات الحوار مفهومة ، ومبررة بضراوة الصراع ..

لعلك متسائل معي الآن ، ولك الحق في كل تساؤلئك ، اذا كان هذا هو ما يحدث بين رجال الصدر الأول للاسلام والمبشرين بالجنة ، فكيف يكون المصير على يد من هم أدنى منهم مرتبة وأقل منهم ايمانا وأضعف منهم عقيدة ؟ وتساءل معي مره ثانية ، اذا كان هذا هو أسلوب الاختلاف في خلاف حول قضية محددة قد تكون الثأر من قتلة عثمان فما الذي يمكن أن يحدث حول قضايا أكثر تعقيدا ، ومن رجال أقل تعمقا في الدين وأبعد التصاقا بعهد الرسول العظيم ؟ بل اكتشف معي حقيقة ليس فيها مجال للشك ، وهي أن الأمر ليس أمر قرآن وسنة ، بل أمر من يفسرهما ، فأنت لا تشك وأنا لا أشك معك في أن طرفي الخصومة هم أكثر الناس فهما للقرآن ، وأكثر الناس التصاقا بمصدر السنة ذاته وهو الرسول الكريم ، ورغم ذلك فقد رأى كل منهما رأيا ، ووصل الأمر بهما الى الاقتتال واسالة الدم أنهارا ..

وعد معي مرة أخرى الى أصل ما توصلت اليه معك في هذا الجزء من الحديث ، وتساءل معي ، أليس الأصوب أن ننظر الى كل ما سبق من حديث الفتنة والقتال على أنه سياسة وأمور دنيا ؟ ، لا أشك في أن الاجابة سوف تكون ، بلى ، ففي هذا استنكار لما تقود اليه الاجابة العكسية ، من كون الدين سببا للفرقة وداعيا للتفرقة ، وحاشا لله أن يكون ذلك صحيحا .. بل اننى استطرد معك فيما هو أهم ، فالفصل بين القضيتين أرحم بالاسلام والمسلمين ، فنحن اذا اختلفنا في الرأي السياسى انطلاقا من الدين ، فسوف

يتعصب كل منا لرأيه لاعتقاده بأنه لم يعد رأيا ، بل صحيحا من الدين بالضرورة ، ولن يقبل واحد منا أن ينتصر غريمه بالرأى المخالف ، وما أحلى أن يبذل الواحد منا حياته أو دمه أو أطرافه دفاعا عما يعتقد عن صواب أو خطأ أنه صحيح ، ولعل هذا هو مدخل العنف في الحركات الاسلامية قديما وحديثا ، وقديما بالقطع أكثر ، لأن الطرف الآخر لا يقل ايمانا ولا يرى في الأمر الا ما نراه .. بينما الأمر على العكس من ذلك تماما في ظل ما نعيشه من فصل بين الدين والسياسة ، فنحن نختلف ونقبل بالاختلاف ، ونتحاور ولا نتصارع بالسيف ، ونقبل بهزيمة الرأى أمام الأغلبية عن رضى أو حتى عن سخط لا يتجاوز النقد ، وعن أمل فى أن تنتصر الأغلبية له ذات يوم .

النتيجة السادسة : ان استقراء التاريخ الاسلامى ، يؤكد على حقيقة تندر شديدة الغرابة أمام المحلل الهادى ، الذى يحاول استخدام أعظم نعم الله عليه ، وهى نعمة العقل والمنطق ، هذه الحقيقة مؤداها أن أئمة الفقه الاسلامى ، كانوا أكثر من عانى من الحكم السياسى المتسريل بالدين ، وقد يفاجأ القارىء بهذا الأمر ، خاصة وأن ما ينقل الينا من صفحات هذا التاريخ ، انما يقتصر على نصيحة من عابد ، أو حكمة تأتى على لسان زاهد ، وفى المقابل لا تجد الا خليفة يخسر ساجدا لله ، أو يبكى خشية منه حتى تخضل لحيته ، أو يختصر الأمر فيسقط مغشيا عليه ..

وهنا نعود مرة أخرى الى حديث التجزئة فى الأخذ من روايات التاريخ ، ونستبعد قبل أن نوضح ما نقصد اليه ، عشرات وعشرات من الفقهاء ، ممن كان شغلهم الشاغل ترجمة أمانى الخلفاء الى أحكام فقهية ، بل والعيان بالله الى أحاديث مختلقة تنسب الى الرسول .. دع عنك هذا كله فهو زيد لا غناء فيه ، وتعال معى أحدثك عن أئمة الفقه الأربعة الذين لا خلاف عليهم ،

وهو أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل ، وتعجب معي وأنت
تقرأ قصة أبي حنيفة مع الخليفة المنصور ، وكيف سجن وعذب في
السجن ، وكيف ضرب بالسياط حتى ورم رأسه ، ثم كيف أفرج
عنه الى حين ، وقد تتصور أن لذلك سببا وجيها من معارضة
سياسية أو نقد للخليفة ، لكنك تفرع حين تعلم أن سبب ذلك كله
هو رفض أبي حنيفة لولاية القضاء ، تنزها منه عن الدخول في
حاشية السلطان ، وتأكيذا منه على مقولته للخليفة ، « والله ما أنا
بمأمون الرضا فكيف أكون حأمون الغضب ؟ » ، وهي مقولة
لو تأملتها لزدت حزنا فوق حزن ، وهي أيضا مقولة لم تشفع له ،
فقد سجنه المنصور مرة ثانية حين رفض هداياه ، وظل رهين
محبسه في قيو سجن مظلم ، يضرب يوميا بالسياط ، ولا تشفع
له أعوامه السبعون ، ولا يخرج من سجنه الا هو مشرف على
الهلاك ، بعد أن دسوا له سما بطيئا حتى لا يستطيع أن يروى
ما حدث له ، وما أسرع ما تأتي النهاية ، وما أيسر ما يجد البعض
في قول المنصور « من يعذرني من أبي حنيفة حيا وميتا ؟ » دليلا
على ضميره الحي ، وإيمانه القائم ، وتقربه الى الله برجاء الرحمة
والمغفرة ، ولا أحسب الا أن المنصور كان صادقا مع نفسه ، وهو
يفعل ما يفعل في أبي حنيفة ، فأنت ان تتبعت كلمات المنصور
وخطبه ، فسوف تجد رجلا يعيد ويزيد في قول واحد مختصره
(أنا الاسلام ، والاسلام أنا) ، وهو لا يتصور أن يصدر عن
الاسلام شيء الا من عيائه ، أو أن يعلن عنه حكم الا من خلال
حاشيته ، أو أن يرتفع صيت عالم ومقامه الا أن يكون ذلك كله
منسوبا اليه ، ولعل القصد أيضا من سرد هذا الحديث واضح ،
فهو استطراد فيما أتصور أنه يسير الاثبات ، وهو أن الخلافة
التي خلعوا عليها صفة الاسلام ، كانت في مجملها أمر دنيا لا أمر
دين ، وأمر سياسة لا أمر حكم لشرع الله ، بل انها تتجاوز في

بعض الأحيان ، بل قل في أغلبها ، فتصطدم بالاسلام نفسه ممثلا
في رموزه العظيمة من علماء الدين . .

وإذا تجاوزت الامام أبا حنيفة الى الامام مالك بن أنس ، فان
التاريخ يذكر لنا أن والي المدينة - في عهد المنصور أيضا - قد
أمر رجاله فضربوا مالكا أسواطاً ، ثم جذبوه جذبا غليظا من يده ،
وجروه منها فانخلع كتفه ، ثم أعادوه الى داره وألزموه الإقامة
بها ، لا يخرج منها حتى للصلاة ولا يلقي فيها أحدا (١) ، ولا يغني
من الأمر شيئا ، أن المنصور استرضاه بعد ذلك حين زار المدينة
في موسم الحج ، وأنه أنكر أنه أمر بهذا وأنه عاقب الوالي . .
بل اننى أكاد أجزم بأن وجود الامام مالك في المدينة ، وابتعاده عن
مقر الحكم في بغداد ، وعن حاشية الحكم من أمثال ابن أبي ليلى
وابن شرمه ، كان مبررا معقولا لمحدودية ما أصابه بالقياس الى
ما أصاب أبا حنيفة ، وهو أيضا مبرر نجاة الشافعي من ظلم
الخلفاء ، حين عاش في مصر بعيدا عن مقر الخلافة وسلطانها ،
لكنه لم يعدم فقيها أحقق مثل (فتيان) ، الذي ضاق صدره بعلم
الشافعي وشهرته ، وسبه سبا قبيحا دفع الوالي لضرب فتیان
بالسوط (والى هنا والأمر معقول بمفاهيم عصره) ثم الطواف به
محمولا على جمل وقد حلفت لحيته وشاربه ورأسه ، ومن أمامه
النادي ينادى : هذا جزاء سب آل رسول الله (٢) ، وهنا لك
أن تتأمل معنى شكل العقاب وأن تقارنه بأسبابه ، وأن تقول معنى
لا حول ولا قوة الا بالله ، ثم لك أن تستطرد معنى الى ما حدث
بعد ذلك ، فقد تربص بعض السفهاء ممن تعصبوا لفتيان ، حتى
انتهى الامام الشافعي من حلقاته بالمسجد ، وخلا المسجد من
رواده ، فباغتوه وانقضوا عليه ضربا عنيفا بهراوات أخفوها في

(١) أئمة الفقه التسعة - عبد الرحمن الشرقاوي - كتاب اليوم - ص ٨٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٩ .

ملابسهم ، وظلوا يضربونه حتى سقط مغشياً عليه ، وتمكنوا من الهرب ، ثم نقل هو الى منزله حيث كانت النهاية ، ولك ان شئت أن تتشكك معى فى كنه القتلة الهاربين ، ولك ان شئت أن تتجاوز ذلك مستعيذا بالله من شر الظن ، ولا يبقى الا حديث الامام ابن حنبل ، وهو حديث ذو شجون ، فما أصاب الامام خليق بأن يكون درسا لمن يتشددون بعصور ازدهار الفكر الاسلامى فى عهد الخلافة العباسية ، وخليق أيضا بأن يكون درسا للحالمين بدولة الخلافة فى عصرنا الحديث ، المتصورين حاكما لا وجود له الا فى مخيلتهم ، يجمع بين رحمة أبى بكر وفقه على وشدة عمر ورقة عثمان وعدل عمر بن عبد العزيز ، ويملا أرجاء مصر بمجالس العلم ، حيث يتبادل الفقهاء آراءهم فى شئون الدين فى حرية ، ويتجادلون فيما بينهم بروح المحبة ، ويفندون آراء معارضيههم بالحجة ، ويدفعون ناقديههم بالتى هى أحسن ، ويحتكمون فيما يختلفون فيه الى الخليفة العادل الزاهد ، الذى ان أعجزه الرأى لجأ لمجلس الشورى الاسلامى ، وحسبك علم أعضائه وحلمهم ، ذلك العلم الذى يحسم الخلاف ، وذلك الحلم الذى ينهى الشقاق ، وما على الخليفة الا أن يستدعى المختلفين فينقل اليهم الرأى الشرعى ، ويحيطهم قبل ذلك وبعده بروح الأبوة والحب الاسلامى الصادق ، فيصدعون بما حكم فيهم ، ويقبلون بعضهم البعض قبل خروجهم الى بيت الله ، أيديهم متشابكة ، ويد الله فوق أيديهم مؤيدة لهم بالرشد والسداد ..

دع عنك أحلامهم أيها القارئ العزيز ، بل خذها معك وأنت تنتقل معى الى الواقع المر فى قصة ابن حنبل ، والتي بدأت احداثها باقتناع الخليفة المأمون بقول المعتزلة بخلق القرآن ، وهى قضية فلسفية كان لابن حنبل فيها رأى مخالف ، وما أظن أن كلا من الرايين يمكن أن يخرج مسلما عن اسلامه ، لكنه مركب السلطة فى الدولة الدينية ، وسطوة الحكم لدى من يخلط بين اجتهاده

وأصول العقيدة ، وهى السطوة التى قادت ابن حنبل مغلا بالأصفاد الى المأمون ، وهو فى السادسة والخمسين من عمره ، محمولا على بعير واحد مع تلميذه الشاب محمد بن نوح ، الذى مات فى الطريق ، ويشاء القدر أن يموت المأمون قبل أن يصل ابن حنبل ، لكن هذا لم يضع نهاية لعذابه ، بل كان بدايته ، فقد حبسه المعتصم فى السجن الكبير فى بغداد ، يعذب بالضرب بالسياط ، ثم ينقل الى سجن خاص فى قبو دار والى بغداد ، مسجونا وحده حتى يتضاعف عذابه ، مضاعفا عليه الأغلال والقيود ، واستمر ذلك نحو عامين ونصف .

هذا حديث الأئمة الأربعة الكبار ، الذين ملأوا الأرض علما وفقها وحكمة ، وهو حديث يستحيل أن يكون ما حدث فيه محض مصادفة ، فالمصادفة لا تتكرر مع الجميع أو مع ثلاثة منهم على الأقل وعلى الترتيب ، وهو أيضا يستحيل أن يكون شذوذا أو استثناء ، بل الأقرب الى المنطق أن يكون قاعدة ، بل قل غير مبالغ أنها طبيعة الأمور ، ولا تحسبن أن ما أتاك من حديث الخلفاء العباسيين قد تناول من هو مغمور منهم أو هين الشأن ، بل ان الأمر على العكس من ذلك تماما ، فأنت لا تستطيع أن تتجاوز المنصور وأنت تعد خمسا من أعظم الخلفاء بعد الراشدين ، وربما عدت المأمون من بينهم ، أما المعتصم فحسبك أنه فاتح « عمورية » الشهير ، لكن الأمر مرجعه كله الى مقياسك فى وزن الأمور ، فهم عظماء اذا قستهم بميزان الدنيا كرجال دولة ، وهم عظماء اذا قستهم بميزان الفتوح الاسلامية وتوطيد دعائم الاسلام فى أركان المعموره ، وهم محصل نظر اذا قستهم بمقاييس ظاهر الدين من ذهاب للحج أو تبرع بالمسددات أو نواذر تأتى على السنتهم فى أحاديثهم مع الزهاد ، يصرخون فى نهايتها ياويلتى من ضيق القبر وعذابه ، وهم محل شك كبير ان استعرضت بعض ما سبق وتأملت فيه .

لك أن تتخذ من المقاييس ما شئت ، ولك أن شئت أيضا أن تتجاوز معى قصص التاريخ ، بل قل مآسيه الى واقع اليوم ، وأن تقارن معى ما يحصل عليه علماء الدين الكبار اليوم من تكريم واجلال ، ومنابر اعلام مقروء ومسموع ومرئى ، فى ظل قوانين ينعتها أغلبهم بالوضعية ، وبعضهم بالعلمانية ، وبين ما حدث لأئمة الفقه العظماء ، الذين لا يدعى أحد من المعاصرين أنه يطاولهم فى علم وأفق .

لهم أن يحمدوا الله كثيرا على نعمة أمن الرضا وأمن الغضب ، ولنا أن نحمد الله كثيرا على أننا لم نشهد نطعا ولم يعل رءوسنا سيف ، ولنا الله أيها القارئ ، أنا وأنت أن قدر لك أن تقتنع بما ذكرت لك ، فسوف يحملون علينا كثيرا ، وسوف يلصقون بنا كثيرا من الصفات ، بدءا بالعلمانية وانتهاء بالخروج عن الدين ، فلا تحزن وهون عليك ، وتذكر معى قصة الامام على ، وكيف رفض خدعة تحكيم كتاب الله فدفعوه اليها ، وقبل بها فأنكروها عليه ، وأعد قراءة ما كتبت ان أردت فلن تجد فيه خروجا أو مروقا ، وانما سوف تجد فيه كثيرا من الصدق مع النفس ، وقدرنا من حب الوطن عظيم ، وحوارا أردته هادئا عن طبع وعن قصد ، وفتش فى الكتاب كله فلن تجد استشهادا بآية كريمة أو حديث شريف ، لأن الحديث كله كان سياسة ودنيا وفكرا ، ولم يكن حديث دين أو آخرة أو فقه ، وعساى أن أكون قد أوضحت لك أن ما تسمعه اليوم من حديث الدولة الدينية أو الحكومة الدينية ، انما هو أمر سياسة وحكم ، وليس أمر عقيدة وإيمان ، بل انه قيادة الى مجهول بالنسبة لك ، معلوم بالنسبة لهم ، مجهل عن قصد ، مبتسر عن عمد .

أرجو أن يكون ما سبق كله دعوة مقبولة الى حوار هادى ، وأن يتخلى من يتصدى بالرأى والحجة والوقائع ، عن عادة لا أدرى

سبب انتشـارها في السنوات الأخيرة ، الا أن تكون علامة من
علامات الزمن الرديء وهي كثر ، وأقصد بها أن من يتطوع بالرد،
لا يكلف نفسه عناء قراءة ما يرد عليه ..

وقانا الله وأياهم من عمى البصيرة وجهل القصد .

(٢)

قصد الجهل

فى حديث لى مع أحد مراسلى الصحف العربية ، استطردت فى شرح مفهوم الفصل بين الدين والسياسة ، فاذا به يقاطعنى مستنكرا ، واذا بى أرد عليه ثائرا ، واذا بالحوار فصل فى هذا الكتاب .

ولنبدا الأسئلة :

هل تريد أن تقصر وظيفة المسجد على أداء الشعائر الدينية والدعوة لأمر العبادات فقط ؟ ، هل نسيت حوار عمر مع المرأة حول المهور ، وحوار أحد المسلمين معه حول طول ثوبه عن أثواب المسلمين ؟ ، ألا يصلح هذا دليلا ساطعا على أن المسجد هو المكان الطبيعى للحوار بين الحاكم المسلم والمعارضة المؤمنة ؟ ، هل تريد القفز على هذه الفترة الذهبية من تاريخنا الاسلامى وقت أن كان المسجد مقرا للعبادة وبيتا للحكم ومجلسا للشعب المسلم فى ذات الوقت ؟ ، ولصلحة من هذا كله ؟ ، ياسيدى انى أشك فى نواياك ..

وننتقل الى الاجابه :

دعنى أحاول أيها الصديق أن أتسلل الى ذهنك من خلال أسئلتك ، ودعنى أتخيل أن وراء هذه الأسئلة التى تداعت على لسانك بتلقائية ساخنة صورذ مركبة من عدة أبعاد ، البعد الأول منها يتمثل فى ايمانك بأن ما حدث فى عهد عمر صالح للتطبيق فى عالم اليوم ، سواء بالنسبة لجزئية الحاكم ، أو بالنسبة لجزئية المحكوم مؤيدا كان أو معارضا ، والبعد الثانى يتمثل فى الضغط النفسى الذى تعانيه نتيجة استبعاد بعض أئمة المساجد ممن يمارسون دورا سياسيا واضحا عن منابرهم منذ سبتمبر ١٩٨١ ، والبعد الثالث يتمثل فى تصورك لمؤامرة (علمانية) لتقليص دور المسجد وبالتالي دور الاسلام داخل حدود الدين ، بعيدا عن أمور السياسة التى هى جزء منه ، بل هى التى تميزه عن غيره من الأديان .

هذا عن أبعاد الصورة فى ذهنك كما أتصورها ، أما أبعاد الصورة التى ترسم فى ذهنى ، فدعنى أرتبها لك على مستويين ، المستوى الأول أن نأخذ بقولك وتصورك ونطبقه على عالم اليوم ، فان كان خيرا للمجتمع سلمت لك بالحجه ، وان كان شرا انتقلت معك الى المستوى الثانى للحوار ، الذى يناقش أوجه القصور فى تصوراتك وهى الوجه المقابل لأوجه القوة فيما أتصور ، ولنبدأ بالمستوى الأول ، ولنتصور أن المسجد قد عاد الى أداء دوره فى عصر السلف الأول للاسلام . وأصبح من واجبات الامام فى خطبة الجمعة ، أن يناقش أمور السياسة من وجهة نظر الدين ، ليس هذا فحسب ، بل انه ينتهز فرصة درس العصر أو درس العشاء فيعلن رأيه مؤيدا أو معارضا لما يستجد من أمور سياسية ، وها هم المؤمنون الصادقون يسعون الى الأئمة فى بيت الله ، يقيسون أمور دنياهم على أحكام دينهم ، وهم ان وجدوا رأى الامام صائبا ،

رددوا بينهم وبين أنفسهم ، الله أكبر ولله الحمد ، لله الأمر من قبل ومن بعد ، وان اختلفوا معه رفعوا صوتهم بالرأى المخالف مدللين عليه بآيات الكتاب وصحيح السنه ، وعلى العكس من تصور صديقنا العزيز فسوف يكون هذا مدعاة الى اختلاف وفتنة وليس الى ائتلاف وتوحد ، ليس فى عظيم الأمور بل وفى أهونها ، والتدليل على ذلك يسير ، فسوف يعلن امام مسجد فى حدائق القبة مثلا أن معاهدة السلام اثم كبير ، وعلى الحاكم أن يلغيها فوراً اتباعاً لحكم الله فى الأمر ، وتأكيداً على أنه لا سلام مع اليهود الذين اقتحموا على المسلمين ديارهم ، بدؤوهم بالعداء ، وربما انفعَل الامام صادقاً مع نفسه ومع ما يعتقد أنه صحيح الدين ، فهدد الحاكم ان استمر فى موقفه ليملأن عليه قصر الرئاسة خيلاً ورجلاً ، وأن شباب الحدائق سوف يرفعون السيوف من الآن فصاعداً دفاعاً عن قولة الحق ، ولست فى هذا مبالغا أو مستنداً الى خيال مريض ، بل لعلى أقرب ما أكون الى واقع تاريخ قريب ٠٠ وفى المقابل فسوف يرتفع صوت امام آخر فى مصر القديمة مثلاً ، مؤيداً لما أعلنه كبار علماء الأزهر ، ولا أحسب أن أحداً يتهمهم بكفر أو مروق ، من أن معاهدة السلام كانت نصراً للإسلام والمسلمين ، لأنها حررت أرضاً مسلمة ، وأعادت شعباً مسلماً الى ديار الاسلام ، وسوف يدعو الحاكم الى العض على المعاهدة بالنواجذ ، وربما أخذته الحماسة فتوعد الحاكم بأن يملأ عليه قصر الرئاسة خيلاً ورجلاً ان هو نكص عنها ، وربما أقسم ، بأن شباب مصر القديمة سوف يرفعون السيوف من الآن فصاعداً دفاعاً عن استمرار المعاهدة ، ليس هذا فحسب ، بل ان تصوراً منطقياً قد يتوارد الى الذهن ، ومضمونه أن الصدفة قد تدفع ببعض شباب مصر القديمة الى الصلاة فى مسجد الحدائق ، وهنا يحلو لهم التشبه بما ذكرته أيها الصديق من حديث المعارضة داخل المسجد ، فيرتفع صوتهم مقاطعاً الامام فى خطبة الجمعة ،

مدافعا عن المعاهدة بالأسانيد ، وربما حدث العكس فساد المصادفة أبناء الحدائق الى مسجد مصر القديمة ، فردوا التحدي يمثلها ، ولا أحسب الا أن الأمر سوف ينتهي بأن تملأ الحدائق مصر القديمة خيلا ورجلا ، أو أن يحدث العكس ، وللقارىء أن يتصور فيما ذكرته قدرا من المبالغة ، وله فى هذه الحالة أن يتوقع فى تصوراتهِ ويتصور ، حسما للخلاف ، أن تنقسم القاهرة ومساجدها الى مناطق متخصصة ، فهذه مساجد للسلام ، وهذه مساجد للحرب ، وهذه مساجد لم يحسم فيها النزاع بعد ، هذا عن عظيم الأمور ، أما أهونها فدونك ما أثاره قانون الأحوال الشخصية من نزاع ، وما أطلق بسببه من اتهامات لعلماء أجلاء فى الدين ، أقسموا ولا زالوا يقسمون أن للقانون أصولا فقهية فى المالكي ، لكن الحنابلة لا يقبلون به ، والشافعية يستعيذون بالله من أثم بعض مواده ، والحنفية يدعون الله أن ينجى الأمة من مغبة ما يترتب عليه من خطايا ، أوجزها بعضهم فى أنه قانون يبيح للمرأة أن تجمع بين زوجين ، هنا قد ينطلق بنا عنان الخيال ، بل قل تصور الواقع ، فنتخيل اماما حنبليا فى مصر الجديدة ، وآخر شافعى فى الزيتون ، وثالث مالكي فى المطرية ، ورابع حنفى فى عين شمس ، ولا بأس أن يختلف هذا عن ذاك ، أو مع ذاك ، وأن ينتقل شافعى من هنا وهناك ، أو حنبلى من هناك الى هنا ، ولنا أن يشتط بنا الخيال الى حديث الامام فى مواجهة المعارضه ، أو الى حديث السيف دفاعا عن صحيح العقيدة ، أو أن نركن لخيال السلم قانعين بالتخصص ..

المرح على وجهك أيها الصديق دهشة وانزعاجا ، بل أكاد أتصور أنك لو استجمعت شتات ذهنك فى هدوء لرددت على بأننى مبالغ ، وأن ما أتصوره غير قابل للحدوث ، بدليل أنه لم يحدث بالنسبة لما ذكرت ، وهو قائم سواء بالنسبة للوقائع أو بالنسبة لردود الفعل ، لكنى أبادر فأقول ، ان ذلك صحيح حتى الآن فقط

لسبب بسيط ، وهو أن الأئمة المسيسون هم فقط المعارضون ، ولهذا لا تسمع منهم الا حديث المعارضة ، أما حديث التأييد فقد تولد عنهم الاعلام ، وكل هذا مرهون بإطار الدولة المدنية ، لكن الأمر يصبح على العكس من ذلك تماما فى إطار الدولة الدينية ، ان تحققت من خلال تصورات شباب الجماعات الدينية ، وهى تصورات تختلف تماما عن أى شكل من أشكال النظم المجاورة التى تدعى أنها تتبنى الاسلام عقيدة ونظام حكم ، بل أنتى أريحك وأتجاوز شطحات الخيال السابقة ، والتى أرى لها عن خطا أو صواب سندا من واقع الحال أو احتمالاته ، وأواجهك بحقيقة ربما غابت عنك ، وهى أنك ضحية ابتسار وقائع التاريخ ، فالدولة الاسلامية التى استمرت ثلاثة عشر قرنا ، لم تعرف حديث المعارضة داخل المسجد الا فيما ذكرته أنت ولم يزد عن واقعيتين يتغنى بهما الركباني ، بل دعنى أتحرز فى هذا فأتجاوز عهد الخلفاء الراشدين وهو لم يتجاوز ثلاثين سنة هجرية ، الى جميع العهود التالية ، أى ثلاثة عشر قرنا الا اربعين عاما ، واذكر لك ان المعارضة لم تكن تواجه الا بالسيف ، بل قل أيضا دون مبالغة أن التأييد فى أغلب الأحوال لم يكن يأتى الا بالسيف ، وأن ما استنكره المسلمون الأوائل من بيعة معاوية لابنه يزيد ، قد تطور فى عهد عبد الملك بن مروان الى أخذ البيعة لمن يليه ، ولمن يلى من يليه ، فقد أخذ البيعة للوليد ولسليمان من بعده مرة واحدة ، وعندما رفض أحد خيار المسلمين (١) ذلك ساقه هشام بن اسماعيل المخزومي (٢) الى مكان يدعى الثنية فى المدينة وهو مكان للقتل أو الصلب ، ثم أعاده بعد أن بث فى قلبه الرعب ، فما كان من

(١) سعيد بن المسيب .

(٢) تاريخ الطبرى - مؤسسة الأعلى للطبوعات بيروت - الجزء الخامس

عبد الملك بن مروان حين بلغه ذلك الا أن لام هشام ، واعجب معي و أنت تقامل هذا اللوم ، لقد قال ، « قبح الله هشاما ، انما كان ينبغي أن يدعوه الى البيعة ، فان أبى يضرب عنقه » ، هكذا ببساطة وسلاسة ويسر ، ولا أحسب أن واحدا من هواة الدفاع عن أى شيء وكل شيء ، يمكنه أن يدلنى على أن رفض خبائصة الوليد وسليمان خروج على الدين أو ارتداد عن صحيح العقيدة ، ولا بأس أيضا أن نعود الى بعض حديث المسجد ، ولا خسر أن أذكرك أيها العزيز بواقعة طريقة ، فقد جلس زياد (ابن أبيه) على المنبر ، فى أول توليته بالكوفة ، وأطال الصمت حتى علت المهمة ، وظل زياد صامتا ، ومع مرور الوقت تصايح البعض طالبين منه أن يتحدث ، فاذا به يستمر صامتا ، وتطسوع بعض الجالسين ممن أغضبهم هذا التصرف فقال لمن يجاوره ، ألا قبح الله بنى أمية ، ألم يجدوا غير هذا العيب يرسلونه واليا على الكوفة ، والله لأحصبه لكم (أى سوف أرميه بالحصي) ، وقد كان ٠٠ وهنا وقف زياد ، وغادر المنبر ، وطلب من شرطته أن تغلق أبواب المسجد الا بابا واحدا جلس أمامه ، وأمر بأن يخرج الناس له أربعاً أربعاً ، (أى ، بالمعنى العسكرى الحديث أربعات تشكيل) ، وطلب من كل أربعة من الخارجين أن يقسموا واحدا واحدا على واحد منهم لم يحصبه ، فان أقسموا جميعا نجوا جميعا ، وان لم يقسم واحد منهم ، (واحد فقط) ، أمر بالأربعة فقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ٠٠ هذا حادث من حوادث المسجد أيها العزيز ، وقع قبل مرور خمسين عاما على وفاة الرسول ، وأستطيع أن أذكرك لك العديد من الأمثلة التى لا غناء فيها لأنها لا تمس الاسلام فى شيء ، وانما تمس من حكموا باسم الاسلام ، والاسلام من أسلوب حكمهم براء ، لكنى أعود بك من جديد الى حديث المسجد وأسألك، ألم تلاحظ معي شيئا ، ألم يتضح لك مما قرأت أنت ومما ذكرت أنا من أمثلة أننا نتحدث دائما عن مسجد واحد هو مسجد العاصمة

فى الدولة أو الولاية ، وبمعنى آخر ، ألم تلاحظ أن حديث الرواة قاصر على المسجد الذى يخطب فيه الخليفة أو الوالى ، وأن باقى المساجد لو كانت قد عملت بالفعل بالسياسة ، مؤيدة أو مخالفة ، لذكر لنا التاريخ أمثلة على ذلك وهو ما لم يحدث ، فالتاريخ لا ينقل لنا أخبار مسجد الطائف أو مسجد حماة أو مسجد دمياط أو غيرها ، الأمر الذى يؤكد حقيقة تاريخية هى أن المسجد فى عهد النبى عليه الصلاة والسلام ، وفى عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ، كان يؤدى دور ديوان الحكم وجهاز الاعلام ومجلس الشعب معا ، وأنه لهذا ارتبط بالعاصمة أو بمكان تواجد الحاكم ، وأنه بمرور الوقت ، وظهور وسائل الاعلام الحديثة ، وتطور وتعقد مؤسسات الحكم ، واستقلال مجلس الشعب أو النواب ، لم يبق للمسجد إلا دوره الأول والأساسى ، وهو دور التوعية الدينية ، واننا نتحدث فى ذلك عن مسجد العاصمة فقط ، أما باقى المساجد فقد كان ، وسوف يظل هذا ، دورها الوحيد ، ليس الآن فقط ، بل منذ نشأة الاسلام ، بل دعنى اقلب معك وجوه الأمر ، وأطرح عليك وجهة نظر أخرى ، الست ترى معى أن فى قصر رسالة المسجد على تعميق مفاهيم الدين ، وغرس القيم الدينية التى لا يختلف حولها مسلم وآخر ، تحقيق لقصد الداهيين للصلاة ، بل وأكثر من ذلك احترام لحريتهم الفكرية التى أجزم بأن الاسلام قد صانها وارتفع بها الى أعلى عليين ، وقد تتساءل عن العلاقة بين ما اقترحه من دور للمسجد وبين الحرية وتفسير ذلك بسيط ، فالامام عندما يعرض قضايا اتفاقية فانه لا يبرز شقاقا ولا يثير نزاعا فى النفوس ، لكنه عندما يعرض قضايا سياسية فانه بالقطع يعرض قضايا خلافية ، وهنا لابد وأن تسأل نفسك لو كنت مختلفا معه (الأمر الذى لا يقلل من شأن ايمانك أو قدر تدينك) ، ألا يضيف الامام من موقعه على المنبر وزنا اكبر لراى هو فى النهاية اجتهاده الشخصى ؟ ، ولننتقل

بالسؤال خطوة أبعد ، ألا يخلط الامام في هذه الحالة بين رأيه الخاص و قدسية الدين ؟ ، أنت لا شك معي في هذا فقد اختار منبرا أنحني أنا وأنت أمامه اجلالا ، ولنصل معا الى السؤال الأهم ، ألا ترى في الأمر حجرا على حريتك في التعبير عن رأيك أو حتى في سماع ما تجب سماعه من آراء واجتهادات فردية ، حين يفرض عليك أن تجلس خاشعا ليس للرأي بل لقدسية المكان ، صامتا ليس عن رضى بل عن احترام لحرمة الشعائر ، غاضبا ليس عن ضعف في الاعتقاد ، بل عن اعتقاد في ضعف حجة من يدخل دائرة الخلاف والاختلاف ، في مكان قصد منه الوفاق ، وتوجيهت اليه للاتفاق ؟ .

هنا أنتقل الى المستوى الثانى فى النقاش ، موضحا لك أن أضعف ما فى حجتك أنك تهمل فارق القياس بين عصر الصدر الأول فى الاسلام وعصرنا الحالى ، رغم أنك لو ناقشت الأمر فى هدوء لتوصلت معي الى نفس النتائج ، فأنت لا تستطيع أن تنكر أن وسائل الاعلام المقروء والمسموع والمرئى فى عالمنا المعاصر أقوى فى نشر قرارات الحاكم وقوانين الدولة من سردها على السنة الأتعة فى صلاة الجمعة أو الجماعة ، وأنت لا تستطيع أن تنكر أن مؤسسات الحكم فى الدولة قد استحدثت من أساليب التعامل ما لا يسمح به المسجد سواء بالنسبة لقواعد المجاملة أو المقابلة (البروتوكول) أو بالنسبة لما هو مستحدث من أساليب الاتصال وما هو مطلوب من أعداد كبيرة من المتخصصين كل فى مجاله ، وأنت تتفق معي على أن معارضة الحاكم أو الحكومة تكون أجدى وأقوى لو تمت من خلال الأحزاب أو المجالس النيابية أو صحف ومجلات المعارضة منها لو تمت من خلال رأى يطلقه مسلم فى مسجد فى مواجهة امام لا تتيسر أمامه البيانات المطلوبة للرد أو المناقشة أو التحقق من صحة الرأى الآخر ، وأنت لا تستطيع أن تختلف معي فى أن المسجد هو أقوى وسائل التأثير الدينى فى

كل ما يتعلق بأصول العقيدة أو فروعها ، وأن وسائل الاغلام
مهما بلغت من القوة لا تطاول المسجد في تأثيره وأثره ، فالجالس
امام التليفاز أو المذيع أو القارئ لمجلة أو صحيفة ، لا يشترط
فيه بالضرورة أن يكون في حالة نفسية أو مادية تسمح له بتلقى
الموعظة أو الآية الكريمة أو الحديث الشريف أو تفسيرهما ، بينما
الذاهب للمسجد مهياً نفسياً للصلاة ، طاهر البدن ، خالي الذهن
الا من رغبة الاستزادة من أمور الدين .

... لعلك الآن ترى معنى ما أراه من أن تطور العصر قد فرض على
المسجد أن يتخصص فيما خصص له ، وهو عرض مفاهيم الدين
وتأصيلها في نفوس المسلمين ، ولعلنى لا أرى ما يراه أنت ، بل
وأرجعك فيه ، من كون ذلك قصر أو تحجيم لدور المسجد ، فحاشا
لله أن يكون نشر العقيدة وتأصيلها أمراً هيناً أو دوراً ثانوياً ،
واستغفر الله أن يخطر هذا على بالى أو ادعيه ، واستغفر الله أن
يتشدد بذلك معارض أو يرتضيه .

ونصل معا الى أهم ما أعرضه عليك فى هذا الحديث ، وهو
سؤال جال فى خاطرى قبل أن يجول فى خاطرك ، وأرقنى فى الصبح
والنوم دون أن أصل الى اجابة شافية له ، فأنا أعرض عليك فيما
سبق وفيما سيلحق أموراً تدور فى ذهنك وذهنى ، وبالقسط تدور
فى ذهن رجال الدين المسيبيين ، وأطرح أمامك امثلة لا أشك
فى أنها عرضت عليهم فى سنى دراستهم الأولى فى المعاهد الدينية،
أو فى كتب التاريخ الاسلامى التى لا أشك فى قراءتهم لها .. ما
بالهم اذن يخرجون باستنتاجات عكسية لما نخرج به ، ويخرج
به كل من يستخدم المنطق فى الربط بين الأسباب والنتائج ،
والوقائع والعبر ؟ .

لا ريب أنهم قصدوا الجهل (جهل القارئ لهم أو المتابع
لقولاتهم) وتعمدوا التجهيل فيما يعلمونه علم اليقين ، ويصلون
الى حقيقته دون عناء شديد أو جهد جهيد ..

هذا هو مربط الفرس ..

لقد قصدوا جهل القارئ حتى يتوصل الى عكس ما يقوده
اليه المنطق ، ومن قبل في هذا الفصل ، عرضنا عليك كيف اُجهلوا
القصد في أحداث جسام ، وفي عصور بعضها نطمح اليه ونتمثل
بها ، وبعضها نستعيز بالله من شروره وآثامه ، وانت في النهاية
أيها العزيز بين شقي الرحى ، ان دارت يمينا طحنت بجهل القصد ،
وان دارت شمالا طحنت بقصد الجهل ، ولا تملك الا ان تهرب
كما فعلت أنا من الطاحون ، ناجيا بدينك ودنياك بعيدا عن دائرة
التعصب الطموح ، أو الطموح المتعصب ، داعيا لهم بالهداية ،
وداعيا لى بالنجاة من السنتهم وأقلامهم ، وداعيا الله ان يحفظ
الاسلام والمسلمين وأن يعلى كلمة الدين ، في مساجد امر الله ان
يذكر فيها اسمه ، ويرتفع من فوق منابرهما صوت الحكمة لا صدى
الطموح الى الحكم .

□ الفصل الثاني

قبل السقوط

يا عجيبا ممن بلغ في دماء المسلمين ،
ثم يسأل عن دم البسراغيث ..
الحسن البصري

(١)

حوار هادئ فى قضية ساخنة

أشهد أن لا إله الا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، شهادة من يدفعه مناخ ردى الى رفع شعار الديانة بديلا أو سابقا لشعار المواطنة ، واثباتا لما لا يتطلب برهانا أو تأكيدا ، ومقدمة لا بد منها فى مواجهة تيار أهون ما يفعله أن يكفر مسلما ، أو يرمى من يختلف معه بسهام الارتداد عن الدين ..

وبادئ ذى بدء فانى أؤكد ايمانى بأن الدين جزء من مكونات الشخصية المصرية ، بل هو فى تقديرى ضمير مصر ، ونعمة القرار فى المعزوفة المصرية . وهى نعمة يمتزج فيها الهدوء بالعمق ، وهو أمر جذ مختلف عن نغمات الجاز الصاخبة التى يفاجئنا بها المتسرعون والمتشتجون . والرافضون فى ذات الوقت لأى نعمة تختلف عما يعتقدونه صوابا ، والمكونون لتيار عارم ، غذاه فكر أحادى الاتجاه ، لم يجد من معارضيه - وما أكثرهم - الا تراجعاً يتلوه صمت ، وصمما يعقبه تراجع ، بعد أن تعلموا من رأس الذئب الطائر ، وبعد أن تنادوا - انج سعد فقد هلك سعيد - وما أنا بسعد أو بسعيد - انما أنا مواطن مصرى يندب مضير مصره ، حين تنساق بحسن النوايا فى اتجاه حاشا لله أن أسميه مستقبلا ، فما أبعد المستقبل عن دولة دينية لا احسب أن العمر يتسع لها ، أو أن

الوطن يمكن أن يسعها ، دون أن تتهدد وحدته ، وينهدم ما تعلق به من أهداب الحضارة أو درجاتها .

ان المناذاة بتطبيق الشريعة الاسلامية الآن ، ليست أكثر من رد فعل لمؤثر خارجي ، وهو على عادة رد الفعل ، يصدر عنيفا ومتعجلا ، بل ويجانبه الصواب في مواجهة الفعل ، الذي هو في تقديرى هزيمة ١٩٦٧ ، وما طرحته من امكانية انتصار اسرائيل وهي كيان ديني ، على نظم تمثل استمرارا لاختيار تبني الحكم المدني على النمط الأوربي منذ نهاية القرن الماضي ، وربما غذى رد الفعل مناخ اقتصادي يزخر بالتناقضات ، الأمر الذي أثبت خوارج تمثلوا في فئات شتى أجمعت على تكفير المجتمع ، وساق في نفس الوقت فكر المجتمع كله الى تبني النكوص الحضاري . ولعل من توسعوا في تفسير انتصار أكتوبر بصيحة الله أكبر مقتاسين ما بذل من جهد وعلم وتدريب ، ومن أقسموا أن جندا من الملائكة قد تقدمت صفوف العابرين ، يدركون اليوم حجم ما دفعوا المجتمع اليه .

ان المنادين بتطبيق الشريعة الاسلامية فورا دون ابطاء ، يرددون في ذات الوقت مقولة تبدوا في ظاهرها منطقية ، يواجهون بها كل من يتصدى لها بمجرد النقاش ، وهي مقولة تطرح في شكل سؤال منطقي ، ما الذي يخيفك من تطبيق الحدود ؟ ، انها لن تطبق الا على سارق أو زان أو شارب خمر أو مرتد أو (مفسد في الأرض) ، وهو تساؤل يبدو في ظاهره مفحما ، لكنه يخفي حقيقة أرجو أن يلهمني الله القدرة على ايضاحها ، وهي أن تطبيق الشريعة الاسلامية ليس مسألة (جزئية) تتعلق باقامة بعض الحدود ، وانما هو مدخل لتداعيات يهرب انصار التطبيق الفوري للشريعة من ايضاحها ، أو يغالطون في بيان ابعادها الحقيقية . .

ان تطبيق الشريعة الاسلامية لا بد أن يقود الى دولة دينية ،

والدولة الدينية لابد أن تقود الى حكم بالحق الالهي لا يعوفه الاسلام أو قل عرفه فقط في عهد الرسول ، والحكم بالحق الالهي لا يمكن أن يقام الا من خلال رجال دين اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومجعل ما سبق ، بتأثيره وبتداعياته ، يؤدي بالتأكيد الى انهيار الوحدة الوطنية في مصر وأي مقولة تناقض هذه التداعيات المنطقية انما تمثل نوعا من المتأخرة أو في احسن الأحوال ، قيادة الى الجهول ، يدفعها حسن النوايا ، ويحصدها سوء المآل .

لنأخذ مثالا تطبيق أحد الحدود ، وليكن حد الزنا ، ولنتصور معا ماذا يمكن أن يحدث بمجرد تطبيق الحد ، سوف ترتفع الصيحات ، كيف نطبق حد الزنا بينما ملاهى شارع الهرم مفتحة ، والرقص الشرقي مباح ، والرقص الشعبي معترف به كفن ، ناهيك عن الباليه ، وجميع هذه الاسئلة تبدو منطقية ، ومواجهة السائلين بأى رد أو تبرير يبدو نوعا من العبث ، ولن يكون ذلك الا مقدمة لخطوة تالية ، يدفعها تساؤل أكثر منطقية واقناعا ، اذا كان لنا حق الامتناع عن الذهاب الى ملاهى شارع الهرم أو مسارح الرقص الشعبي أو الباليه ، فأننا لا نستطيع ان نمنع التليفزيون (أو التليفاز حتى لا أغضب أحدا) من دخول بيوتنا ، ومن مطالعة وجوه المذيعات ، كاسيات عاريات ، متبرجات يدين زينتهن ، ويلبسن أزياء لم يعرفها الصدر الأول في الاسلام ، وهل عقت مصر رجالا بدائل ، وحتى لو ظهر الرجال فسوف يخرج البعض بتساؤل جديد حول فسق المذيعين ، وعدم اطلاقهم اللحية وتقصير الشارب ، أما برامج التليفزيون فأتترك القراء لمطالعة تصور إحدى المجلات الاسلامية (١) لبرامج التليفزيون في مجتمع اسلامي .

١ - نحن لا نطالب بالغاء التليفزيون أو اغلاق محطات الاذاعة لأنها نعمة .. غير أن سوء استخدامها يحولها الى نقمة .

(١) الاعتصام - ديسمبر ١٩٨٤ .

فهى سلاح ذو حدين . ان الخطأ الكبير والعيب أن نبدلها كفرا فنحل قومنا دار البوار .

٢ - لذا فأقترح : استخدام ساعات الارسل لا كساب الناس معارف وقيما وسلوكيات اسلامية بأسلوب تربوى اسلامى مدروس يجمع بين الثقافة والترفيه .

٣ - احسن القصص ، كتابا وسنة . . . والصحيح من قصص سلفنا الصالح خير بديل ، على أن يقدم بأسلوب القرآن وللسنة . . . لا أسلوب اليونان . . .

٤ - تجل المناظرات ، والمحاضرات ، والندوات ، والمسابقات ، والألغاز محل تلك البرامج ، وتقدم بفن مدروس ، يشد المتابع للارسل المبعوث . مع عرض أشرطة لعجائب الخلق ، وبديع الانشاء الربانى . دون استخدام معارف محرمة ولكن فى حدود الشرع . . . الخ .

٥ - يتم كل ذلك فى إطار اسلامى . . . وقور . . . رزين . . . مهذب يضع رفيع القيم وجميل الخلق واسلامى السلوك . . . ويحول وسيلتى الاعلام هاتين الى مدرسة يسرع الناس اليها . . . فى شكل لا يستخف بالقيم الاسلامية قولاً أو مظهراً أو سلوكاً أو طريقة أو تقديماً وعرضاً .

ومن الواضح أن العرض السابق ليس من عموميات تعتمد على ألفاظ مطاطة واسعة مثل وقور ورزين ومهذب واسلامى السلوك . . . الخ .

وقد يرى البعض أن ما سبق تصوره وطرحه كبديل اسلامى فى دولة اسلامية ، لبرامج التليفزيون ، يمكن أن يسمح ببعض التمثيلات التى تصور قصصا اسلامية أو تحمل فى أقل القليل ، نوعاً من العظة الدينية فى قالب تمثيلى ، يساعد على (فهم)

بعض ساعات الارسل ، وامكانية الاستمتاع بها ، الا أن التمثيل في حد ذاته أيضا مرفوض بنص المقال السابق ، ولنطالع معا بعضا من وجهة نظر المقال في التمثيل (ان الأعمال الدرامية مهما كان مضمونها ليست بديلا اسلاميا بالمرة ! ان التمثيل ليس « الأسلوب الاسلامي » ، لشغل مساحة ساعات الارسل مسموعة كانت أو مرئية !

أولا : لأن التمثيل بكل أشكاله فن وثنى بداية ونهاية . قد نهانا الرسول صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهم .

ثانيا : النص في التمثيل يمثل قمة الكذب حيث يصوغ خيال المؤلف وقائع تخيلها فكره المريض لمواقف لا تمثل واقع الشخصية بأكثر من واحد في الألف . وقد نهينا عن الكذب حتى في المزاح مع الطفل .. كما جاء في الحديث الشريف .

ثالثا : وتقصص الممثل دور الشخصية كذب آخر حيث لم ير هيئته فيحكيها .

رابعا : وفيه كذلك « أي التقصص » مخالفة لتعاليم الاسلام ، حيث نهانا صلى الله عليه وسلم عن أن يحكى بعضنا بعضا أن سخرية .. أو محبة .. ولكن المأمور به الناسي في واقع الخيانه بالنبي القدوة صلى الله عليه وسلم .

خامسا : شخصية الممثل في علم النفس شخصية غير سوية بل متفسخة ، فيها طابع التزوير ، لا تقبل لها شهادة ، تراها في صورة متناقضة تخلو من الغيرة والنخوة .

واذا تجاوزنا عما ورد في الفقرة السابقة عن عدم قبول شهادة الممثل ، فان بعض المتفائلين قد يقصرون أن برامج التليفزيون قد تسمح لبعض الممثلات بالظهور (دون تبرج أو ابتذال) لكن الرد يأتي سريعا وفي نفس المقال حيث يذكر أن (العنصر النسائي لو

تقمصه رجل لكان ملعونا ، ولو قامت به امرأة لما صح ، لظهورها أمام الناس فى مشاهد يحرم الاسلام ظهورها فيها . . ومن حركات وأصوات . وما يجره ذلك من اختلاط وفسق . . وما يرتكب من مخالفات شرعية مثل الزواج والطلاق . . وهذا أمر جده جد . وهزله جد ! وما يستتبع ذلك من سلوك حرمه الشرع وكل ذلك اشاعة للفاحشة فى الذين آمنوا .) ولا يترك كاتب المقال مجالا بعد ذلك لمحاولة المناقشة أو الجدل حول هذا الموضوع ، حيث يصرح فى نهاية مقاله بقوله (ان كل من اشترك فى العمل التمثيلى ملعون لقوله صلى الله عليه وسلم . . ويل للذى يحدث بالحديث فيكذب فيه ليضحك منه الناس ويل له . . ويل له . . ملعون حتى ولو كان يرفه عن الناس !) ، وهكذا ما أن نبداً بتطبيق حد الزنا ، حتى ننتهى الى منع التمثيل ، والغاء نقابة الممثلين ، وتسريح الفنانين ، والغاء معاهد التمثيل والفنون المسرحية ، واحالة المذيعات الى المعاش ، واغلاق المسارح ، ودور السينما ، ومنع الاختلاط فى الجامعات ، وفرض الزى الاسلامى على المواطنين ، استنادا الى فتاوى من لا يتصرفون فى استخدام احاديث من نوع الحديث المذكور فى المقال ، والذى تكفى نظرة واحدة الى أسلوبه للطعن فى صحة نسبته الى الرسول .

هذا نموذج واحد لتداعيات لن يستطيع أحد ايقافها أو مواجهتها ، فى مجال واحد يتعلق بالحياة الفنية ، أما ما يمكن أن يحدث فى مجال الاقتصاد والحياة اليومية فحديثه يطول ، بل أنه يطرح قضية بالغة الخطورة ، وهى أن أنصار الاتجاه السياسى الاسلامى لم يطرحوا هم أنفسهم برنامجا فى هذه القضايا ، وإنما طرحوا مسلمات عامة تتمثل فى (البركة) و (الفقر الذى يصاحب مخالفة شرع الله) ، بل ان أحد أقطابهم ، ولا أريد أن أذكر اسمه حتى لا يتصور أحد اننى أبني موقفى الفكرى على عداوى شخصى له ، قد صرح بعد زيارته للسودان الشقيق ، بأن السودان يعانى

فقرا شديدا ومشاكل اقتصادية صعبة ، وأن ذلك راجع الى ابتعاده عن الله وعن شرعه في فترة سابقة ، وأن الأمل في أن تطبق الشريعة يمكن أن يبدل فقرهم غنى وعسرهم يسرا ، وما لبث مولانا أن تداركه نفسه في ذات الحديث بقوله وحتى لو استمر العسر واشتد الفقر ، فإنه ابتلاء الله للمؤمنين وهو ابتلاء في الدنيا يكافئه المولى بنعم الثواب في الآخرة ..

. ياسبحان الله .. أى حديث هذا الذى لا يترك مساحة للمنطق أو فسحة للعقل ، اذا اغتنوا فهو الجزاء في الدنيا ، واذا افتقروا مستقبلا فهو البلاء في الدنيا سعيا لجزاء الآخرة ..

اننى أعلم أن الكثيرين صادقوا النوايا تماما في كل ما يدعون اليه ، بل أن بعضهم مسلمون معتدلون ، يرون أنه من الممكن أن يتواءم الاسلام مع العصر وأن دين الله السميع الذى يدعو للخير والجمال ، لا يمكن أن يعترض على الموسيقى والغناء ، ولا يمكن أن يعترض على التماثيل المقامة في الميادين (الا اذا دمرنا فيها جزءا حيويا لا تستطيع العيش بدونه ؟؟) . لكنى أؤكد أن أصواتكم سوف تكون أضعف الأصوات ، بل اننى أدعوهم لأن يصرخوا بما يعانونه الآن من الاتجاهات الاسلامية المتطرفة ، لجرد أن لهم رأيا مختلفا ، وليس في ذلك بدعة أو مفاجأة ، فقد حفل التاريخ الاسلامى كله بالمزايدة في التدين ، ولن يوجد في عصرنا مسلم يفهم الاسلام كما فهمه على بن أبى طالب ، الذى لم يمنعه تفقهه في الدين ، وتمسكه به ، من أن يخرج عليه من يزايدون عليه دينيا ، بل وينتهى الأمر به الى القتل على أيديهم ، بينما كلمته العظيمة لا تزال تطرق الأذهان بعنف (انه حق يراد به باطل) ، والحديث الشريف للرسول لا يزال يتردد في الأذهان مذكرا بأن الدين وعر ، وأن علينا أن نتوغل فيه برفق ، ومثلى لا يعرف رفقا تأتي به منظمات الجهاد أو التكفير والهجرة أو نظائرها قديما في التنظيم

السرى للاخوان المسلمين ، بل قل غير مببالغ أنتى لا اعرف غير الحوار بالكلمات سبيلا ، ولا اطلب قيادة بل حسبى أن أقاد الى كيان واضح المعالم محدد القسمات وليس الى مجهول يتعمده دعاة التجهيل أو ربما مناصرو الجهل ، وأين ؟ على صفحات الصحف القومية ذاتها ، وحسبى ان أذكر منها جريدة اللواء الاسلامى ، التى تضع نائب الحزب الوطنى بمجلس الشعب فى حرج بين دعوة التريث فى تطبيق الشريعة ، وهى دعوة عاقلة بل وتنبعث من رغبة فى الحفاظ على الاسلام ذاته ، وبين ما تعلنه الجريدة (١) من أنها (فى كل عدد من أعداد اللواء الاسلامى نطالب الدولة بسرعة تطبيق الشريعة الاسلامية ، ولا يمكن ازالة هذه المتناقضات الموجودة فى المجتمع الا بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وهذا رأى واضح وحريح ولا ردة عنه اطلاقا) ، ليس الأمر اذن أمر قلة معارضة من الاخوان المسلمين فى مجلس الشعب ، أو قلة أكبر من الوفد ، بل هو قبل ذلك تناقض واضح فى سياسات الحزب الحاكم ، ودعوة واضحة من احدى صحفه صراحة ولا يشوبها التواء ..

والسؤال الآن ..

هل يعلم من يدعون الى ذلك عن يقين بأن هذا مدخل الى دولة دينية بعض ملامحها ما ذكرت ، وأخطر ملامحها ما يصدر على صفحات هذه الجريدة (القومية) ، اذ نشرت فى ذات العدد عن ندوة فى مسجد عقبة بن نافع ، ورد فيها على لسان الدكتور عبد الغنى الراجحي ما نصه (السوءات الثلاثة فى الفكر الانسانى مصدرها يهودى ، فالشيوعية بنت كارل ماركس صاحب كتاب « رأس المال » وكارل ماركس يهودى لحما ودما ، فهذا نظام من نتاج الصهيونية واليهودية ، والثانى المسمى « فرويد » الذى قال أن

(١) اللواء الاسلامى - العدد ١٥٢ -

الغرائز الانسانية كلها راجعة الى غريزة الجنس ، وانتم تعرفون غريزة الجنس ماذا تعنى ، انها الشهوة البهيمية ، فهبط بالكمال الانسانى الى اسفل السافلين ، والثالث « داروين » الذى قال أن الانسان أصله قرد ، هو ثالث الثلاثى « القدر » ، وهذا الثلاثى كله يربط بخيط يهودى ، ماركس يهودى ، فرويد يهودى ، داروين يهودى « ؟ » (*) ، والخطر في مثل هذا القول أن الحكم على الفكر يصدر أساسا من منطلق اختلاف الديانات، وهو منهج خطير ، كما أنه من الواضح أن السيد الدكتور قد أوجز فكر كل منهم بعبارات لا تسمح لنفسى بوصفها بأنها يشوبها الجهل ، بل أقول تأديبا التجهيل الشديد والابتعاد الأشد عن حقيقة الفكر ، والجزم بأنه لم يقرأ من أصول نظريات هؤلاء الثلاثة سطورا واحدا ، ويبقى ما هو أخطر وهو وصف هؤلاء الثلاثة العظام فى تاريخ الفكر الانسانى، أيا كان حجم اختلافنا معهم بأنهم ثلاثى (قدر) ..

ماذا يكون الحال اذن لو ظللتنا الدولة الدينية من خلال مفاهيم الدكتور الراجحى ونظرائه .. لا أشك فى أن كتب ماركس سوف تمنع من التداول ، وأن نظريات فرويد سوف تحظر على الدارسين لعلوم النفس ، وأن نظرية داروين سوف تستأصل من مناهج التدريس ، ليس هذا فقط ، بل المؤكد أنه سوف يتبع هذا الثلاثى (القدر) طابور من (القذارة) ، يضع فيه أمثال الدكتور الراجحى من يشاؤون ، بعد أن يخلعوا على فكر كل منهم وصفا بلاغيا مقززا ..

ربما كان ما ورد على السنة العلماء الأجلاء من عبارات بلاغية لخصت قضايا فكرية وفلسفية كبيرة ، هو النموذج الذى يتمنى كاتب الرأى فى جريدة الاعتصام أن تزخر به برامجنا الاذاعية

(*) علامة الاستفهام مقصودة من المؤلف ، لكون داروين مسيحيا وليس يهوديا .

والتليزيونية كبديل عن أساليب (اليونان) ، وأكد أجزم بأنه وليس غيره هو ما سوف يسود ، لأن غيره قذارة ، وكل قذارة مكانها النار وليس أجهزة الاعلام ..

هذا هو التداعى الأول للدعوة للتطبيق الفورى للشرعية الاسلامية الآن ، وأقصد به قيام دولة دينية ، وهو أمر لو صدقت النوايا ، كان يجب ان تسبق مناقشته أى دعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية ، لا اقول ذلك من منطق القبرل أو الرفض ، وانما من منطق الترتيب المنطقى للمسائل ، بحيث يعلم عضو مجلس الشعب الذى سوف يعطى صوته معها أو ضدها ، أنه يضع حجر أساس فى اقامة دولة دينية ، وان قضية تطبيق الشريعة الاسلامية انما هى جزء من كل ، عليه أن يلم بتفصيلاته قبل أن يقدم عليه ، وأنه مقدمة لتداعيات تبدأ بالدولة الدينية ، التى تقود الى حكم بالحق الالهى ، لا يتم الا من خلال رجال الدين . ولا ينذر الا بفتنة طائفية ، وهى موضوعات تتناولها فصول تالية .

(٢)

الحكم بالحق الالهي

أوضحت في المقال السابق أن الدعوة للتطبيق الفوري للشرعية الإسلامية ، إنما تمثل مدخلا لا شك فيه لقيام دولة دينية ، وأن هذه الدعوة تمثل ردا شديداً الذكاء على الداعين إلى البدء بإقامة المجتمع المسلم ، فما أن يبدأ تطبيق الحدود حتى تظهر التساؤلات البريئة ، كيف تدفع الفرد إلى ارتكاب المعصية ثم نحاسبه عليها ؟ ، وهنا يصبح منطقياً أن تتوالى التداعيات الجزئية ، بابتداء بمنع السفور ، ومنتهية بمنع (الفجور) ، وهي عبارة مطاطة قد يراها المعتدلون في المعازف المحرمة ، وقد يراها المتشددون في ملابس لاعبي الكرة التي لا تخفى ما فوق الركبة ، وينتهي الأمر في أسرع وقت بقيام الدولة الدينية في مصر ، وهي دولة - أن قامت - لا يد وأن يشملها إطار سياسي ، يستند في مجمله إلى الحكم بالحق الالهي الذي لا يعترف بالدساتير والقوانين الوضعية ، ولا يرى مصدراً للفكر السياسي غير القرآن والسنة ، ولا يعرف من الأحزاب السياسية إلا حزبين هما حزب الله وحزب الشيطان ، وواضح أن حزب الله ممثل فيمن يحكمون باسم الدين وتحت رايته ، بينما حزب الشيطان حزب اسمي ، ليس له وجود مادي أو قانوني ملموس ، شأنه شأن الشيطان ذاته ، ففي حد

الحرابة مساحة لمن يطلق عليهم اسم (المفسدين فى الأرض) ، وهو تعبير يتسع لكى يشمل كل مخالف لأعضاء حزب الله أو مختلف معهم .

ولعلى فى حاجة أن الى وقفة ضرورية لكى أزيل لبسا قد يعلق بالأذهان بعد عرض الفقرة السابقة ، فقد يتسائل البعض وماذا يضيرك لو أصبح القرآن والسنة هما المصدرين الوحيين للحكم على أى تصرف أو سلوك ، هل تنكرهما ، أو هل تعترض عليهما ؟ واجابتي أنه حاشا لله أن أنكر أو أعترض ، لكن الأمر ليس بهذا القدر من التجريد والبساطة ، بل يستحق أن يناقش فى أناة ، وأن نستعرض معا بعض الظواهر ، حتى نخلص ، أيضا معا ، الى نتائج قد نتفق فيها وقد نختلف .

اننى استطيع أن أجمع عشرات المقالات التى كتبت فى الأربعينات والخمسينات وكانت تحمل عناوين كلها يمكن أن توجز فى عنوان واحد هو (الرأسمالية هى الاسلام) ، وأستطيع أيضا أن أجمع عشرات المقالات ، بل وربما بعض الكتب ، التى كتبت فى الستينات والتى يمكن أيضا أن توجز فى عنوان واحد وهو (الاشتراكية هى الاسلام) ، وفى كل من مجموعتى المقالات نجد استشهادا بآيات من الكتاب ، وأحاديث نبوية مؤكدة السند ، وفى المقابل فان هناك من يرى أن الاسلام له نظريته الاقتصادية التى لا هى هذا ولا ذاك ، وكل ذلك يدفع الى تأكيد حقيقة واضحة ، وهى أن القرآن ، لكونه كتابا مقدسا أنزل لكل العصور ، لا يمكن أن يضيق بمرحلة من مراحل التاريخ ، بل أن يتسع للتطور والتغير فيما يمس المعاملات وأحوال المعيشة ، وأن هناك مساحة واسعة من الحرية فيما يتعلق (بشئون دنيانا) ، وهنا يكمن الخطر الشديد ، لأن الأمر سوف يتوقف على رؤية من يفسر وقدرته على أن يتفاعل مع الواقع فى تطور أو جمود . .

ولنأخذ مثالا أكثر وضوحا ، ربما لكونه واقعا معاشا ، ولكون
قضيته قضية حال حاضر ، وأقصد بها الموقف الدينى من معاهدات
السلام مع اسرائيل ..

ان الشيخ صلاح أبو اسماعيل يعرض وجهة نظره فى هذه
القضية فى شهادته فى قضية الجهاد ، وهى وجهة نظر لا تختلف
كثيرا عن الموقف المعلن للاخوان المسلمين على لسان الأستاذ عمر
التمسانى ، حيث يقول فى معرض نقده لسياسة الرئيس السادات (*)
(انه يطلب الرأى فى « كامب ديفيد » ولا يقف عند حدود النص
الشرعى ، ولكنه يطلب الرأى الشخصى متجاهلا الرأى الشرعى ،
ورأيناه يطبع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا « اليهود »
.. ويزعم أنه حريص على الأرض والسيادة ، وقد قبل اتفاقيتى
كامب ديفيد ، وبمقتضاها فان اسرائيل تحكمت حتى فى حجم
قواتنا فى شرق القناة ، وفى المجالات التى تتحرك فى حدودها هذه
القوات على أرضنا ، وقبل أن تتحكم الصهيونية فى نوعية مطاراتنا
فى سيناء ، وقبل تدويل خليج العقبة مع أنه بمقتضى معاهدة
القسطنطينية أقل من أن يكون مياها اقليمية ، وأباح لليهود أن
يدخلوا مصر وقتما يشاءون .. قبل من الشروط الا يدخل
فلسطين أرضه الا برضى اليهود وقبل أن يكون « كامب ديفيد »
الأرجحية على غيرها من الارتباطات عند التعارض ، فهى أرجح
من ميثاق جامعة الدول العربية ، وأرجح من الروابط بيننا وبين
المسلمين ، وأرجح من كل ارتباط بعهد من العهود عند التعاقد ،
وهو بذلك خان دم الشهداء فاذا كان يعتقد حل ما صنع فهو كافر
.. وإن كان يعتقد خطأ ما صنع فهو فاسق ظالم) ، بينما يعرض
خمسة من كبار علماء الأزهر رأيهم فى نفس القضية ، وفى ذات
الكتاب (ص ١٤٧) وذلك فى رد أرسل الى المحكمة ، على النحو

(*) الشهادة - دار الامتعام - (ص ٦٣) .

التالى (فاذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل « كامب ديفيد » على قواعد الاسلام التى أصلها القرآن وفصلتها السنة وبينها فقهاء المذاهب جميعا - على نحو ما أشير إليه - نجد أنها قد انضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هى سيناء بعد أن احتلتها اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، عاد المواطنون المسلمون فيها الى مصر وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلا من أن يستنزفها اليهود فى اسرائيل .

فهل استرداد الأراضى والثروة مما يأمر به الاسلام أو مما ينهى عنه ، وهل فى هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم ؟ وهل فى عودة المواطنين الذين تحررت أراضيتهم الى دولتهم - مصر - ترعى شئونهم من تعليم وصحة وتجارة ، بل تحفظ عليهم دينهم الاسلام وتؤدى اليهم الدولة كل مسئوليتها نحوهم ؟ هل هذا أمر أمر به الاسلام أو مما نهى عنه ؟ ..

وحين نعرض هذه المعاهدة فى ضوء مسئوليات الحاكم المسلم فى نظر الفقهاء المسلمين نجد أن رئيس مصر السابق قد نصح الأمة وقام بالمسئولية فحافظ على الرعية واسترد الأرض ، فحين وجد أن لا مندوحة عن الحرب حارب ، بعد أن استعد وأعد العدة ، وقاوض وسالم حين ظهر أنه لا مفر من السلم وأنه يستطيع الوصول الى الحق سلما أو حربا .

وهنا يحق لى أن أتوقف قليلا ، فنحن أمام رأيين شديدي الاختلاف ، بل هما بالفعل على طرفى نقيض ، أحدهما يرى أن الحاكم قد كفر كفرا بواحا ، بل أن دمه يصبح جلالا اذا استناب به بعض الفقهاء وأصر على رأيه ، بينما يؤكد رأى آخر فى نفس القضية ، أن نفس الحاكم ، قد نصح الأمة وقام بالمسئولية فحافظ على الرعية واسترد الأرض .. وكلا من الرأيين يصدر عن متفكرين

في الدين ، ويستند الى أصل من القرآن والسنة ، ويصل أحدهما الى جد تكفير الحاكم لمخالفته الشرع ، ويصل الآخر الى رفعه لمرجيات لاتباعه الشرع ، ولأن الحكم لحسن الحظ - حتى الآن - لازال مدنيا فقد سمح لنا ، نحن الرعية ، بأن نستمع الى وجهتي النظر ، وأن نقارن بينهما ، وأن نسال أنفسنا سؤالا محددا ، ترى لو كان الأمر بيد أصحاب الرأي الأول هل كان يسمح لأصحاب الرأي الثانى بالتعبير عن آرائهم ، لا أريد أن أقطع برأى حتى لا اتهم بالتعصب لوجهة نظر أو اتجاه فكرى وانما أرجح أن أصحاب الرأي الأول سوف يتعصبون لآرائهم ، فبعد أن يطلقوه ، يخرج من أيديهم ، ويصبح من وجهة نظرهم حكما شرعيا ، من يختلف معهم فيه ، انما يختلف مع حكم الله فى الأمر ، وبالمعنى السياسى انما يعلن انضمامه لحزب الشيطان ، ومادام الأمر أمر الله جل جلاله فى مواجهة الشيطان الرجيم ، فان الأمر يخرج عن حدود النقاش أو المعارضة الى رفض حكم الهى ، ومادام أصحاب الرأي الأول أنصارا لله فيما يراه ، فقد حق على الآخرين حكم الله فيمن يختلف مع أوامره ويرفض نواياه ، ولا سبيل أمام الآخرين الا أن يتهموا بالفسق والظلم تأكيدا لسماحة الحاكمين بشرع الله ، وتمهيدا لاستتابتهم أمام فقهاء فى الدين ، ان تابوا فأهلا بها ونعمت ، ودرس للآخرين ، وان أصروا فقد كفروا كفرا صريحا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

ليس الأمر إذن أمر قرآن أو سنة ، أو أمر قبول بهما أو عدم قبول ، أو حتى ايمان أو عدم ايمان ، أو أكثر من ذلك تفقه فى الدين أو جهل به ، فطرفا الخصومة ملتزمين بالقرآن والسنة الصحيحة ، قابلان لحكمهما فى الأمر ، مؤمنان بالله ايمانا صحيحا ، متفقهان فى الدين بلا شبهة أو شك ، مطلقا السراح ، متفتحا الفكر ، حرا الاجتهاد لجرد كونهما لازالا فى اطار دولة يحكمها دستور وضعى ، لا يرى فى اختلاف الرأي جريمة ، ولا فى معارضة الحاكم كفرا ، ولا فى

رفض الرأي الآخر معصية ، ولا فى الاجتهاد المخالف فسوقا ، وهو من قبل ومن بعد لا يحل دما ، ولا يسأل المخالف التوبة ، ولا يخلط بين اجتهاد البشر وحكم الله عز وجل ، وهو آفة من يحكمون دولة دينية ، قديما كان أو حديثا ، دون أن يكون لذلك علاقة بروح الدين للأسف الشديد ، لكنه لزوم ما يلزم ، وواقع ما يحدث ، ليس فقط فى جليل الأمور ، بل فى أهونها للأسف الشديد ، والتاريخ الاسلامى بعد الخلفاء الراشدين ملئ بمثل هذه المواقف ، ولعل ما أثاره الخليفة (المأمون) من زوابع حين أثار قضية (خلق القرآن) ، وهى قضية فلسفية ربما يعجز عن الخوض فيها كثير من المتفهمين ، خير نموذج على ذلك ، فكم من دم أريق ، وكم من أرواح أزهقت ، وبلغ الأمر أن عذب الامام (ابن حنبل) ونكل به ، ثمنا لاعتراضه على رأى المأمون ، الذى لم يعد فى نظره (أى نظر المأمون) رأيا أو اجتهادا ، بل معلوما من الدين ، من ينكره خليق بأن يعذب أو يلقي حتفه ، وهو أمر لا يمكن أن يحدث من حاكم الا عن يقين منه بأنه يد الله تهدي من يختلف الى ما يعتقد أنه حق ، لا يبالي ان سفك دما أو استعبد حرا أو أزهق حياة ، بل ربما وجد فى ذلك كله سبيلا الى مرضاة الحق سبحانه وتعالى ، وأى دليل أبلغ من ذلك على ايمان من يحكمون بأسلوب المأمون ، بأنهم يحكمون بالحق الالهى ، وأن حاكم الدولة الدينية يمكن أن يصل به الخلط الى الدرجة التى يرى فيها أن اجتهاده الشخصى يمكن أن يرقى الى مرتبة الأصل من اصول العقيدة ، واقرأ معى خطبة المنصور (الخليفة العباسى) بمكة (أيها الناس انما أنا سلطان الله فى أرضه ، أسوسكم بتوقيفه وتسديده وتأييده ، وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وأرادته ، وأعطيه بأذنه ، فقد جعلنى الله عليه قفلا ان شاء أن يفتحنى فتحنى لأعطائكم وقسم أرزاقكم ، وان شاء أن يقفلنى عليها أقفلنى) ، واقرأ معى ايضا تاريخ كثير من الخلفاء الذين حكموا باسم الدين بعد الخلفاء الراشدين واضرب كفا بكف وأنت ترى مسلما يقوده الى

حتفه بيت شعر ، وتنجيه من الموت طرفة أو دعاية أو سرعة بديهية ، حتى أصبح حديث السيف والنطع جزءا لا يتجزأ من تراث التاريخ لسيرة هذه الدول ، وحتى حظى بعض السيف بشهرة تجاوزت شهرة بعض الخلفاء ، الى الدرجة التي أصبحنا فيها نعرف اسم (مسرور) سيف الرشيد ونجهل أسماء نصف خلفاء الدولة العباسية على الأقل ، وفي كل الأحوال فأننى أؤكد أن الأمر كله يرجع الى ما تصوره هؤلاء الحكام من أنهم يحكمون بالحق الالهي ، وأن كل ما يعتقدونه هو صحيح الاسلام ، وأن كل من يختلف معهم فاسق أو كافر والاسلام من ذلك كله براء ، لكنه مركب الدولة الدينية حين يزين لمن يحكمها سطوة هي الغرور الدنيوى كاملا ، وهو أمر لا علاقة له بالدين السمع من قريب أو بعيد . .

ولعل القارئ قد لاحظ أننى أتحرز فيما أكتب عن سيرة الخلفاء بعبارة (بعد الخلفاء الراشدين) ، خوفا من أن يلتصق بهم رذائل ما ارتكبه من تلاهم من الخلفاء ، لكن الأمر المؤكد أن نظرية الحكم بالحق الالهي ، تجد تأصيلا قويا فى مقولة الخليفة عثمان بن عفان حين طلب منه الثائرون عليه أن يعتزل الخلافة ، فأجابهم بالعبارة التى أصلت تصور الحكم بالحق الالهي عند من تلاه ، (لا والله ، انى لمن أنزع رداء سربلنيه الله) ، وهى العبارة التى وضعت الفكر السياسى الاسلامى كله عند مفترق طرق بين أغلبية تأخذ برأى عثمان رضى الله عنه فى أن الله سبحانه وتعالى هو الذى يولى الخليفة ، ومن ثم فلا حق للرعية فى نزع الامام من مكان رفعه الله اليه ، وأقلية ترى أن الأمة مصدر السلطات ، هى التى تولى وهى التى تعزل ، وهو الرأى الذى تبناه المعتزلة فيما بعد ، ولعل فى تسميتهم بالمعتزلة دليل على موقف الدولة الاسلامية منهم وموقفهم منها .

مرة أخرى أحاول مع القارئ أن أربط بين هذا الفصل

وسابقه ، وبينه وبين لاحقه ان شاء الله ، فقد ذكرت أن الدعوة للتطبيق الفورى للشريعة الاسلامية بصورة فورية ودون ابطاء ، انما تمثل تدخلا مباشرا للدولة الدينية ، التى لابد وان يحكمها من يعتقدون بأنهم يصدرون فى حكمهم وأحكامهم عن حق الهى ، وهنا يبدو التساؤل المنطقى بديهيا ، وهو تساؤل عن كنه هؤلاء الحكام ، وسوف يوضح الفصل التالى أن الاجابة البديهية على ذلك أنهم لابد وأن يكونوا من رجال الدين ، اما بصورة مباشرة او غير مباشرة .

(٣)

وأخيرا تسقط التفاحة

وأخيرا ، وترقبيا على ما سبق ، تسقط التفاحة الناضجة في سلة رجار الدين العاملين بالسياسة ، أما (ما سبق) فهو ما عرضته في مقالين سابقين حول الدولة الدينية والحكم بالحق الإلهي ، وأما (التفاحة الناضجة) فهي الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأما (السقوط) فيفعل الجاذبية ، وهو قانون طبيعي يؤتى فعله إذا اكتمل نضج الثمرة ، وهو الأمر الذي يتعجله الداعون للتطبيق الفوري للشريعة ، والراغبون في إسقاط الثمرة ولو كانت خضراء ، (فالسلة) جاهزة ، وخيوطها مغزولة منذ زمن ، نسجها أئمة المساجد المسيسون خيطا وراء خيط ، عندما غاب الرأي الآخر ، وخلت الساحة من العمل السياسي الحقيقي ، وتراجع الفكر السياسي المصري بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية الأنشائية ، وشارك السياسيون في الغزل والغزل (بسكون الزاء وفتحها) ، إشارا للسلامة وتجنبا للمواجهة وتحسبا للمستقبل ، حتى ولو كانوا يظهرون عكس ما يظنون ، مادام كل شيء - كما تقول المسرحية الشهيرة - على حساب صاحب المحل .

ان آفة حياتنا السياسية أننا لا نسمى الأشياء بأسمائها

قل اذا شئت الدقة أننا نطلق عليها أسماء لا علاقة لها بطبيعتها ،
وتعال معى نسترجع قصة حقيقية لا ينكر أطرافها ، والبعض منهم
أحياء ، أدعو لهم بطول العمر ، أنها حدثت ، ربما مع اختلاف فى
جزئية هنا أو هناك لكنها فى نهاية الأمر لا تخل بمضمون ما حدث .

فى بداية الثورة ، كان لكثير من الضباط الأحرار علاقة
بجماعة الإخوان المسلمين ، وهى كما أراد لها مؤسسها جماعة
وليست حزبا ، وحجة مؤسسها فى ذلك أنهم لا يطمحون الى الحكم
أو عرض دنيوى زائل ، وإنما يستهدفون هداية المجتمع الى طريق
الحق ، ولا يعنيه الا بناء الانسان المسلم ، والدعوة الى
تطبيق شرع الله ، ويجمع كثير من المؤرخين على أن بعض الإخوان
المسلمين كانوا يعلمون بموعد قيام الثورة ، ويرى البعض أنهم
ساندوهم بمجرد قيامها بالاعلان عن تأييدهم ، وأن رجال الثورة
أرادوا رد الجميل للجماعة ، فطلبوا منهم ترشيح وزيرين للاشتراك
فى الوزارة ، وحدث اختلاف حول اسمى الوزيرين ، وأصر الإخوان
على مرشحهم ، بينما قبل الأستاذ الباقورى ترشيح مجلس قيادة
الثورة وترك الجماعة ، وفى محاولة لتصفية الجو بعد ذلك وضع
الإخوان المسلمون شرطا لتأييدهم للثورة ، وهو أن يعرض مجلس
قيادة الثورة عليهم جميع قراراته ، لأخذ رأيهم فى مدى مطابقتها
لدين الله الحنيف ، وأنهم مكتفون بذلك وغير طامحين الى الاشتراك
فى الحكم ، فالطموح الدنيوى ليس هدفا من أهداف رجال الدعوة ،
والقيام بأعباء الحكم ليس وارد فى برنامجهم ، لأنهم كانوا وسوف
يستمررون ، جماعة وليسوا حزبا .

لست فى حاجة الى تكرار ما هو معلوم من رفض رجال الثورة
لذلك وتراوح العلاقة بين الود والكراهة ، ثم الانتهاء الى العنف
المتبادل وما ترتب عليه من أحداث وأهوال ، وإنما ألفت النظر الى
تناقض العرض الذى قدمه الإخوان المسلمون لرجال الثورة ، هم

لا يريدون الحكم ، ويطلبون فى نفس الوقت أن لا تصدر القرارات الا بموافقتهم ، هم جماعة وليسوا حزبا سياسيا ، ويشترطون موافقتهم على أى قرار سياسى يصدر ، هم يرفضون الاشتراك فى وزارة أو اثنتين ، ويطلبون أن يعرض عليهم كل وزير قراراته لاعتمادها (دينيا) ، هم يطلبون تشكيل مجلس وصاية على الحكم والأحكام ، وينظرون فى نفس الوقت الى مقاعد الحكم على أنها عرض دنيوى زائل .

هذا مثال واضح على أسلوب حكم رجال الدين ، بصورة غير مباشرة ، وفى ظل حكم مدنى ، فما بالك اذا أصبحت الدولة دينية وأظهروا للحاكم المدنى ، طمعا فى تأييده - ولو الى حين - أنه سوف يصبح اماما للمسلمين وأن أحكامه سوف تصدر مؤيدة بالنص القرآنى وصحيح السنة المؤكدة ، وأنه سوف يضمن من خلال ذلك ولاء المجتمع وتماسكه تحت قيادته ، وسوف يربح طاعة الرعية فى الدنيا وثواب الله فى الآخرة ، وأنه من المنطقى مادامت الدولة دينية ، والقرارات دينية ، أن تعرض هذه القرارات على أهل الحل والعقد ، وهم متفقهون فى الدين يفتون فى أمور دنياهم بأحكام دينهم . وأنه لا خوف عليه من أن يصبح أهل الحل والعقد أصحاب سلطة حقيقية ، فما يصدر عنهم ليس أكثر من شورى ، والشورى فى رأى بعض الفقهاء - بل قل أغلبهم - غير ملزمة ، وفى رأى البعض الآخر ملزمة ، وهو ان اتفق مع أهل الحل والعقد فله ان يأخذ بالرأى الثانى وان اختلف أخذ بالرأى الأول ، كل من الفريقين له أسانيده .

ربما خطر على بال القارئ عند قراءة الفقرة السابقة ، أن ما ذكرته بشأن كون الشورى ملزمة أم غير ملزمة ، قد يحمل فى طياته نوعا من الاستخفاف بحكم دينى خلافى ، خاصة من خلال ما أطلقته من عبارات حول حرية الحاكم فى الأخذ بهذا الرأى أو ذاك ،

ومعانة الله أن يستخف مثلى بقاعدة دينية أن ثبتت بإجماع الفقهاء ،
لكنى أرى عكس ما يرى القارئ تماماً ، فالحقيقة أن من يدعون
إلى إقامة دولة دينية دون حسم الأمر هم المستخفون ليس بى فقط ،
بل بالشعب كله ، لأن البيهى والمنطقى أن يحسموا هذا الأمر بينهم
قبل مطالبتنا بمتابعتهم ، والا أصبح شأنهم معنا ، وشأننا معهم ،
كمن يقود مجموعة من معصوبى الأعين ، إلى مجهول لم يستطع
هو أن يحدده على وجه اليقين ، بل أن الأمر أكثر من ذلك تعقيدا ،
فالشورى إذا كانت ملزمة يقينا لترتب على ذلك خروج بعض النظم
(الإسلامية) القريبة منا من دائرة الحكم بقواعد الاسلام ، وإذا
كانت غير ملزمة لخرجنا من دائرة الاقتناع بما يدعوننا إليه ،
لايماننا بالديمقراطية من ناحية ، ولاعتقادنا أن الاسلام وهو دين
العدل لا يتناقض مع الديمقراطية بشكلها النيابى الحالى لمجرد
أنها (بدعة) أتت إلينا من الغرب ، وهو أمر أربأ بمفكر اسلامى
متنور أن ينزلق إليه .

ان المتفرغين للهجوم على المجتمع (الجاهلى) ، والمكفرين
للحاكم أو للمفكرين ، لو بذلوا جزءا من جهدهم المبذول - ليس
عبثا - فى الوعيد والتهديد ، والنكير والتكفير ، فى أمر أكثر فائدة
للاسلام والمسلمين ، وليكن وضع برنامجا للحكم مناظر لبرامج
الأحزاب السياسية ، ومستمد من القرآن والسنة ومجمع عليه بينهم ،
لأفادوا الاسلام والوطن ، بل اننى أدعوهم إلى أن يطرحوا لناس
تصورهم حول ما هو أبسط من ذلك كثيرا وأهون ، وهو شكل نظام
الحكم فى الاسلام ، وأبرز ملاحظته أسلوب تولية الحاكم ، هل يتم
بالانتخاب كما حدث بالنسبة لأبى بكر فى سقيفة بنى ساعدة ،
أم بالاستخلاف كما حدث لعمر ، أم بالاختيار من مجموعة محددة
كما حدث لعثمان ، أم بأخذ بيعة أغلب الأمصار أو قل المحافظات
فى وضعنا الحالى كما حدث لعلى ، أم بالغلبة على الآخرين يحد
السيف كما حدث لعاوية ، أم بالوراثة كما حدث ليزيد .

ليس القصد من ذكر ما سبق ان أطرح مشكلة أو اثير لبسا ،
فانا فى هذه الامثلة لا اتكلم عن الدين بقدر ما اتكلم عن السياسة ،
وما سبق كله سياسة فى سياسة . لكنها افقة الغرض حين نخلط
الأوراق . والمنازق الذى يضع انصار تدين السياسة . او تسييس
الدين ، وكلامهما وجه لعملة واحدة انفسهم فيه ، فهم ان رفضوا كل
ما سبق واستبدلوه بشكل حديث من اشكال نظام الحكم . انبتوا
على انفسهم أن أسلوب اختيار الحاكم ليس له قاعدة اسلامية تتصل
بالصدر الاول للاسلام ، وافقدوا نظام الحكم الدينى ركنا جوهريا
من أركانه ، وهم ان اختاروا شكلا من الاشكال السابقة لاحتج
البعض مذكرا شكلا آخر ينطبق على أحد الخلفاء الراشدين . وهم
من هم ، مكانة وفضلا ، وتمسكا بأهداب الدين وتعاليمه ، وفى كل
من الحاليين يصعب ان تحصل منهم على رد مقنع ، فالأهون لديهم أن
يتجاهلوا ذلك تماما ، لأنه يتناقض فى جوهره مع ما بداننا به المقال
من حديث التفاحة والسلة ، فالهدف بدءا وانتهاء لدى بعضهم
وللأسف أعلامهم صوتا . يتمثل فى ذلك المطارد لهم فى أحلامهم عند
النوم ، وفى خيالات يقظتهم عند الصبح . ذلك المكر المفر بعيدا
عنهم ، ذلك الذى اقترب منهم بقدر خوف القادرين على المواجهة ،
واقصد به الحكم ، لا شئ غيره ، من خلال حكم مباشر كما فعل
الخميني ، جائز ، من خلال مجلس حل وعقد . جائز ، من خلال
نظام نيابى فى دولة دينية ، جائز ، المهم أن يقترب بعد أن اغترب
كثيرا ، والمهم هو التركيز على المطالبة بالبدء فى تطبيق قوانين
الشريعة فورا ، دون ابطاء أو تريث ، فذلك هو مدخلهم للوصول
الى قلب ذلك العزيز المنال ، أما تأثير ذلك على الوحدة الوطنية ،
وهو أخطر موضوعات هذه المقالات وأكثرها حساسية . فموعدنا
معه فى المقال التالى ، ان شاء الله وامتد الأجل .

(٤)

الله يعلم

معاذ الله أن يتصور أحد أنني أدافع عن أقباط مصر ، فأنا أكره أن يقسم المصريون إلى مسلمين وأقباط ، وهم لدى مصريون فحسب ، وسوف يظلون كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، لكنها بعض نزوات التاريخ ، حين ينحرف عن مساره تارة هنا وتارة هناك ، ثم لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى لأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح . .

أننى عندما أدافع ، إنما أدافع عن مصر ، وإنما أرفض أن يضام مصرى ، وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة لأنه مصرى مسلم ، ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق ، لأنه ذمى (*) ، وأرفض أيضا أن يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق ، أو أن يكون حق التشريع لفريق دون فريق ، أو أن يكون حق ولاية القضاء ، فى أى أمر لفريق دون فريق ، أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض ، وكرر الأرض ولا شيء غير الأرض ، لفريق دون فريق ، وأرفض أن يقف مدع ونحن على أبواب القرن الواحد

(*) على حد قول الأستاذ الحمزة دعبس فى جريدة النور عن شهادة الأستاذ إبراهيم فرج فى كتابه عن مصطفى النحاس .

والعشرين لكى يطالب مجموعة من المصريين بأن لا يبدأوا مجموعة أخرى بالسلام ، وأن يضطروهم الى أضيق الطريق اذا لقوهم فى طريق ، مستندا الى أحاديث مختلفة سندها واه ومقنها أوهم من خيوط العنكبوت . وأرفض أن يدعى أحد أن حرب أكتوبر كانت حربا دينية ، وأنها كانت بين المسلمين واليهود ، وأقبل فقط أنها كانت بين مصريين واسرائيليين ، فقد اختلط دم المصرى المسلم بدم المصرى القبطى ، وما خرج كلاهما الا دفاعا عن مصر ، ومات المصرى المسلم وودعه أهله المسلمون على أنه شهيد ، ومات المصرى القبطى وودعه أهله الأقباط على أنه شهيد . وما أروع أن تتحد الديانتان فى اقرار الشهادة لمدافع عن أرض الوطن العزيز . لكنه مرض النفوس ، وضيق الأفق . والغباء الذى يقود الوطن كله الى التهلكة . وأى تهلكة أكثر من أن يفترق بنو الوطن على ضغينة ، وتتفرق قلوبهم على فتنة ، وينظر بعضهم الى بعض على أنهم مستضعفون ، وينظر البعض الآخر للآخرين على أنهم مستبدون ، بينما الأمر كله لو تفحصته عن قرب ، ولو قلبته على وجوهه ، لما وجدت فيه دينا ولا عقيدة ، وانما سياسة فى سياسة . وطريق وعر يعبد الساسة الذين لا يراعون مستقبل الوطن حرمة ، طالما أنهم يحصدون صوتا هنا أو صوتا هناك ، والسادة من رجال الدين المسيسون ، الراقعون فقط للشعارات ، دون برامج أو تفصيلات ، ودون اهتمام الا باللعب على العواطف فى غيبة صوت العقل .

أيها الصارخون ، وا اسلاماء وا اسلاماء ، وفروا صراخكم فالاسلام بخير ، والخطر كله على الاسلام انما يأتى منكم ، حين تدفعون بشباب غض فى سن الصبا الى ترك الجامعة لأن علومها الحديثة علمانية ، وتحشون رؤسهم بخرافات أهونها أن الرعد ضراط شيطان عظيم ، وأن المرأة باب الشر ، وأن المجتمع كله جاهلى ، والله وحده يعلم أنكم أجهل أهل الاسلام بالاسلام . فالاسلام كان ولا يزال وسيظل دين العلم والعقل ، وخير للاسلام

والمسلمين أن يدرسوا علوم الاحصاء والطبيعة والكيمياء ، من أن يتفرغوا لدراسة حكم الدين فى موضع الحجامه وفيمن أعتق عبدا وله مال وفى عتق ولد الزنا وفى المصبوغ بالصفرة وفى لبس القباطى للنساء وفى النهى عن تهيج الحبشه وفى اطفاء النار بالليل وفى الكى والسعوط والنشرة والترياق والعلاق ..

ليس من الاسلام فى شىء أن يبحث أعضاء تنظيم الجهاد عن تمويل فلا يجدوا سبيلا الا الهجوم على محلات الصاغة الأقباط ، وقتلهم والاستيلاء على أموالهم ، ولا أريد أن استطرد فى هذا الحديث لكى لا أنكأ جراحا ، لكنها فتوى أصدرها من يستحق أن نصرخ فى وجهه .. وا اسلاماء .. وا اسلاماء .. فما كان الاسلام دين ارباب ، وما كان من الاسلام فى شىء أن تقتل مواطنا يجلس فى محله آمنا ، وأن تقيم أطفالا وأن تخرب بيوتا ، لا لسبب الا لأن لهم دينا يخالف دينك ، أو لأن أميرا اجتهد فأخطأ ، وعلى مواطن مصرى أن يدفع ثمن هذا الخطأ من حياته .

خليق بمثلئ أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد عمر هاشم (*) تلك العبارة الغريبة (الاسلام لا يمنع من التعامل مع غير المسلمين ، ولكن يمنع المودة القلبية ، والموالاه .. لأن المودة القلبية لا تكون الا بين المسلم وأخيه المسلم) ، لا يسيادة الدكتور ، المودة القلبية تكون بين المصرى والمصرى ، مسلما كان أو قبطيا لا فرق ، والقول بغير ذلك تمزيق للمصنف .

خليق بمثلئ أن يشعر بالأسى والأسف حين يرتفع صوت الدعاة ، معلنا أن الهنذى المسلم أقرب الى المصرى المسلم من القبطى المصرى .. لا والله لا يكون ، ولن يكون ، فالمصرى لدينا ، وأنا أقصد المصريين جميعا ، لا يتميز الا بحبه لوطنه وولائه لأرضه

(*) جريدة اللواء الاسلامى - العدد ١٥٣ .

وغير ذلك غرض فى النفوس ، ومرض فى الصدور ، وسوء فى
القصد ، وسواد فى النظرة ، وفساد فى الوطنية ، واثم وطنى
عظيم ..

الله وحده يعلم من وراء هذه الهجمة الضارية ، الممزقة
للمصفوف ، المفرقة للجماعات ، المثبطة للهمم ، المفسدة للتماسك .
الله وحده يعلم ..

هل هم رجال الدين الذين وصلوا الى كراسى البرلمان .
وحلموا من خلالها بكراسى الحكم .. الله يعلم ..

هل هم أئمة المساجد ممن أصبحوا نجوما للكاسيت تنافس
أشرطةهم أشرطة نجوم الغناء ، صارخة بالنكير ، هاتفة بالتكفير ،
مبشرة بعذاب أليم ، واعدة الجميع بسقر ، مطاردة لكل الى لا مفر ،
فكل شيء أسود أسود ، وكل نعيم الى ذهاب ، وكل ثروة الى خراب ،
فالدنيا اذا حلت أوحلت ، واذا جلت أوجلت ويا مغترا بالسلامات .
كم ملك رفعت له العلامات ، فلما علا .. مات .. وهكذا ، سجعات
فى سجعات .. الله وحده يعلم ..

هل هم جيراننا الأفاضل ، الذين يعز عليهم أن تكون مصر
فى وسط المنطقة كلها ، واحة للاستقرار والوحدة الوطنية ، وفوق
ذلك كله ، واحة للمدنية عن أصالة واستحقاق ، تهفو اليها قلوب
أبنائهم ويحلم الواحد منهم بهوائها وتزامل الدين والدنيا معا فيها ،
ويعز عليهم ذلك ، فيقسمون أن يسحبوها للخلف بتزيين حياة
السلف ، ويحلمون بتمزيقها بالفتنة عن ظن بأن لكل داء دواء ، وداء
الحضارة دواؤه المال ، دولارا كان أو ريالاً .. الله يعلم ..

هل هى احدى القوى الكبرى التى ترى مصلحة لها فى سقوط
المنطقة كلها فى يد التخلف ، حين ينهار كل شيء ، ويصبح التقدم
بدعة وضلالة ، وما عليها الا أن تدفع مصرا فى هذا الطريق ،

فيتبعها الجميع ، لأنها المنارة والريادة ، ربما رغبة منها فى محاربة
عدوها الرئيسى .. ربما ، وربما رغبة منها فى سحب المنطقة كلها
الى غياهب الصراع الطائفى فلا تقوم لها قائمة الا فى القرن الثانى
والعشرين ، ربما ، وربما دفعا للأقليات الى الاستنجااد بها والارتباط
بها ولاء وانتماء كاملا حين لا يصبح هناك أمل آخر ، ربما لأن
ذلك كله لا يأتى فى النهاية الا ببديل عسكرى واضح لا لبس فيه ،
يرى المواطنون فيه أملا وترى هى فيه وسيلة .. ربما .. الله وحده
بعلم ..

الشيء الوحيد الذى أعلمه ، ويجب على الجميع أن يواجهوه
لأنهم يعلمونه مثلى تماما ، أن الدولة الدينية التى يحكمها رجال
الدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو لزوم ما يلزم كما سبق
وأن ذكرت ، سوف تكون مدخلا مباشرا للفتنة الطائفية ، بل ربما
تمزيق الوطن الواحد ..

أيها السادة .. دعوا المغالطة ، فقضية الحكم الدينى ليست
قضية أغلبية وأقلية بل هى قضية اتفاق عام ..

أيها السادة .. دعوا الأكاذيب . فالحكم الدينى لن يكون
مقبولا من المسلمين المتتورين ولا من الأقباط جميعا ، وقد تجدون
قبطيا هنا أو هناك يرحب بالدولة الدينية ، لكنه شذوذ عن القاعدة ،
وقد تجدون مفكرا مثقفا يرحب بحكم رجال الدين ، لكنه استثناء ،
وقد تجدون سياسيا محترفا يرفع الشعارات الدينية ، لكنها
انتهازية وقصر نظر ، وعدم ادراكه لأنه ، هو نفسه ، قد يكون أول
ضحايا ما يدفع المجتمع اليه ..

أيها السادة .. لكم الحق كل الحق بعد ذلك فى أن تفعلوا
ما تريدون ، فهو وطنكم بقدر ما هو وطنى ، لكنى أقسم لكم جميعا
أننى لن أترك التصدى لهذا الأمر ما حييت ، ولن أترك هذه الدعوة

ما ظل فى عرق ينبض ، ولن أترشح عن ايمانى بأن كل هذه
الدعاوى سياسة البست ثوب الدين وليست ديننا البس ثوب
السياسة ، ولن أمل فى أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة ، لعن
الله من أيقظها ، وحفظ الله مصر من أخطارها ..

ويا مصر .. يعلم الله أننى أحبك بلا حدود ، وأتعتقك حتى
آخر قطرة من دمي ، وأتعبد فى محرابك بكل ذرة من كيانى ، وأدفع
حياتى كلها ثمننا لبقائك متماسكة ..

والله وحده يعلم حجم الصديق فيما أقول .. الله يعلم ..

ولا يخلو الأمر من فكاهة

خليق بالمقارئ بعد المقالات السابقة ، أن يخلو الى بعض من الفكاهة ، التي ينطبق عليها وصف الشاعر (بعض الشر أهون من بعض) ، واذا كنت قد وصفت ما أنا مقدم على كتابته بالتفكه ، ثم وصفته بالشر ، فلا غرابة في الأمر ، فقد وضع الحكيم العربي الأمر في نصابه ، حين ذكر أن شر البلية ما يضحك ..

الامام الغزالي والبسبوسة :

قد يتبادر الى ذهنك اننى قد زدتها (حبتين) كما يقول المثل العامى ، واننى أتجاوز الى ما لا يجوز ، حين أقرن اسم امام عظيم مثل الامام الغزالي مؤلف كتاب احياء علوم الدين بحلولى البسبوسة ، لكنى أرجو سماحك حتى تكمل قراءة المقال ، فمثلى لا يفعل ذلك ، ومثلى لا يرى أن هناك علاقة بين الامام الغزالي وبين الحلوى ايا كان نوعها ، بل انى أن فعلت أكون قد تجاوزت حد التفكه ، الى ما لا يصح وصفه بالفاظ لائقة ، لكنى أقص عليك حديثا راعنى بقدر ما سيروعك ، وأدهشنى بقدر ما سيدهشك ، وأدهش قبلنا استاذنا جليلا وعالما فاضلا هو الأستاذ الدكتور زكريا البرى وزير الأوقاف السابق ، الذى أصدر كتابا عنوانه

(أيها السادة - السلام عليكم ورحمة الله) وفيه يذكر أنه بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قد دعا مجموعة من صفوة العلماء وأساتذة الدين إلى الاحتفال بذكرى ثلاثة من علماء الإسلام الخالدين ، هم الامام محمد عبده ، والامام جمال الدين الافغانى والامام الغزالى ، وقد اجتمعت هذه اللجان ، ونقبت فى تاريخ هؤلاء الأئمة وفى كتاباتهم ، واستعرضت ما قدموه للإسلام من خدمات جليلة ، واعمال وكتابات خالدة . وقررت أن تحتفل بهم بصورة تليق بما قدموه . ولخصت اقتراحاتها فى ثلاثة بنود هى سد الحنك ، كشك الفقراء ، البسبوسة .

وقبل أن تغر فاك مندهشا أترك الأستاذ الدكتور زكريا البرى يعرض ما حدث فى احدى خطبه ، والتي نشرها فى الكتاب الذى سبق ان ذكرته (*) .

يقول الدكتور البرى (ماذا يقول الناس عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية اذا ما أعلنت عليكم مقرراته وتوصياته بالنسبة للجان ألفتها فى المجلس لاحياء ذكرى الامام محمد عبده ، واحياء ذكرى الامام جمال الدين الأفغانى ، واحياء ذكرى الامام الغزالى . ما قولكم فى وفى المجلس ، اذا ما أذعت عليكم هذه المقررات ، وكانت على الوجه التالى :

اولا : لجنة الامام محمد عبده ، اجتمعت مرات متعددة وتناقش رجالها ، وهم من كبار المفكرين الاسلاميين المعجبين بالامام محمد عبده ، وبعد حوار طويل انتهت توصياتهم الى ما يأتى ، أعلنها باعتبارى رئيسا للمجلس . أن يحتفل الناس جميعا فى المدائن والقرى ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء ، بذكرى الامام

(*) « أيها السادة - السلام عليكم ورحمة الله » - د . زكريا البرى - ص ٣٢٠ -

محمد عبده ، وهو يوم كذا ٠٠ ، من شهر كذا ، على أن يكون الاحتفال بأن نأكل جميعا حلوى معروفة هي « سد الحنك » .

ذلك هو قرار لجنة احياء ذكرى الامام محمد عبده . أما لجنة جمال الدين الأفغانى ، فقد اجتمعت بدورها ودخلت فى حوار كما يدور بين المفكرين ، وانتهت مقرراتها بالاجماع الى أن نحتفل جميعا فى المدائن والقرى ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء ، نحتفل بذكراه يوم كذا ٠٠ وأن يكون احتفالنا أكل حلوى معينة معروفة تسمى « كشك الفقراء » .

أما لجنة الاحتفال بالامام الغزالى . فقد قررت بعد حوار طويل ومناقشات حرة ، أن يحتفل المسلمون جميعا فى المدن والقرى ، كبارا وصغارا ، رجالا ونساء ، بيوم مولده يوم كذا بأكل حلوى « البسبوسة » .

ماذا يقول الناس فى وفى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية وفى هذه اللجان ؟! سيقولون قطعاً : ان رئيس المجلس الأعلى أصيب بالجنون المفاجئ هو وأعضاء هذه اللجان ، لأن ربط الاحتفال بهذه الصورة غير منطقي ولا يفهم مطلقاً) .

أظن أيها القارئ العزيز انه يحق لى ، ولك ، أن نتوقف قليلاً ، وأن نبتسم كثيراً ، وأن نضرب كفا بكف ، بل قل ان شئت الدقة ، أن نضرب خذا بكف ، وأن نناقش ما حدث وهو فى رأى لا يستحق أن يناقش ، على ثلاثة مستويات ٠٠

المستوى الأول هو حجم المفارقة بين مناصب من شاركوا فى هذه اللجان ، ولا أريد أن أذكر اسماءهم ، والاجتماعات العديدة التى حضروها ، والمناقشات الصاخبة التى دارت بينهم ، وبين ما تمخضت عنه الاجتماعات من توصيات ، الأمر الذى ينطبق معه المثل الشائع ، تمخض الجبل فولد (بسبوسة) ٠٠

أما المستوى الثانى فهو مناقشة ما كان يمكن أن يحدث ، لو أخذتهم الدولة على قدر (توصياتهم) ، ونفذت ما يدعون اليه . . . وتصورا معى لو قامت الدولة فى كل مدينة وكل قرية ، بتصنيع البسبوسة فى يوم تخليد ذكرى الامام الغزالى مثلا ، والاف الأطنان التى سوف تستهلك من السكر أو السمن البلدى أو الدقيق ، وحجم التآسى والعبرة ، التى سوف يخرجون بها من هذه الذكرى ، وهو امر يتناقض تماما مع تاريخ الامام العظيم ، فلم يكن الامام (لذيذا) بقدر ما كان عميقا واسع العلم ، ولم يكن (مائلا للمعدة) بقدر ما كان شاحذا للعقل ، وهو فى كل الأحوال لم يكن (سهل الهضم) بآية حال . .

أما المستوى الثالث فهو أن نتخيل معا لو كان سادتنا الأفاضل ، أعضاء هذه اللجان ، هم المنظمون لاحتفالاتنا (القومية) فى ظل الدولة الدينية التى يدعون اليها ، ويعتبرون تطبيق الشريعة الاسلامية مدخلا لها . .

سوف نحتفل بذكرى ٦ أكتوبر بأكل (العسالية) .

وسوف نحتفل بعيد السويس بأكل (الملبن) .

وسوف تصبح أيامنا كلها (حلوة) ، وسوف يصبح منصب وزير التموين فى الدولة الجديدة أهم المناصب ، فهو المنظم لشئون الدولة الفكرية ، وفى يده أن يعلى ذكرى اقوام وأن يخفض ذكرى آخرين ، طالما أن فى يده مفاتيح مخازن السكر ، والدقيق ، والسمن البلدى ، وسوف يصبح طبيعيا أن يبادر واحد من أبناء البلد صاحبه بقوله ، (صباح الخير يا عسل) ، فيجيب الآخر ، (عسل كده حقه واحده ، ده كتير عليا أوى . . أنا فين والامام البخارى فين . .) .

ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . .

كولفوشويس مسلما :

فى احدى مجلاتنا القومية المحترمة ، وهى مجلة (اكتوبر)

وفى الصفحة الدينية بها ، نشر الأستاذ ابراهيم مصبح بتاريخ ٦ يناير ١٩٨٥. مقالا عنوانه الاسلام قانون واقعى للمجتمع (ص ٥٠) ، قال فيه (وبينما أنا أقلب صفحات إحدى الكتب إذا بى أجد كلمة لحكيم الصين كونفوشيوس ، وترجمتها. « عندما رغب الحكام الأقدمون أن يعمر العالم بالاسلام سعوا أولا الى اصلاح بلادهم وقبل أن يصلحوا بلادهم اصلحوا من أسرههم . وقيل أن يصلحوا من اسرههم اصلحوا من أنفسهم ، وقبل أن يصلحوا من أنفسهم حاولوا أن يكونوا مخلصين صادقين فى أفكارهم ، وحاولوا أن يروا الأشياء على حقيقتها تماما ») .

ويبدو ان الأستاذ مصبح يستهين كثيرا بذاكرتنا التاريخية واستبعد بالطبع ان يكون سيادته جاهلا بأن كونفوشيوس قد مات قبل ان يظهر الاسلام بأكثر من ألف عام ، ليس هذا فقط ، بل أنه على يد الأستاذ مصبح يتحدث عن الاسلام باعتباره ديانة للحكام الأقدمين . أى القدماء بالنسبة لكونفوشيوس نفسه ، وسبحان من له الدوام .

لقد تذكرت وأنا أقرأ ما سبق ، أن الشاعر حافظ ابراهيم وقد كان مشهورا بخفة الدم والدعابة ، قد تعجب عندما شاهد عدلى ورشدى وهما عن أقطاب السياسة وقتها يصليان معا ، ويبدو أن صلاتهما كانت نوعا من أداء الواجب الرسمى ، وأنها كانت مفاجأة للشاعر الكبير ، الذى عقب على ذلك ببيتين من الشعر هما :

عدلى يصلى ورشدى	أمتت بالله ريسى
يارب أبسق فؤادا	حتى يصلى النبى

والنبي هو المعتمد البريطانى فى ذلك الوقت ، ولنا أن ندعوا الله أن يبقى الأستاذ مصبح حتى يتحدث بوذا هو الآخر عن عظمة الاسلام .

الفصل الثالث



اللاعبون بالنار

« ان الملك منصب شريف ملذوذ ، يشتمل على جميع
الخيرات الدنيوية ، والشهوات البدنية ، والملاذ
الفسانية ، فيقع فيه التنافس غالبا . وقل أن يسلمه
أحد لصاحبه الا اذا غلب عليه » .

مقدمة ابن خلدون

(١)

مولانا الذى فى الجيزة (*)

من نكد الدنيا على أن مولانا الشيخ صلاح أبو اسماعيل قد وضعنى فى ذهنه وصال وجمال مقوعدا اياى بالعذاب العظيم ، ولم يفته أن يوظف امكانياته الهائلة فى اختيار الجمل المثرية والعبارات الرنانة فى وصف احتجاجى على انتصاره العظيم على قيادة الوفد الجديد ، حين ساقها الى تحالف ظن أننى واحد من ضحاياه ، بينما مبادئ الوفد هى الضحية .

لقد انطلق مولانا واصفا اياى بأننى كالمح اذا وضع على النار ، وهى عبارة يفهم منها أننى (انفجر) غيظا وكندا وهى فى نفس الوقت صياغة شديدة البلاغة للجمل العامية الشائعة (يا عوازل قفلوا) ، وأشهد له وأنا بكامل وعيى أنه قد اصاب كبد الحقيقة ، وأننى فعلا حزين ومحبط ومكئوم ، لا لأنه نجح فى توجيه الوفد الى عكس ما حاولت ، ولا لأنه بقى فى الوفد فترة ، بينما أثرت أنا الاستقالة على الفور ، بل لسبب آخر ربما لم يخطر على باله ، وهو أنه قد أصابنى فى أعلى ما أملك ، مصر ، ذلك

(★) نشر بالمصور بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٤ .

الوطن العظيم ، الذى لا أعرف معنى لوجودى الا به ، ولا أعرف شيئاً يسبقه لى بدءاً أو يعلوه انتماء ..

سوف يضحك مولانا الشيخ صلاح بالتأكيد ملء شذقيه وهو يقرأ العبارات الأخيرة ، فالداعى الى القومية المصرية بالنسبة له واحد من اثنين ، اما منتسب الى الفراعين والعيان يا الله ، أو منكر لماثورته الجلييلة ، التى تجعل المسلم فى الهند أقرب الى المسلم فى مصر من المسيحى المصرى ، وهى ماثورة تفرغ القومية المصرية من محتواها ، وتجعل من رافعى شعارات القومية المصرية والوحدة الوطنية ، من أمثال سعد زغلول ومصطفى النحاس ، مجرد خوارج على فكر الشيخ الجليل . ومنشقين على مبادئ الوفد الأصيل (الجديد) ..

ان الذى يعلمه الشيخ صلاح ، ويدعى انه لا يعلمه ، ان مصر ، يراد لها (والذى يريد لها هو الاستعمار العالمى والصهيونية العالمية) ان تواجه واحداً من اختيارين تم تجريبيهما فى المنطقة ، وهما الاختيار الايرانى أو الاختيار اللبنانى ، أو ان تواجه الاختيارين معا ، على ان يكون الاختيار الاول مدخلاً للاختيار الثانى أو العكس ، اما الاختيار الآخر الممكن وهو الاختيار المصرى ، فان المطلوب من الشيخ صلاح وأمثاله - ان يواجهوه بكل القوة والصلابة ، وألا يتخرجوا فى نعته بأعنف الألفاظ بدءاً بوصفه بمنطق القروء ، وانتهاء بالتهديد بسحقه تحت الأحذية ، ومروراً بالتلويح بالكفر والاثام بالارتداد عن الاسلام ، والتأكيد على ان انصاره ملحدون لا يرعون للدين حرمة ولا يحملون للعقيدة ولاء ..

وما دام السياسيون فى مصر لا يدركون ذلك الخطر ، وما دام المفكرون فى مصر يلونون بالصمت فى أغلب الأحيان ، وما دام الشيخ وأنصاره قادرين على تمزيق من يرفع صوته معترضاً ولو

على استحياء على أية جزئية من جزئيات فكرهم باتهامات أهونها الارتداد عن الدين ، وهي اتهامات تحمل تهديدا مستترا بما انتشر بين من تبناوا هذه الأفكار من مقولات اهدار الدم وإباحة القتل دفاعا عن توجيهات هذه القيادات .

وما دامت الأحزاب المصرية منشغلة بقضية الديمقراطية وقانون الانتخابات والحكم على حوادث التاريخ القريب أو البعيد ، لاهية عن ادراك ذلك الخطر الذى يستطيع أن يغرق السفينة بمن فيها ، بل وأكثر من ذلك مرددة لبعض مقولات الشيخ وأنصاره اجتذايا لمشاعر الجماهير وأصواتهم ، فإن الجزء الأكبر من هذا المخطط قد تحقق بالفعل ، والحلم الأعظم الذى يداعب خيال مولانا فى الجيزة ، فى أن ينتقل من قرية طهرمس الى القاهرة عاصمة الخلافة الاسلامية الجديدة ، وعن يمينه مسرور السيف ، وخلفه موكب الأسرى من الذميين والعلمانيين بينما تدوى فى سماء القاهرة فرقعات المنجنيق ، وبينما تزين شوارعها الأحجية والتعاويذ ، هذا الحلم قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق .

ان مأساة مصر ، أننا لا نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية ، وننشغل بالصغير من الأمور قبل كبيرها ، وننسى أننا واقفون على أرض متحركة وهى أرض تتحرك للخلف لا للأمام ، الأمر الذى يبعث على الأسى والحزن ، ولا يجدى معه الا أن نفتح كل النوافذ للضوء ، وأن نفسح كل المنابر للحوار .

ان ما حدث فى مصر الآن من تحالف بين الاخوان المسلمين وأمرأء بعض الجماعات الاسلامية وأعضاء بعض التنظيمات الدينية مثل الجهاد والتحرير الاسلامى من ناحية ، وبين الوفد من ناحية أخرى إنما هو حلقة من حلقات مسلسل ترقب حلقاته ببعضها ، بدأ بحادث الفنية العسكرية ، ثم حادث الشيخ الذهبى ، ثم حادث

المنصة ، ثم ما حدث الآن من تحالف يحمل فى طياته أشد الأخطار
على المستقبل فى مصر . .

ان الملامح الأساسية لهذا السلسل تتمثل فيما يلى :

أولا : أنه يمثل تنويعات على نغم واحد هو تغيير مسار
المجتمع الى دولة دينية يحكمها من يتصورون أنفسهم أوصياء على
الدين ولا يرون المستقبل الا من وجهة نظر ضيقة وأحادية الاتجاه
وشديدة التعصب والتخلف فى ذات الوقت .

ثانيا : ان النغمات قد تختلف ولكنها فى النهاية من مقام
واحد ، فالحوادث الثلاث الأولى ترتفع نغماتها صاحبة بالعنف ،
بينما النغمة الأخيرة هادئة وناعمة ، لكن الذى يربط بينها جميعا
هو الايمان لدى أصحابها وعارفيها بأن الشارع السياسى سوف
يستجيب بالتأكيد ، وسوف يستدرج بالمعاطفة الى مساندة هذا
التيار .

لقد كانت المحاولات الثلاث الأولى فى اتجاه احداث التغيير
عن طريق العنف ، بينما تستهدف المحاولة الأخيرة احداث العنف
عن طريق التغيير ، وبمعنى آخر فقد استهدفت المحاولات الثلاث
الأولى ضرب الشرعية بالارهاب ، بينما تستهدف المحاولة الأخيرة
تحقيق الارهاب بالشرعية ، وفى كل الأحوال فان النتيجة واحدة .

ثالثا : ان الذى يدور فى ذهن الشيخ صلاح وذهن غيره من
الطامحين ، أن هناك تيارا اسلاميا سياسيا واسعا ، لكنه ينقسم
الى مجموعات متباينة ومتعددة ، وأنه فى حاجة الى قائد يجمع
بين طوائفه المتناثرة ، ويخلق منها قوة ضاربة لا تعترف بحكم
مكوئنها الفكرى والثقافى بما اصطلح عليه المجتمع من قيم وافكار
واطر شرعية ، وقد وجد الشيخ صلاح ضالته فى قيادة الوفسد
حين تحالف معها فى غياب الديموقراطية داخل الحسزب ، حيث

أمكنه أن يدفع بعض قيادات هذه المجموعات الى رأس قوائم الحزب الانتخابية حتى تدخل المجلس النيابي تحت مظلة الشرعية ، وتحت زعامته الشخصية باعتباره المخطط الأكبر لهذا النصر ، الذي ان تحقق فسوف يحدث تحت تأثير عوامل متداخلة منها ، شعبية الوفد ، ومنها الرغبة في التغيير ، ومنها أسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية ومنها وفي آخر القائمة ، شعبية هذه القيادات في مواقعها الانتخابية .

هنا يصبح لهذه المجموعة داخل المجلس صوت أعلى من كل الأصوات ، لأنه في النهاية صوت تكفير لا صوت تحذير ، فالحاكم أن اختلف معهم كافر ولا ولاية له . والبنوك مرفوضة لأنها ريوية ، والاختلاط في الجامعات مفسدة ، وعضوية المرأة في مجلس الشعب مخالفة صريحة للدين ، والوزير القبطي لا يناقش لأن ولايته حرام ، وزى المرأة يجب أن يقنن ، وصوت المرأة عورة . والنظام الحزبي بدعة ، وحفلات الغناء مجون . والفلسفة ضلالة والمعارض لهم في المجلس اما فاسق أو مفسد في الأرض أو مرتد ..

رابعاً : ان الاحتجاج بمشروعية وصول ممثلى الاتجاهات الاسلامية السياسية المتطرفة الى مجلس الشعب عن طريق الانتخابات نوع من المغالطة .. اننا يجب أن نعترف جميعا بأننا نسبح في نهر حديث التكوين لم يتحدد مجراه بعد . ولم تستقر تياراته ، ولم تتحدد شطآنه بصورة نهائية ، وفي ظل ذلك يبدو الحديث عن مسابقات الغوص نوعا من المراهقة السياسية أو المغالطة ..

ان أغلب أحزابنا السياسية لم تتحدد ملامحها الفكرية بعد ، وبدون الدخول في تفاصيل أو معارك فكرية فان أغلبها يسعى الى جمع المتناقضات في سلته . مدعيا الناصرية تارة . والتطرف

الدينى تارة ، والليبرالية تارة ، تاركا المراقب السياسى فى حيرة
لا يستنتج منها الا أن كل ما يحدث انما هو مخاض ليلاد احزاب
وقوى سياسية جديدة ، تتميز فيها الملامح الفكرية دون غموض أو
اختلاط للمفاهيم .

من هنا يصبح ضروريا أن يتفق الجميع على حد أدنى من
قواعد اللعبة السياسية ، سواء بالنسبة لقضية الديمقراطية أو
قضية الاختيار بين السلفية والمعاصرة ، أو قضية تكوين المصداق
الفكرية لمواجهة الرياح الشرقية الآتية من ايران ، محملة بغبار
الجمود والتخلف ، أو الرياح الشمالية الشرقية الآتية من لبنان
محملة بأمطار الفتنة وغمام التمزق الطائفى .

(٢)

مصرية •• مصرية (*)

نشط الشيخ صلاح أبو اسماعيل وأنصاره ، ممن تسللوا الى الوفد في غفلة من مبادئه ، وفي وعى من قيادته ، في كتابة وتوزيع بيانين انتخابيين ، يستحقان من كل مصرى أن يتوقف وأن يتأمل وأن يواجه .

كان عنوان البيان الأول (أصحاب الأيدي المتوضئة ••• لماذا ؟) ، أما مضمونه فانه يمثل انطلاقة شجاعة للشيخ الجليل على طريق تمزيق الوطن الواحد تحت شعارات دينية .

لقد كان المعهود عن الشيخ أنه يقسم المصريين الى مسلمين وناميين ، ولأن كل شيء يتطور ، فقد خطا الشيخ خطوة جديدة بتقسيم المسلمين أنفسهم الى قسمين ، أولهما أصحاب الأيدي المتوضئة ، وثانيهما قسم آخر لا يحتاج القارئ الى ذكاء كبير ليعلم صفة أصحابه ولا نوع أياديه ، ويمكن أن أوجز تعليقي على البيان فيما يلي :

(*) كتب هذا المقال في ١٥ مايو ١٩٨٤ وأرسل للنشر في مجلة اسبوعية ، ولم ينشر لاعتبارات قدرها رئيس التحرير .

أولاً : ان الشيخ وانصاره لم يغيروا من أساليبهم المتمثلة فى خلط الأوراق ، فهم يتحدثون الى الناخبين فى قلب السياسة بلسان الدين ، وفى جوهر الغرض الدنيوى بمقولة الزاهدين ، وفى صميم تمزيق الصفوف بشعارات التماسك الدينى .

ثانياً : ان الشيخ يتناسى أن البيان الذى أصدره ببيان انتخابى ، وأن المفترض فيه أنه موجه للمصريين جميعاً ، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية ، وأن القصد منه هو الدعوة الى عضوية المجلس النيابى ، وهو مجلس يقاس نجاح العضو فيه بصديق الوطنية لا بأسياغ الموضوع ، ويقيم أداء أعضائه بحسن دراستهم للمشاكل وكفاءتهم فى طرح الحلول لا بقدرتهم على تكفير الآخرين والتشكيك فى معتقداتهم .

ثالثاً : ان الشيخ يثبت مرة أخرى أنه يتناقض مع راية الحزب الذى يدعى الانتساب اليه .

لقد كان سعد زغلول زعيماً للمصريين جميعاً لأنه كان مدافعاً عظيماً عن استقلال الوطن لا لكونه كان يحسن الموضوع .. وكان مصطفى النحاس زعيماً للمصريين بقدر إيمانه بالديموقراطية والوحدة الوطنية لا بقدر أدائه للفروض وقد كان مؤدياً ، فالإيمان الأول قضية سياسية مصرية يحاسب عليها فى الدنيا أمام البرلمان ، بينما الإيمان الثانى قضية خاصة يحاسب عليها فى الآخرة أمام الله ..

رابعاً : لست فى حاجة الى أن أذكر مولانا بأن مصر لم تعرف الارهاب الا على أيد ادعى أصحابها أنها أيد متوضئة ، ولم يمنعها وضوؤها من أن تلج فى دماء اخوة فى الله والوطن ..

اننى أدعو مولانا الى أن يتوقف عن تصنيفاته وبلاغياته ، وأن يدرك أنه يسبح حقيقة ضد التيار وليس معه ، فعصر السماحة والوحدة الوطنية لا تحنى هامتها بالفرقة أمام صوت منغوم أو

بيان منظوم ، ومصر الفكر والثقافة لن تسمح لنفسها بالتراجع أمام دعاوى التمزيق الطائفي مهما ارتفعت سيوف التكفير وسهام الارتداد عن الدين ، ومصر الحضارة والتاريخ لن تنكمش على نفسها مهما ارتفعت أصوات انصار الشيخ في سرادقات دعايته الانتخابية ، صارخة وا اسلاماء وكان الاسلام في محنة ، هاتفة اسلامية اسلامية ، وكان مصر لم تكن ولا تزال ، مسلمة قبطية ، عربية فرعونية ، افريقية بحر متوسطية ، وهي في كل الأحوال مسيرة تاريخ عظيم صنعته أبناء وطن كان الايمان العميق أبرز ملامحه ، والوطنية (السمحة) أروع انجازاته ..

ليعزف الشيخ اذن أنغامه و (تقسيماته) ، ولنواجه نحن الشيخ بكشف حقيقة هذه الأنغام ، وأنها أنغام فارسية وافدة ، تصيب الجمهور المؤمن والحسن الظن بالخدر ، دون ادراك لأنها مقدمة مدروسة للحن جنازى كئيب ..

اننى مع اعترافى باختلاف الشارع السياسى الايرانى عن الشارع السياسى المصرى ، وباختلاف مذهب الشيعة فى ايران عن مذهب أهل السنة فى مصر ، الا اننى أرى أن هناك تشابها كبيرا بين ما حدث هناك وما يحدث الآن فى مصر ويدعو اليه الشيخ وانصاره ..

لقد بدأت (الثورة الايرانية) من على منابر المساجد فى ايران ، يوم رمى الأئمة و (الملأت) بقفاز الخروج عن الدين فى وجه السلطة الحاكمة ، وانها لن تقدم للمشاكل السياسية من تحت عباءة الدعوة الدينية ، وأصبحت الدعوة للعصيان المدنى نوعا من الأمر بالمعروف ، والتوجيه الى تدمير نظام الدولة نوعا من النهى عن المنكر ..

كان الهدف واضحا ومتمثلا فى اقامة دولة دينية ..

وكان الأسلوب واضحاً في خطط أوراق السياسة والدين ..

وكان التوجه واضحاً الى الشارع المتدين من خلال الخطب المنبرية التي تحولت الى شرائط (كاسيت) يتداولها البسطاء الذين يضغط الظلم الاجتماعي على أعصابهم فيلهيها ، ويتصورون من خلال مقولات مدروسة أن تدمير ما هو قائم هو أسرع مدخل الى ثواب الآخرة ..

وكان التركيز في الشارع السياسي على صغار السن ، الذين لا يرون في المستقبل القريب أملاً أو أماناً ، ويستوى لديهم كل شيء ، ويسنّهويهم أن يدشعوا المجتمع بأكمله الى الانتحار الجماعي ، وهكذا تكامل مربع الرعب الإيراني ، امام ساع الى الزعامة ، وائمة مسيسون على المنابر ، وشارع مطحون بالمشاكل ومفاعرون صغار فقدوا الأمل في مستقبلهم فاستهزتهم المخاطر بمستقبل الوطن .. وعندما تكامل المربع انهار كل شيء .. ولم يغن المثقفون عن أنفسهم شيئاً ، ولم يدفعوا عن وطنهم ذلك الفرع لأنهم كانوا قد انهزموا منذ زمن طويل ، حين فضلوا الصمت على الكلام ، والتفوق في الداخل عن المواجهة ..

هذا عن ايران .. فماذا عن مصر ..

لنراجع معا البيان الثاني الذي يوزعه الشيخ وأنصاره على الناضحين ، والذي أشارت اليه صحيفة الوفد في حينه على صفحتها الأولى .. انه بيان وقعته عشرة من علماء الأزهر ورفعه الى شيخ الأزهر الجليل ، يناشدونه فيه التدخل لالغاء القوانين التي تعوق الدعوة الاسلامية من وجهة نظرهم ، وهي القانون الذي يمنع استغلال الدين لترويج افكار متطرفة بقصد الاضرار بالسلام الاجتماعي أو الوحدة الوطنية والقانون الذي يمنع ائمة المساجد من التعرض بالنقد أو النصيح لأي جهة من جهات الادارة العمومية ..

ان البيان ليس ،كثير من احتجاج صارخ على افتقاد المربع
المصرى المستهدف لأهم أضلأته . وهى الأئمة المسيسون ..

وعيب الداعين الى ذلك أنهم يتصورون ان الشعب المصرى
مصاب بضعف شديد فى الذاكرة ، رغم أن عهدنا بما يدعون
لعودته ليس ببعيد ..

ليس ببعيد ما كنا نسمعه على منابر المساجد من لعن للحاكم
ونظام الحكم ..

ليس ببعيد ما كنا نسمعه على منابر المساجد من تسفيه
للكتاب وتكفير للفنانين ..

ليس ببعيد ما كنا نسمعه على منابر المساجد من هجوم على
الأخوة الأقباط وتسفيه لاعتقاداتهم ..

هل هذا هو ما يدعو الشيخ صلاح لعودته ؟

ان الواقف على المنبر متحدثا فى السياسة يخلط بين رأيه
السياسى وقدسفة الدين الذى يدعو باسمه على المنبر وهو فى نفس
الوقت يسلب حقا طبيعيا للمواطن فى الرد أو المواجهة اذا كان
ما يدعو اليه الامام مختلفا مع رأيه الشخصى . او متناقضا مع
مواقفه ، اللهم الا اذا كان الشيخ صلاح وأنصاره يرون ان الدين
الاسلامى يسمح بوجود منابر المعارضة داخل المسجد ..

استغفر الله العظيم ..

اننا جميعا نؤمن بأن الدين ركن أساسى من أركان المجتمع ،
بل أنه ضمير المجتمع ذاته . لكننا نريد أن يرتفع الدين عن
مهاترات السياسة وطموح الطامحين من نجوم (الكاسميت)
المنبريين ..

لنذهب الى المساجد والكنائس لكي نسمع موعظة دينية
لا يختلف عليها اثنان ، ولنذهب الى مجلس الشعب لكي نتطاحن
ونختلف دون حرج أو قيد ..

اننا جميعا فى حاجة الى اعادة توزيع الأدوار من جديد ..
ليتكلم رجال الدين فى الدين ..
وليتكلم رجال السياسة فى السياسة ..

أما ان يرفع رجال الدين شعارات السياسة ارهابا ، ويرفع
رجال السياسة شعارات الدين استقطابا ، فهذا هو الخطر الذى
يجب أن ننتبه له ..

ان الارهاب لا ينمو بصورة ذاتية ، بل يتواجد بقدر ما نتيح
له من مناخ ، ويتوالد بقدر ما نتراجع أمامه ، ويقوى بقدر
ما نخاف ، ويعلو صوته بقدر خفوت أصواتنا ، ويزداد رصيده
بقدر ما نسحب من حساب الشجاعة فى بنك المستقبل ..

ان أحدا منا لم يتنبه حين اندفعت الاقلام بعد حرب أكتوبر
١٩٧٣ مصورة ما حدث وكأنه انتصار أتى من السماء على مؤمنين
صادقين هتفوا بأن الله أكبر ، فأمدهم الله بجنده ، وأعزهم
بنصره ، بل وأقسم البعض بأنه رأى الملائكة محاربين معه فى
الصفوف ، ونسى المروجون لهذه القصص ان الاسلام الحقيقى
يتمثل فيما فعله المصريون خلال سنوات ما قبل الحرب من تعلم
وتدريب واستعداد بأحدث علوم وأساليب العصر ، وأنه لو كان
الأمر أمر صيحة أو بركة تحل لهان الأمر ، لكنه تيار دعائى ساد
ولم يواجهه أحد فأصبح مؤشرا حقيقيا وخطيرا لتراجع العقل أمام
المزايده ، والعمل أمام الغيبيات ، ونسى الدعاة الى ترسيخ هذه
المقولات انهم يقوون الفكر المصرى الى نتيجة محزنة - لانها غير

صحيحة - مضمونها أن (أصحاب الأيدي المتوضئة هم القادرون على حل مشاكل المجتمع المصرى ومواجهة مأزقه الحضارى) ..

ومرة ثانية لم يقننه أحد حين بدأت استعراضات القوة من أنصار الاتجاه الدينى السياسى ، ولم تجد فى المقابل الا تراجعاً يغرى بالمزيد من التقدم فى المساحات الخالية من امكانيات المواجهة ..

انتشر المهاجمون للمجتمع الفاسد فى الطرقات بمكبرات الصوت الصغيرة ، بل فى الأتوبيسات دون أن يواجههم أحد ..

استبدلت مكبرات الصوت الصغيرة فى المآذن بمكبرات صوت أكبر ، ولم يعد الأمر قاصراً على أذان الفجر فى هذه المكبرات بل اتسع لكى يشمل التواشيح . وفى المقابل زاد حجم التراجع ..

ظهرت الأسلحة البيضاء فى الجامعات مهددة لمن يقف أمام مسيرة الجماعات الإسلامية وأساليبها فى منع الاختلاط والحفلات والرحلات دون أن يواجههم أحد ..

ارتفع صوت الشيخ صلاح تحت قبة المجلس النيابى خالطاً أوراق السياسة بالدين والدين بالسياسة دون أن يواجهه الا بالمزايدة عليه ..

انتشرت ظاهرة وضع اليد على الحقائق العامة ، بل وعلى ممتلكات الغير بحجة اقامة المساجد . دون أن يتدخل احد أو يواجهه احد بحجة (الحساسية) ..

وهكذا .. مزايدة وراء مزايدة .. يواجهها تراجع وراء تراجع ، حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه ..

والآن . ونحن على أبواب مجلس نيابى جديد سوف يحكم مستقبل مصر فى السنوات الخمس القادمة والحاسمة ، أود أن

ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد الى أن عليهم مسئولية
كبرى فى مواجهة رواد الارهاب الفكرى داخل المجلس ..

ان عليهم ان يواجهوهم لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا
عليهم ..

ان عليهم ان يعيدوا ترتيب الأوراق التى بعثت عن عمد ..
وأن يدركوا أن المجلس منير سياسى وأنه لا كهنوت فيه ، ولا
اسباغ لقدسسية دينية على أى مقولة سياسية ..

ان رسل الارهاب السياسى سوف يغلفون أطماعهم السياسية
فى مقولات دينية ، وعلى أعضاء المجلس ان يعيدوهم الى دائرة
انطلاقهم الأساسية ، وهى دائرة الحوار السياسى ، عن ابراك بأن
المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب اذا تخاذل البعض أو
تخوف .

ان علينا جميعا واجبا أساسيا وتاريخيا ، وهو أن نترك
لأبنائنا مناخا فكريا أفضل ، وهو أمر لا يتأتى الا بمواجهة الارهاب
الفكرى بكل الشجاعة والوضوح والحسم ، ومادام الشيخ وأنصاره
قد اختاروا المجلس النيابى منبرا ، فليتحدثوا بلغته ، وليس
للمجلس الا لغة واحدة ، وهى لغة السياسة ، وليس أيضا الا
جنسية واحدة .. وهى جنسية .. مصرية .. مصرية ..

الفصل الرابع



السودان ٠٠ بين الجموح والطموح

أمير المؤمنين هذا ٠٠٠ (وأشار الى معاوية)
فان هلك فهذا ٠٠٠ (وأشار الى يزيد)
فمن أبى فهذا ٠٠٠ (وأشار الى سيفه)

يزيد بن المقفع

مقدمة

كان بودى أن أتوجه بما حدث فى السودان ، تحت مظلة تطبيق الشريعة الاسلامية ، الى ضماير علمائنا الأفاضل ، او رجال ديننا المسيسين ، لكن الصدفه وحدها هى التى وضعت أمامى أقوالهم ، الموثقة بالنشر ، والمتناقضة بالكامل مع كل ما حدث فى ذلك الجزء الغالى من بلادنا فى الجنوب .

ان ما حدث فى السودان لا يمكن تفسيره الا أنه (الجموح) ، جموح الحكم الفردى حين يعوزه التأيد ، وحين يمل سامعوه ما يعيد فيه ويزيد ، فيبحث عن جديد قديم ، أو قديم جديد ، ويستهو به ما وجدته ، وما وجدناه معه ، من ضالة فى صفحات تاريخ الاستبداد على مدى ثلاثة عشر قرنا بعد الخلفاء الراشدين ، وهو تاريخ مليء بصفحات سوداء ، لا يقلل من قتامتها صفحة بيضاء تظهر هنا أو هناك .

أخيرا وجد (الامام) نميرى (وهو لقبه الدستوري الآن) ضالته ، وأخيرا عثر على مبرر لكى يفعل بالسودانيين ما فعل ، وما سوف تعرضه على القارئ موثقا بالأدلة ، ومستندا الى ما أعلنته جهات (محايدة) من أسانيد .

أما ما تغنى به علماءنا الأفاضل ، وقلوبهم التى ذابت حشرات على فوز السودان بقصب السبق ، فلا تفسير له الا أنه (الطموح) ، ذلك الذى يزين للبعض مجتمعا هم فيه أهل الحل والعقد ، وأهل

الشورى والمشورة ، دون أن يردعهم ، أو يروّعهم ، مصرع الشيخ
(الطيب) الذى أعلمه التميرى شتقا وعلنا ، لمجرد أن له رأيا
مختلفا فى (أسلوب تطبيق الشريعة) ، بصفته واحدا من أكبر
دعاتها ، أو مشهد الأربعة المحكوم عليهم بالاعدام لذات السبب .
والذين أحضرهم الامام نعيمى للاستمتاع بمشهد القتل ، تمهيدا
لاستتابتهم أو اللحاق بقائدهم ، وربما كان لبعض ما ذكره علماؤنا
الأفاضل سبب من حسن النية وحب العقيدة ، بل انى أسلم لهم
ومعهم بذلك ، وأؤكد لهم فى نفس الوقت أننا فى عصر ، لا بقود
فيه أحد أحدا بحسن النوايا ، ولا يتبع فيه أحد أحدا بالنوايا
الطيبة .

ولا يبقى بعد حديث الجموح (وهو الجزء الأول فى هذا
الفصل) ، وحديث الطموح (وهو الجزء الثانى) ، الا حديث
ما بينهما ، وهى المتشابهات ، التى تعرض لها فى حينها .

(١)

حديث الجموح

أولا : الدستور ونظام الحكم

كما سبق وذكرنا في الفصل الأول من الكتاب ، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية يمكن أن يمثل مدخلا للحكم بالحق الإلهي . يترتب عليه قيام الدولة الدينية ، وقد حدث هذا في السودان ، فقد أعلن عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣ ، وبعد أقل من عام وبالتحديد في ١٠ يونيو ١٩٨٤ أرسل (الإمام) نيمري مقترحاته بشأن تعديل مواد الدستور في بعض بنوده ، على النحو الذي أعرضه على القارئ (*) .

١ - تعديل المادة رقم ٨٠

النص الأصلي :

(دورة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد) .

(*) المصدر :

المنظمة العربية لحقوق الإنسان - نشره رقم (٣) - ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .

التعديل : (دورة الرئاسة تبدأ من تاريخ البيعة ولا تكون محددة بمدة زمنية معينة « متى الحياه ») .

التعليق :

لم يخرج (الامام) نمرى على واقع ما حدث فى نظم الخلافة الاسلامية منذ بدأت وحتى انتهت ، حيث لم يعرف تاريخها كله تحديدا لفترة حكم أو رئاسة ، ولست أرى فى النص الأصلي اختلافا مع روح الاسلام ، خاصة وأنه لا يوجد نص من قرآن أو سنة ينظم هذا الامر ، ولست أرى فى النص المعدل الا تأكيدا على مفهوم الحكم بالحق الالهى وليس برغبة الرعية وبارادتها ، حيث يصبح الحاكم اذا تسلط أو استبد ، نوعا من القدر الذى يصيب الأمة ، ولا ينجىها منه الا قدر آخر يتمثل فى موت أو اغتيال .

٢ - تعديل المادة ١١٢

النص الأصلي :

(فى حالة خلو منصب الرئاسة يتولى نائب رئيس الجمهورية الأول الرئاسة ويتم انتخاب جديد خلال ستين يوما) .

التعديل : (يجوز لرئيس الجمهورية أن يعهد الى أى أحد من المسئولين وذلك بكتاب مختوم موقع عليه بخط يده ، ويفض فى مجلس الشورى وعلى المجلس مبايعة صاحب العهد مدى الحياه) .

التعليق :

١ - ينطبق على هذه المادة القول بأنه (لا يغنى قدر من

قدر) ، فحتى لو أطاح قدر الله بالحاكم ، فسوف تبقى آثاره الى زمن ليس بالقليل ، لأن المادة مكونة من ثلاث جزئيات متتالية هي :

- (أ) الحاكم هو الذى يعين من يخلفه وليس الشعب .
- (ب) ارادة الحاكم بتعيين خليفته نافذة بعد وفاته .
- (ج) خليفة الحاكم ذاته مستمر فى الحكم مدى حياته .

٢ - يلاحظ أن (الامام) نمى قد بحث فى أساليب اختيار الخلفاء فى عهد الخلافة الراشدة ، واختر أبعدهما عن الديموقراطية وهو أسلوب عهد أبو بكر بالخلافة لعمر ، وأهمل أسلوب الاختيار بين أكثر من مرشح على يد مجموعة مختارة كما حدث لعثمان ، أو ترك اختيار الخليفة لبيعة الأمصار كما حدث لعلي ، أو تركها لجماعة المسلمين كما حدث لأبي بكر فى سقيفة بني ساعدة ، أى أنه لم يخرج فى أسلوب اختياره لنمط تولية خليفته عن نموذج حدث ، لكنه اختار أبعد النماذج عن الديموقراطية ، ناهيك عن فارق القياس بين الأشخاص .

٣ - تعديل المادة ١١٥

النص الأصلي :

(تجوز محاكمة رئيس الجمهورية اذا اتهمه ثلث أعضاء مجلس الشعب وأيدهم ثلثان) .

التعديل : (لا تجوز مساءلة رئيس الجمهورية او محاكمته) .

التعليق :

اذا كان (الامام) نمى مستندا فى ذلك الى أصل فى تاريخ

الحكم الاسلامى (السياسى) فهذا يكفينى ، واذا لم يكن
فهذا يكفيه .

٤ - تعديل المادة ١٢٨

النص الاصلى :

(رئيس مجلس الشعب ينتخبه المجلس) .

التعديل : (رئيس مجلس الشعب يعينه رئيس الجمهورية) .
(لا تعليق) .

٥ - تعديل المادة ١٨٧

نص المادة :

(الهيئة القضائية مستقلة ومسئولة أمام رئيس الجمهورية
عن حسن الأداء) .

التعديل : (الهيئة القضائية مسئولة مع رئيس الجمهورية أمام
الله) .

التعليق :

١ - أضاف النص الى (الامام) نميرى صلاحيات قضائية
أسوة بصلاحياته التشريعية .

٢ - تم تأجيل المسألة كما هو واضح فى النص الى (يوم
القيامة) .

٦ - تعديل المادة ١٩١

نص المادة :

(يعدد النص صلاحيات مجلس القضاء العالى) .

التعديل : (تحال جميع صلاحيات مجلس القضاء العالى الى رئيس الجمهورية) .

التعليق :

لا حول ولا قوة الا بالله .

٧ - تعديل المادة ٢٢٠

(تعدل المادة بحيث يصبح نقض البيعة للامام خيانة عظمى (*))

التعليق :

هنا مربط الفرس ، فرغم كل التعديلات السابقة ، والنبي ليس لها سابقة (دستورية) فى تاريخ العالم المتحضر ، فقد أدرك الامام (نيرى) أنه من المحتمل أن يعترض البعض ، بل والأكثر احتمالا أن يأتى اعتراض من بعض ذوى النوايا الايمانية الطيبة ، حين يكتشفون حجم الفرق بين الأمية والفعل ، فكان هذا النص ، ولعله لا يخفى على القارىء أن الخيانة العظمى عقوبتها الاعدام ..

اننى لا أشك فى أن التعديلات السابقة ، سوف تصيب من يقرأها بارتفاع فى ضغط الدم ولو طفيف ، خاصة لو كان عاشقا للحرية ، أو طامحا اليها بل قد يتبادر الى الأذهان قول رده صديق لى (ان شعبا يقبل أن يعرض عليه هذا ، يستحق أن يطبق عليه

(*) لم يرد نص المادة الأصل فى المرجع السابق الإشارة اليه .

ذلك كله) ، وأنا أطمئن من يتبادر الى ذهنه هذا الخاطر بأن أغلبية مجلس الشعب السوداني قد اعترضت على بعض هذه التعديلات حين عرضت عليها ، ولم يتوافر لدى حتى الآن معلومات عن تعديلات التعديلات ، وان كان واضحا أن تعديلا واحدا منها يبقى ، كقيل بأن يزلزل قارة ، وليس بلدا آمنا مثل السودان وشعبا طيبا مثل الشعب السوداني ، بل انه من المؤكد أن التعديل الأخير بالتحديد ، والذي نتناوله بالتعليق لم يتغير فيه شيء ، ودليلنا على ذلك اعدام محمود محمد طه زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين ، ذى الثمانين عاما ، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥ ، جزاء وفاقا على قيامه بطبع منشور يعترض على (الامام) نميرى فى أسلوب تطبيق الشريعة ، طانا رحمه الله أنه يقف أمام نموذج آخر لعمر بن الخطاب الذى ناقشته امرأة فى المسجد فى ثوب له أطول من أثواب المسلمين ، ولعله وهو فى طريقه للشنق ، أمام هتافات بعض الغوغاء كما نقلت لنا الصحف السودانية (لا اله الا الله .. حاكم مسلم يانميرى) ، وقد أدرك حجم الهوة بين الحلم .. والحقيقة ، بل لعله باستشهاده قد وضع نقاطا كثيرة على الحروف ، وصاغ ردا بليغا على تهنة الشيخ صلاح أبو اسماعيل للامام نميرى فى السودان (أن أعز الله به الحق وأيد به الاسلام وحقق الله به وعلى يديه آمالنا وآمال المسلمين بعامة ، وآمال السودان الشقيق بخاصة فى تطبيق شريعة الله جل وعلاه) (١) .

ثانيا : نماذج من القضايا والأحكام فى ظل تطبيق :

(١) كتاب البرلمان - مجلس الشعب السودانى - ص ٢٤٣ .

الشريعة في السودان (١)

نذكر هنا سبع قضايا محددة لنرى كيف كان الحكم فيها :

القضية الأولى :

سرق بعض المواطنين أسلاكاً كهربائية . وقدموا لمحكمة الطوارئ رقم (٢) برئاسة القاضي فؤاد عبد الرحمن الأمين . أصدرت المحكمة أحكاماً متعددة على المتهمين في يوم ٢٠ مايو ١٩٨٤ . أهمها الحكم على المتهم الأول صديق رمضان مهدي بالقطع من خلاف (٢) والغرامة ألفين جنيه وفي حالة عدم الدفع بالسجن سنتين بالتتابع . وعلى المتهم الثالث عبد الله التنور آدم بنفس العقوبة (٣) ونفذت الأحكام يوم ٢١ مايو ١٩٨٤ . ويلاحظ الآتي :

(أ) أن رئيس الجمهورية ألقى خطاباً يوم ٩ مايو أشار فيه لهذه القضية وكانت تحت نظر القضية وقال إن هؤلاء الجناة يستحقون القطع من خلاف . فأعلن الحكم عليهما قبل المحكمة وطابق قرار المحكمة توجيهاته العلنية !!

(ب) سرقة المال العام في الشريعة لا قطع فيها لأن فيه شبهة ملك والمال العام ملكية عامة وكانت الأسلاك المسروقة تخص الدولة .

(ج) وان صبح القطع فهو قطع اليد اليمنى للسرقة ولا يجوز إلحاق هذه الجريمة بالحرابة فان للحرابة ظروفها وشروطها .

(د) لا يجوز في رأى جمهور الفقهاء الجمع بين الحد والغرم .

(١) المصدر . هذا الجزء بأكمله سواء بخصوص الأحكام أو التعليق عليهما منقول بالنص من النشرة رقم (٣) - المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .

(٢) أى قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى وهو حد الحرابة .

(٣) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٢٢ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٤ .

القضية الثانية :

اختلس المواطن الفاتح عبد الرحمن أحمد مبلغ ٤٧ ألف جنيه من مدرسة وادى سيدنا الثانوية التى كان يعمل محاسباً فيها .
وقدم لمحكمة الطوارئ رقم (٧) برئاسة القاضى المكاشفى طه الكباش . حكمت المحكمة على المتهم بقطع اليد اليمنى والغرامة ٤٧ ألف جنيه واذا لم يدفع الغرامة يسجن ثلاث سنوات (١) .

ويلاحظ الآتى :

(أ) أن الجريمة اختلاس والاختلاس ليس سرقة ولكن التخليط الموجود فى القانون سمح للقاضى أن يعرف الجريمة سرقة بالفهم الوضعى وأن يطبق عليها حد السرقة الشرعى .

(ب) فى أحكام الفقه عند الجمهور لا يجتمع حد وضمان . فمن وقع عليه الحد لا يفرم المال المسروق . بل فى غالب آراء الفقهاء لا يجتمع الحد مع أى عقوبة أخرى .

القضية الثالثة :

ألقى القبض على مواطن اسمه حيدر ومواطنة اسمها مكوب الدنيا واتهما بجريمة مخلة بالآداب .

واتضح اثناء التحقيق مع المرأة انها على صلة بعدد من الرجال فأعطت المحققين قائمة بأسماء معارفها فاختارت المحكمة المواطن عبد الرحيم عيسى طه من الأسماء المذكورة فى القائمة وأرسلت فى طلبه وعندما حضر لم تجر له محاكمة خاصة بل أخذت المحكمة

(١) جريدة الصحافة السودانية العدد ٧٧٣٤ بتاريخ ٢ يونية ١٩٨٤ .

عليه - (اقرار المرأة) فحكمت عليه بالجلد ٢٥ جلده والسجن لمدة عام (*) . صدر هذا الحكم في ٨ مايو ١٩٨٤ .

يلاحظ الآتى :

(أ) اقرار المتهم فى أحكام الاسلام بينة على نفسه لا على غيره .
(ب) لا تجوز محاكمة بلا بينة والبيننة هى اما اقرار أو شهود عدول .

(ج) أمثال هذه المحاكمات تشجع البلاغات الكيدية وتفزع باب اشاعة الفاحشة بين الناس وتخريب علاقات الأسر والأهل

القضية الرابعة :

حكمت محكمة الطوارئ رقم (٢) برئاسة القاضى الشيخ الولي محمد على المتهم منارة جوزيف سانتينو الايطالى الجنسية ووكيل الكنائس الكاثوليكية بالسودان بالسجن شهرا والجلد ٢٥ جلده والغرامة ٥٠٠ جنيه لضبط زجاجة ويسكى وقنينة (أوزو) و ١٦ زجاجة نبيذ وكرتونة بيرة فى حوزته . صدر هذا الحكم فى ٢٠ مايو ١٩٨٤ (١) .

يلاحظ الآتى :

(أ) أحكام الاسلام لا تحظر الخمر على غير المسلمين . وكذلك القانون السودانى وان حظر عليهم السكر . والتعامل فى الخمر . وقد أدين المتهم بالتعامل فى الخمر لأنه ادعى أن الخمور تخص المطران وان لم يستطع اثبات ذلك . ولكن المتهم برئ حتى تثبت ادانته فليس عليه هو ان يثبت براءته

(*) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ .

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٦١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٤ .

بل على الاتهام ان يثبت انه كان يتعامل في الخمر (أى يتاجر فيها) ليعاقب .

(ب) كل الخمر الموجودة فى حوزته يمكن أن تكون للاستعمال الشخصى . ال ١٦ زجاجة نبيذ والنبيذ جزء من قداس الكنائس يشربونه شعائريا رمزا لدم المسيح فأى غرامة أن يوجد النبيذ فى حيازة وكيل الكنائس ؟

القضية الخامسة والسادسة والسابعة :

فى الصحف السودانية عشرات الأحكام التى صدرت على مواطنين اتهموا بالشروع فى الزنا فيما يلى عدد منها :

(أ) حكمت محكمة الطوارئ رقم (٢) على المتهم سمير أمين محمود (سودانى يعمل بشركة شقرون) بارتكاب جريمة الشروع فى الزنا وعاقبته بستين جلدة . وألف جنيه غرامة وبالسجن سنة اذا لم يدفع (١) .

(ب) حكمت محكمة الطوارئ رقم (٧) على عثمان حمزه فرار (بالمباحث المركزية) ونوال محجوب حامد وعويضة ميرغنى والقاتح عبد الرحمن (موظف) وصلاح حامد البدوى وكمال محمد عباس (فنى بالتليفزيون) وياسر النور بشرى بارتكاب جريمة الشروع فى الزنا وعاقبت كل منهم بالجلد ٨٥ جلدة والغرامة ٥٠ جنيها وبالسجن شهرا فى حالة عدم الدفع (٢) .

(ج) أدانت محكمة الطوارئ رقم (٣) المتهمين أحمد ابراهيم آدم وفاطمة حسن صالح بجريمة الشروع فى الزنا وحكمت عليهما

(١) جريدة الأيام السودانية العدد ١١٢٥٢ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٤ .

(٢) جريدة الصحافة العدد ٧٧١٣ بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٤ .

بأربعين جلدة لكل واحد منهما ومبلغ ١٥٠ جنيهًا غرامة
أو السجن ٣ شهور في حالة عدم الدفع (١) .

ويلاحظ الآتي :

أولا : لا يوجد في أحكام الفقه الاسلامي جريمة مستقلة تسمى
الشروع في هذه أو تلك الجريمة . بالنسبة للزنا فهو معروف .
ودون الزنا لا يوجد سوى الخلوة المحرمة بين المحارم ، وهذه
وما يلحق بها من اخلال بالآداب يمكن أن يعاقب تعزيرا دون اشارة
من بعيد أو من قريب للزنا لأن مجرد ذكره يقتضى تقسيم شهود
الاثبات عليه .

ثانيا : ان لذكر الزنا في الأحكام الشرعية خطرا ولا يذكر
الا ويقع حده الزنا . وأما حد القذف على القاذف . وذلك لكي
لا تشيع الفاحشة بين الناس .

ان الممارسات السودانية بذكرها تهمة الشروع في الزنا
وادانتها للناس بهذه الجنسية تخالف أدبا من آداب الشريعة
الاسلامية (٢) .

ثالثا : اعلان حالة الطوارئ وتشكيل محاكم

استثنائية لتطبيق الشريعة الاسلامية (٣)

أعلن رئيس جمهورية السودان في ٢٩/٤/١٩٨٤ قانون
الطوارئ وذلك بموجب أحكام المادة (١١١) من الدستور والمادة

(١) جريدا الأيام العدد ١١٢٤٤ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٤ .

(٢) الى هنا انتهى النص الحرفي لما نقل من المرجع السابق ذكره بخصوص
قضايا محددة .

(٣) المرجع السابق - دون تعديل .

(٢) من قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩ بقرار جمهوري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ ابتداء من يوم ٢٩/٤/١٩٨٤ . وقد اجاز مجلس الشعب السوداني ذلك القرار (١) ، وفوض السيد رئيس الجمهورية بأعمال قانون الطوارئ دون الرجوع اليه لأي مدد أو مدد يراها مناسبة .

(محاكم مخالفة للنظم القانونية الدولية)

ولقد جاءت محاكم الطوارئ في السودان استثناء من القواعد العامة في تشكيل المحاكم باعتبارها محاكم استثنائية ودخلت فيها عناصر من غير الهيئة القضائية . كما جاءت هذه المحاكم مخالفة للنظم القانونية المتعارف عليها في كل القوانين الدولية للأسباب التالية :

أولاً : ان محاكم الطوارئ المشكلة في السودان هي محاكم ميدانية ولا يتم تكوينها الا في حالة الحروب أو الكوارث :

ثانياً : ان تشكيل هذه المحاكم يتم مباشرة من السيد رئيس الجمهورية أو ممن يخول له ذلك الحق السيد الرئيس ، وقد يكون وزيراً أو محافظاً أو حتى مفتشاً للشرطة وفقاً للتشريع رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ وعملاً بأحكام المادة (٥) من قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩ والمادة (٣) من لائحة الطوارئ لسنة ١٩٨٤ . وهذه السلطات القضائية يجب أن تمارسها الهيئة القضائية في كل الأحوال .

ثالثاً : ان المحاكم الاستثنائية هي خروج عن القاعدة العامة في تشكيل المحاكم وفي ذلك خطورة على المواطن وعلى العدالة .

(١) المصادر : ملحق الشريعة الخاص للجريدة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية رقم ١٣٥٠ في ٧/٥/١٩٨٤ .

لذلك فقد أتى التشكيل بتصنيفة غريبة على المجتمع السوداني لأنها تتكون من قاض واثنين من رجال القوات المسلحة من الجيش أو الطيران أو الشرطة وحتى السجون ، وتكون أحكامها بالأغلبية ولأن المحكمة تتكون من ثلاثة ، اثنان منهم تنقصهم الخبرة القانونية، علاوة على أن القضاة المدنيين من غير سلك القضاء غالبا وبعضهم من رجال البوليس المتقاعدين الذين منحوا سلطات قضاة - ثان هذا يشكل خطورة على المتهم الذي حرم من أن يحاكم أمام محاكم مدنية وبواسطة قضاء مؤهلين ، وبإجراءات معلومة ووفقا لقواعد واضحة في الإثبات .

رابعاً : ان اجراءات هذه المحاكم تتم في صورة ايجازية دور التقيد بقواعد الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية وفقا للسرعة المطلوبة في هذه المحاكم التي غالبا ما تسمع كل الدعوى في يوم واحد ويصدر فيها الحكم في نفس اليوم وينفذ كذلك .

خامساً : لقد حرم المتهم في هذه المحاكم من أن يكون له مدافع من المحامين ، ولكن يحق له ان يستعين بمحام كصديق وهذا خرق واضح حتى لأحكام الدستور المؤقت . وفي هذا الدستور فقد عطلت بعض مواده التي كانت تعطى بعض الحريات العامة المحدودة ليس هذا فحسب بل حرم المتهم من أن تدون أقواله كاملة في محضر اجراءات المحاكمة ، ويحق للمحكمة أن تدون منها ما تشاء وتترك ما تشاء في اختصار مخل بكل النظم المتعارف عليها ، علاوة على ذلك فقد حرم المتهم من حق الاستئناف ، وأحكام هذه المحاكم نهائية الا في حالة الاعدام التي يجب أن يصدق عليها رئيس الجمهورية .

لذلك فقد جاءت أحكام هذه المحاكم متناقضة ومتنافرة ، فقد يحاكم المتهم أمام محكمة الطوارئ رقم (٢) مثلا في حالة شرب

الخمر أو الشروع فى الزنا أو خلافه بخمس سنوات ، ومحكمة أخرى بستة أشهر أو أسابيع . هذا التناقض فى الأحكام يكيف مزاج المحكمة ولا تعقيب عليه . ولذلك فقد صدر حكم بالقطع على أحد الأشخاص وتم تنفيذه ، واتضح بعد ذلك أن ذلك الشخص برىء باعتراف المتهم الأصلي .

سادسا : بالرغم من أن هذه المحاكم ايجازية وسريعة فقد حولها المشرع سلطات اصدار أحكام تصل الى حد القطع ، والقطع من خلاف ، والصلب مع الشنق والاعدام والغرامات التى قد تصل الى الملايين .

سابعا : ان هذه المحاكم وفقا لاختصاصها تحاكم كل الجرائم المقيدة للحريات وكل الجرائم التى تمس الدولة وكذلك الجرائم البسيطة ، وقد يحاكم قاضى محكمة عليا بجريمة حيازة زجاجة مخدر أو دعارة أو قمار .

ثامنا : من المعلوم قانونا أن هناك اجراءات معينة فى الاثبات . وهناك قواعد مرعية شرعية وجنائية فى التثبيت والتحقق من الجريمة ، ولكن وفقا لتشكيل هذه المحاكم فانها قد تسترشد بقانون الاثبات لسنة ١٩٨٣ أو قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣ - ويمكن لها بهذا المفهوم أن تقتنع بوجود الجريمة دون اثبات أو قواعد معينة مفهومة لدى القاضى أو المتهم .

تاسعا : ان التطبيق العملى لأحكام هذه المحاكم قد أوضح عدم اتساقها مع كل التراث الفقهى والقانونى والقضائى فى السودان فأحكامها قد وصلت الى المئات من السنوات عقوبة فى السجن وغرامات وصلت الى الملايين من الجنيهات .

رابعاً : لماذا أعلنت حالة الطوارئ ؟ (*)

تجمع كل القوى الوطنية واليسارية والاتجاهات الاسلامية على ان اعلان حالة الطوارئ في السودان يرجع للأسباب الآتية :

- لمواجهة موجة الاضرابات القائمة والقادمة بصرامة .
- للتخلص من حرج التناقض بين الدستور والقوانين الجديدة .
- لفرض خط واحد على رجال الحكومة لأن انقساماتهم شاعت وانكشفت .
- لاحتواء آثار الموقف المتردى في الجنوب فقد تعرضت الحكومة لهزائم في كل المواجهات التي حدثت لدرجة تعطيل مشروعات التنمية الكبيرة في الجنوب (التنقيب عن البترول وحفر قناة جنقلى) ولدرجة تعطيل المواصلات بين الشمال والجنوب .
- لفرض نظام ايجازى استثنائى على القضاء بواسطة محاكم الطوارئ فتساعد على ترويع المواطنين وتخدم أغراض النظام الأمنية .

ولكن لكى تظهر اجراءات الطوارئ على حقيقتها ألبسها النظام لباس الجدية فى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ولباس التصدى للفساد الادارى والمالى والخلقى الذى تردت فيه البلاد . والدليل على هذا نجده فى خطاب رئيس الجمهورية فى مساء يوم ٢٤ مايو ١٩٨٤ ، ونجده فى نص التعديلات الدستورية التى بعث بها للجنة مجلس الشعب باجراء تعديلات فى الدستور فى ١٠ يونيو ١٩٨٤ . وفى خطابه ذكر نقتطين هامتين :

الأولى : بعد أن حدد حقوق الانسان فى الاسلام قال ..

(*) المرجع السابق (دون تعديل) .

(ولكن الاسلام له طواريء . . وعندما يرى المجتمع قد فسد وانحرف
انحرافا شديدا تعلن الطواريء . . ندخل البيوت . . نضبط
ونفتش . . نفتش الناس في كل مكان) .

الثانية : قال في نفس الخطاب بعد أن ذكر وجود معارضين
له انهم لا يستحقون أن يحاكموا بالقانون السمع بل يجب أن
يحاكموا (**بالقانون البطل**) .

انه يؤكد أنه باسم الاسلام والاصلاح سيتعدى كل
الحدود (*) .

خامسا : قانون العقوبات وقانون اصول الاحكام لعام ١٩٨٣ (*)

هذه القوانين الكثيرة لم تناقش أو تدرس لا في الأوساط
القانونية والفقهية السودانية ولا حتى في ديوان النائب العام ولا في
أوساط المشرعين السودانيين في مجلس الشعب مثلا ، ولا في
أجهزة الاعلام . كان دور هؤلاء مجرد استقبالها فرضى بها قليلون
وانتقدوها كثيرون . وانهقدت ندوة دعت اليها نقابة المحامين
السودانيين وعبر جلسات دامت عشرة أيام في شهر ابريل عام
١٩٨٤ ناقشوها ولاحظوا ما فيها من فجوات ومفارقات وغفلات
راجعة جميعها الى العجلة المخلة في اصدار القوانين والتسمى
بتطبيق الشريعة .

أولا : قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ :

يعاب على هذا القانون الآتى :

(أ) أنه كان فاتحة التطبيق الاسلامي وهذه أولوية خاطئة لأن

(★) المرجع السابق (دون تعديل) .

الشرعية تحاصر الجريمة بوسائل مختلفة نهايتها العقوبة فالجريمة في الشرعية يعناصرها الايمان - (الذين آمنوا وعملوا الصالحات ... الآية) وتحاصرها العبادة (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ... الآية) ويحاصرها الاصلاح الاجتماعي الذي يحارب الحاجة ويسهل الزواج ويزيل الأسباب الاجتماعية للجرام . فالشرعية تعاقب ضمن وسائل أخرى متاحة لمحاربة الجريمة . ولا يجوز في نظر الاسلام أن يبدو وكأن العقوبة القانونية هي الوسيلة الوحيدة لمحاربة الجريمة في الاسلام .

كذلك فان العقوبات الاسلامية توظف لحماية نظام اسلامي . أما اقامة العقوبات دون البدء باقامة النظام الاسلامي يوظف العقوبات الاسلامية في حماية نظام غير اسلامي فهذا يناقض مقاصد الشريعة (*) .

(ب) ان الشريعة نص على عقوبة الجلد في ثلاثة حدود (الزنا - القذف - الخمر) وهي عقوبة خطيرة من الناحية المعنوية لما فيها من اذلال الجاني . والحدود مكبلة التطبيق لما يصحبها من شبهات ، لذلك . كان للجلد دور رادع . ولكن قانون العقوبات يعمم الجلد على كل العقوبات ويخلق انطبعا بأن الجلد هو أفضل أسلوب عقابي في الشريعة الاسلامية . هذا الانطباع خاطئ جدا لأنه فيما عدا الحدود توجد عقوبات التعزير وهي تفتح المجال لأي نوع من العقوبة مناسبة للجريمة ومناسبة للظروف الاجتماعية المتغيرة بما في ذلك عقوبات اسمية أدبية مثل اللوم والسوبيخ .

لقد اقترن اقبال القانون على الجلد باكثار الحكم بالقطع والقطع من خلاف مع أن جزءا هاما من الحكمة في هذه الحدود أنها تقع نادرا لتلعب دورها في الردع لا لتصبح عقوبة معتادة يوميا .

(*) المرجع السابق .

لقد فاق عدد الأيدي المقطوعة في السودان في نصف عام عدد الأيدي المقطوعة في كل عهد الملك عبد العزيز آل سعود في ربع قرن !! • لقد أضاع هذا القانون حكمة ومعاني تطبيق الشريعة في رحمة من دماء الأيدي والأرجل المقطوعة والأجسام المجلودة (*) •

(ج) قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ هو عبارة عن الحدود الشرعية القليلة العدد العسير الاثبات ، منصوص عليها دون محاولة لتقنين الشريعة وأحكامها فيما دون الحدود • بل كل المساحة الجنائية فيما دون الحدود يواجهها قانون العقوبات الوضعي القديم الذي وضعه أصلاً اللورد ماكولي للهند في عام ١٨٦٠ وطبقه الانجليز في السودان بعد المهدي • وتواجهها أيضاً قوانين أمن الدولة القمعية الوضعية • وقانون العقوبات بهذه الصفات لا يصلح نموذجاً لتطبيق حديث للأحكام الجنائية الاسلامية (*) •

ان هذا القانون كمحاولة لتطبيق عقوبات اسلامية في العصر الحديث هو مسخ لا يساوي قيمة الورق الذي طبع عليه • بل له قيمة سلبية في التنفير من الشريعة •

ثانياً : قانون اصول الأحكام لعام ١٩٨٣ (*)

هذا القانون هو المرشد للقضاة في تفسير نصوص القانون على ضوء أحكام الشريعة الاسلامية • وفي حالة غياب النص تطبق أحكام الشريعة حسبما ورد في القرآن والسنة ، وان لم يجد نصاً يجتهد رأيه مبتدئاً بالاجتماع ، فالقياس واعتبار جلب المصالح ودرء المفاسد

(*) المرجع السابق •

(*) جميع الملاحظات والتعليقات الواردة في نص المرجع السابق دون تدخل

من المؤلف •

بما لا يتعارض مع الشريعة واستصحاب البراءة في الأحوال والاباحة في الأعمال وأيسر في التكليف ، فالاسترشاد بالسوابق القانونية القضائية فيما لا يعارض الشريعة ومراعاة العرف والفكر في المعاملات فيما لا يخالف الشريعة وتوخي معاني العدالة والوجدان السليم ، وهذا القانون من أخطر القوانين لأنه يجعل القضاة مجتهدين ومشرعين مع أن ثقافتهم لم تعد لهم لهذا الاجتهاد ووظيفتهم لا تسمح أن يصبحوا مشرعين ، فان استمر هذا على ما هو عليه فان الأحكام القضائية في السودان سوف تضطرب اضطرابا كبيرا مثل اضطرابها أثناء الدولة العباسية قبل تولى أبي يوسف . ولا يعالج الموضوع أن يستعين القضاة بنشرات يصدرها رئيس القضاة لبيان الأحكام لأن معنى ذلك أن يصبح رئيس القضاة المجتهد الاسلامي الأوحـد والمشرع للأحكام .

وسواء انفرد القضاة بالاجتهاد والتشريع أو اقتبسوه عن طريق النشرات مع رئيس القضاة فان قانون أصول الأحكام يشكل خطرا على أحكام الشريعة وعلى الأعراف الدستورية الصحيحة (*) .

سادسا وأخيرا : حل النقابات المهنية بالسودان

أصدرت نقابة المحامين بالقاهرة البيان التالي :

ترقب نقابة المحامين بقلق بالغ ما يشهده السودان السقيـق في الآونة الأخيرة من تردى متفاقم لأوضاع حقوق الانسان ، كنتيجة لمسلسل التشريعات والاجراءات الاستثنائية المتعاقبة .

فلقد فرضت على البلاد حالة الطوارئ في ٢٩/٤/١٩٨٤ وبموجب القرار الجمهوري ٢٥٨ لسنة ١٩٨٤ باعلان حالة الطوارئ عطل العمل بأحكام الدستور .

(*) المرجع السابق .

واعتباراً من أول مايو ١٩٨٤ تشكلت في أرجاء البلاد (محاكم طوارئ) استهدفت تصفية القضاء المدني العادي . . . واستبداله بمحاكم استثنائية ميدانية ، يغلب على تشكيلها العنصر العسكري وغير القضائي .

وراحت هذه المحاكم تنشر الارهاب من خلال محاكمات صورية وفورية تهدر كل القواعد والضمانات التي يكفلها الدستور السوداني وقانون الاجراءات الجنائية والمواثيق والأعراف الدولية ، وبموجب أوامر تشكيل هذه المحاكم يحرم المواطنون السودانيون المحالون اليها من حق الدفاع المقدس ومن حق الطعن في الأحكام .

ولقد أدخل مؤخراً تعديل على المادة ٢٤١ (ز) من قانون نقابات العاملين لسنة ١٩٧٧ يحرم الأفراد المنتمين الى ١٣ مهنة من حقهم المشروع في تكوين نقاباتهم ، وفي مقدمتها نقابات القانونيين ، والأطباء ، والبيطريين ، وأطباء الأسنان ، والصيادلة ، والمهندسين ، والزراعيين وغيرهم . وتؤكد الشواهد أن هذه الخطوة الخطيرة تمهد للاعتداء على وجود سائر النقابات المهنية والعمالية وفي مقدمتها نقابة المحامين من أجل حظر النشاط النقابي برمته في السودان .

ان كل هذه الاجراءات التعسفية فضلاً عن مخالفتها أحكام الدستور السوداني - تنطوي على خرق صريح للاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان وهذه المواثيق تكفل حق التجاء المواطن الى قاضيه الطبيعي ، ومن كفالة محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة نزيهة تؤمن له جميع ضمانات الدفاع . كما تقرر هذه المواثيق حق تشكيل النقابات والانضمام اليها وحرية العمل النقابي ، ان نقابة المحامين في مصر - انطلاقاً من مسئوليتها القومية تستنكر وتدين ما تتعرض له حقوق المواطن السوداني وحرياته من انتهاكات . وتؤكد تضامنها الكامل مع

المهنيين السودانيين خاصة والشعب السوداني الشقيق عامة في العمل من أجل تأكيد وصيانة وتعزيز حقوق الانسان وتهيب نقابة المحامين بكافة النقابات المهنية والعمالية في مصر وسائر الوطن العربي بأن ترفع صوتها عاليا ، دفاعا عن الديمقراطية في السودان وذودا عن الحريات النقابية والمطالبة بانهاء الأوضاع الاستثنائية الشاذة ، والغاء كافة التشريعات المنافية للديموقراطية واطلاق حرية العمل النقابي والافراج عن كافة المعتقلين السياسيين السودانيين .

نقيب المحامين

أحمد الخواجة

المحامى

سكرتير عام النقابة

محمد فهميم أمين

المحامى

(٢)

حديث الطموح

**أولاً : نماذج لتأييد المفكرين الاسلاميين في مصر للتجربة السودانية
في ذكرى مرور عام على تطبيق الشريعة (١)**

« تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان كان الهاما جليلا من
الله سبحانه وتعالى للمسئولين في السودان ، وانهم بهذا المسلك
الجديد احترموا عفائدهم وشعائثرهم وشرائعهم وربطوا حاضريهم
بماضيهم وامتدوا مع تراثهم العظيم ووقفوا أمام الغزو الثقافي وقفة
صلبة وأحبطوا محاولات استعمارية خبيثة كانت تريد أن تجهز على
مستقبل الأمة الاسلامية في هذه الأرض الطيبة ، وأعتقد أن السودان
لا يهنا بشيء كما يهنا بهذه المرحلة النقية الطيبة ، التي جعلته
يتخلص من وباء الأحكام الوضعية (٢) » •

الشيخ محمد الغزالي

(١) المصدر : كتاب البرلمان (١) - عام على تطبيق الشريعة الاسلامية في
السودان - مجلس الشعب السوداني (مطبوعات مؤسسة دار التعاون للطبع
والنشر) •

(٢) ص ٧١ - المرجع السابق •

« ان الحملة التي يتعرض لها الرئيس نميرى الآن بسبب تطبيق الشريعة الاسلامية - قد تعرض لها من قبله سيد الانبياء والمرسلين ، وتعرض لها جميع دعاة الاصلاح ، وقد عودتنا الحياة أن القافلة تسير مهما كانت الذئاب تعوى ، وهل يضر السحاب نبح الكلاب ؟ (١) » .

الشيخ عبد الحميد كشك

« **اننا جميعا في مصر شعبا وحكومة نرحب كل الترحيب بتطبيق الشريعة الاسلامية في السودان الشقيق ونحيي الزعيم المؤمن الرئيس جعفر محمد نميرى -** ان تطبيق أحكام الدين في مصر البلد المسلم ، بلد الأزهر الشريف لهو خير وسيلة لنهضتها وازدهارها واعادتها لمجدها ، ولكي ترتفع رأسها عندما تنادي في العالم الاسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية (٢) » .

الشيخ عبد اللطيف حمزة
مفتي جمهورية مصر العربية

« **على برلمان وادى النيل أن يناقش أساليب توحيد وتطبيق الشريعة الاسلامية في كل من مصر والسودان وهو مطالب بذلك منذ انشائه .** وأنتهز هذه الفرصة لأقول لرئيس البرلمان المصري - مجلس الشعب - لقد سبقنا السودان الشقيق الى تطبيق الشريعة الاسلامية ، ونحن دولة الأزهر الشريف ، الذي ينشر الاسلام في أرجاء العالم ، ولم ينتظر السودان الشقيق تشكيل لجان أو عقد اجتماعات أو غير ذلك (٣) » .

الشيخ عبد اللطيف مشتهري

(١) ص ٩٤ - المرجع السابق .

(٢) ص ١٠٢ ، ١٠٣ - المرجع السابق .

(٣) ص ١٢٠ - المرجع السابق .

« ان هذه الخطوة الذكية ، لن تمر بهدوء أو فى صمت ، عند الذين لا يريدون أن يروا نور الاسلام مشرقا على ربوعه • سيهاجمون هذا العمل فى عنف وفى اصرار ، وسيشترون من حملة الأفلام مسلمين أو غير مسلمين ممن باعوا آخرتهم بدنياهم ، واشتروا زائلا لن يبقى ولن يدوم ، وسينبرى هؤلاء بما أوتوا من دربة على مثل هذه المواقف يتحدثون عن الرجعية والتخلف ، وأن الاسلام هو الذى أودى بالمسلمين الى هذا المصير ، فعلى القائد الحصيف أن يحذرهم وأن يكبح جماحهم ، وألا يفسح لهم فى غيهم بحجة حرية الرأى والكلمة ، فالحرية تكون فيما يضعه البشر لأنفسهم وأما شرع الله فلا نقاش فيه (١) » •

الأستاذ عمر التلمسانى

« ان الوطن فى الفكر الاسلامى لا يعرف الحدود المصطنعة بفعل الاستعمار ، ولقد كان المأمول والمتوقع فى دنيا التكامل أن يكون كاملا للروحانيات والماديات ، وأن يكون لمصر بلد الأزهر قصب السبق فى دنيا الروحانيات ، ولكن شاء الله أن يقيم بما يسره لكم من توفيق وسبق - فهنيئا لك ياسيادة الرئيس العظيم - وان أول عز نالته السودان أن ابن السودان البار السيد عز الدين السيد ، رئيس مجلس الشعب السودانى ، ظفر بالثقة العالمية فصار رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى ، وما ذلك فى حقيقته الا تقدير عالمى لاتجاه السودان بقيادتكم الى تطبيق الشريعة الاسلامية (٢) » •

الشيخ صلاح أبو اسماعيل

(١) ص ١٣٨ - المرجع السابق •

(٢) ص ١٤٧ - المرجع السابق •

ثانيا : نماذج لتأييد الصحف الدينية في مصر لتجربة تطبيق الشريعة في السودان

١ - جريدة النور (١) :

العنوان الرئيسي :

المحكمة الاستئنائية بالسودان تصدر حكما لأول مرة منذ
تطبيق الشريعة - اعدام زان ٠٠ وجلد زنيه ٠

السودانيون يشهدون تنفيذ الحدود ويهتفون تأييدا لتطبيق
الشريعة ٠

وفي تفاصيل الخبر - كتب محمد عامر :

— ينظر العالم الاسلامي كله بعين الرضا الى ما يحدث في السودان
من استمرار جاد لتطبيق الشريعة الاسلامية بالرغم من كل
المؤتمرات التي تستهدف القضاء على هذا الاستمرار ونخوف
من يفكر في تطبيق شرع الله من الدول الاسلامية الأخرى ٠

— ومن ناحية أخرى قررت محكمة الطوارئ منع وتحريم كافة
أشكال الرقص الغربي والمختلط بين أبناء الشعب السوداني
كما قضت المحكمة بمعاقبة صاحب ومدير مهي ليلي بالجلد
٢٥ جلدة بسبب أن ما يقدمانه في الملهى يتناقض مع معالم
الدين الاسلامى ، وبعد شكلا فاحشا للاختلاط بين الجنسين ٠

ومما هو جديد بالذكر أن (الامام) نهري أصدر أوامره
بتدمير كميات هائلة من المشروبات غير الاسلامية تبلغ قيمتها
١٤ مليون جنيه كانت مخزنة في ميناء بور سودان وكان قد تم

استيرادها (قبل تطبيق الشريعة الاسلامية) وهي (تخص السفارات
الأجنبية وبعض المحلات والشركات) .

— (والنور) تدعو لدولة السودان بالتوفيق والسداد وتناشد
جميع دول العالم الاسلامي أن تنهج نهج (الحكم الاسلامي) .

٢ - جريدة اللواء الاسلامي (١) :

العنوان الرئيسي :

(اللواء الاسلامي تشهد الاحتفال بمرور عام على تطبيق
الشريعة الاسلامية بالسودان - أكثر من مليون سوداني في مسيرة
لتأييد الحكم بكتاب الله) .

عناوين فرعية :

- انخفاض معدل الجرائم
- المعاملة الحسنة لغير المسلمين
- المسيحيون يؤيدون تطبيق الشريعة
- احترام أصحاب الديانات الأخرى
- كيف تطبق الحدود
- ٤ مراحل للحكم الاسلامي
- لا ردة عن تطبيق الشريعة
- مسيرة شعبية لم يشهدها العالم
- زحام مثل زحام عرفات
- اصلاح النظام القضائي
- تغيير النظام القانوني كله
- الشورى التشريعية

- المحاكم تتكفل بالمحامين .
- تحويل السجون الى أماكن تربية .

في نفس العدد :

— (ان الرئيس السوداني يعمل على بناء الفرد الصالح والمجتمع الصالح فهذا هو البناء الحقيقي وهو حجر الأساس في تجربة تطبيق الشريعة الاسلامية) •

دكتور يوسف القرضاوى

— (انها ذكرى خالدة لمرور عام على تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان الشقيق .. الذى يعد نموذجا فريدا يجب أن تحذو حذوه الدول الاسلامية لأن فيه خلاصا للناس مما هم فيه من تيه وشقاء) •

محمد على كلالى

(٣)

وبينهما متشابهات

أعلن (الامام) نميرى أن حوادث السرقة قد انخفضت في السودان بعد تطبيق حد قطع اليد بنسبة أربعين في المائة ، ولا أظن أن ما ذكرته للقارىء في حديث الجموح ، يمكن أن يقنع سودانيا واحدا بأن الأمر أمر شريعة أو دين ، بقدر ما هو أمر نظام يرمى بآخر أوراق اللعبة ، ويرفع شعارا هو أول الخارجين عليه ، وبالتالي فانه من غير المتصور أن يكون السودانيون قد ازدادوا ايمانا خلال عام ، أو أن تكون تصفية النظام السوداني لحساباته مع معارضيه ، أو فشله في حل قضية الجنوب بما يقترب من انفصاله ، أو رغبته في مد أجل استمراره الى أن يأذن الله ، أسبابا قوية لتعميق صلة السودانيين بالله ، أو شحذ ضمائرهم بمزيد من العقيدة ، ولا يبقى الا احتمال وحيد ، (اذا صدقنا احصائية الامام في انخفاض معدل السرقة) بأن نرجع ذلك الى سبب واحد هو شدة العقوبة وقسوتها ، الأمر الذى يسهل معه أن نتصور امكانية انخفاض معدل السرقة بنسبة أكبر ، لو استبدلت عقوبة قطع اليد بعقوبة أشد ، وقد يظن القارىء أنني أمزح أو أخلط الجد بالهزر ، وحاشا لله أن أفعل ذلك في مثل هذا الحديث ، لكننى أقول قولا ظاهره بسمة وباطنه كمد ، فمنذ متى كان الاسلام يبدأ بالعقوبة وينتهى بها ، ويملا

الميادين دماء وأيديا وأرجلا دون أن يبدأ بالإنسان المسلم ، بل اننى اتذكر فى معرض الدعوة للتطبيق الفورى لنشريعة الاسلامية ، حديثا لعالم من علمائنا الكبار ، كان دائم المقارنة بين معدلات الجريمة فى المملكة العربية السعودية ومعدلاتها فى دول الغرب المتقدمة ، وعلى الرغم من أن الاحصائيات الاجمالية قد تتضمن نى دول الغرب بعض الجرائم التى لم تتضمنها احصاءات السعودية مثل مخالفات المرور مثلا ، فان الذى شد انتباهى خلال عرضه لهذا الأمر أنه كان دائم التركيز على تناقص معدلات جريمة السرقة بالحديد بصورة ملحوظة فى السعودية ، وأن الأمر يصل الى حد ترك المحلات مفتوحة والذهاب للصلاة ، تاركا المستمعين للخدر اللذيذ الذى يصيبهم حين يتخيلون مجتمعا مثاليا هناك ، دون أن يجادله أحد بواقع ارتفاع مستوى المعيشة فى السعودية ، أو أن يسأله فى المقابل عن حجم الأمان بالنسبة للأطفال الصغار ، الفتيات منهم والفتيان ، (والفتيان على وجه الخصوص) ، وهل يجرؤ والد على

ترك ابنه ذى العشر سنوات مثلا للذهاب للشراء وحده من محل قريب ، وبالطبع فان مولانا لم يعطنا تفسيراً للتعليمات التى بها يحجبها المقيمون القدامى فى السعودية لحديثى الهجرة اليها ، والى تتلخص فى مجموعة من القيود منها ، أنك اذا ركبت سيارة أجرة أنت وزوجتك ، فلا تدعها تدخل السيارة قبلك وحذار أن تنزل من السيارة قبلها ، لأنك فى الحالتين سوف تعرض زوجتك لاحتمالات الخطف ، الذى لا بد وأن ينتهى بالقتل محوآ لآثار الجريمة التى لا يخفى عقابها على مرتكبيها ، وأيضا فان مولانا لم تكلف نفسه عناء شرح أوضاع السجون بالسعودية وهى سجون نتمى الى ما قبل العصور الوسطى ، ناهيك عن الخوض فى حديث الحريات السياسية فى القطر الشقيق ، ولا أريد الاستطراد فى هذا الحديث لأنه ذو شجون ، وأكتفى بأن أؤكد لمولانا أننا نعيش فى مصر - دولة القوانين الوضعية كما يسمونها - أمانا أكثر بكثير ، وأنه

يجب على من يعطى مثالا أو نموذجا أن يعرض الحقيقة كاملة ولا يكتفى
بجزء منها دون جزء ..

وأعود الى حديث السودان لكى أطرح على القارئ عدة أسئلة،
حتى يتحقق من مدى صحة الاستنتاجات التي سبق عرضها في
مقالات الفصل الأول من الكتاب :

س ١ - هل هناك علاقة بين الصورة الوردية التي ينقلها كتابنا
عن تجربة السودان وبين ما يحدث هناك ؟

س ٢ - هل أدى تطبيق الشريعة الاسلامية الى تكوين دولة دينية
أم لا ؟

س ٣ - هل الدستور المقدم الى مجلس الشعب السوداني يعكس
أسلوبا للحكم بالحق الالهي أم لا ؟

س ٤ - الا تعتبر الحرب الأهلية التي تهدد بانفصال جنوب
السودان على أساس طائفي نتيجة مباشرة لكل ما سبق
أم لا ؟

وسؤال آخر وأخير .. هل هذا ما نتمنى أن يحدث في مصر ؟

ويتبقى تعقيب ، فقد لاحظت أنه قد ورد في نفس نشرة
حقوق الانسان المشار اليها خبر مضمونه أن هناك نية لتعديل
القوانين بحيث يمكن تقديم الطلبات لمحكمة الاستئناف خلال
« ثلاثة أيام » بعد صدور الحكم وأنه سيسمح للمحاميين بتمثيل
موكلتهم ، كما أن القرارات الجديدة تقضى بتنفيذ أحكام الاعدام
وقطع اليد بعد « ثلاثة أيام » على الأقل من صدورها ، وبصرف النظر
عن كون هذه القرارات قد صدرت أم لا فانها لا تغير كثيرا من
الصورة ، كما أن هناك حقيقة تسبق ذلك كله ، وهو أن الشعوب

ليست حيوانات تجارب لمثل هذه الممارسات ، وأن ذلك - ان كان
قد حدث - يثبت بالقطع مدى خطورة الدعوة (للتطبيق الفوري -
دون ابطاء لأحكام الشريعة الاسلامية) على الشعب المصرى بل وعلى
الاسلام ذاته . . . واقرأ هذا الفصل من البداية لكى تتأكد من ذلك .

لماذا الآن ؟ هذا هو السؤال المطروح في الساحة السياسية حول تصاعد المد السياسي الديني ، في السبعينيات والثمانينيات ، للدرجة التي يستحيل معها أن نتجاهل وزنه وتأثيره على حاضر المنطقة وربما مستقبلها ، وأعترف مسبقاً أن محاولتي للإجابة قد تكون قاصرة ومتعجلة ، وقد تخلط أحياناً بين السبب والاحتمال ، كما أنها تركز على واقع السياسة المصرية ، وإن كان هذا لا يقلل كثيراً من أهمية المحاولة ، لأن مصر في تقديري هي مهد النشأة . ومسرح التجربة ، وهدف التغيير ، ونقطة الانطلاق للتأثير على المنطقة كلها .

إن الحديث عن الاتجاه السياسي الإسلامي على أنه اتجاه سياسي واحد خطأ شائع لأنه يخلط بين ثلاثة تيارات سياسية مختلفة ومتميزة ، هي الاتجاه الإسلامي التقليدي ، والاتجاه الإسلامي الثوري (نسبة إلى الثورة) ، والاتجاه الإسلامي الثروي (نسبة إلى الثروة) .

الاتجاه الإسلامي التقليدي :

يتمثل هذا الاتجاه في تيار الإخوان المسلمين ، وهو اتجاه معتدل في تياره العام ، ينبثق تاريخه بتبني بعض أجنحته للتطرف ، ولجوئها للتنظيمات السرية المسلحة التي تستهدف اغتيال المعارضين في ظل المناخ الديموقراطي أو قلب نظام الحكم في ظل الأنظمة الشمولية ، ولا شك أن قيادات الإخوان المسلمين هم أكثر القيادات الإسلامية اقتراباً من العمل السياسي أو ان شئت الدقة انغماساً فيه ، وهم يحاولون دائماً أن يحتفظوا بتوازنهم الدقيق بين دعوى

أنهم جماعة لا تسعى للحكم ، وبين اشتغالهم بالعمل السياسى الذى لا يستهدف الا الحكم ، ولعل قضية (جماعة أم حزب) هى أكثر القضايا التى تشغل قياداتهم وتشغل المشتغلين بالعمل السياسى بنفس القدر ، وربما كان للتغيرات السياسية التى حدثت منذ أوائل الخمسينات وحتى الآن ، أو بمعنى أدق منذ مصرع حسن البنا مؤسس الجماعة وحتى دخول ممثلى الاخوان المسلمين للمجلس النيابى لأول مرة فى ظل التحالف مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤ ، ربما كان لذلك تأثيره الايجابى فى تحولهم التدريجى من مفهوم الجماعة الى مفهوم الحزب السياسى ، ولا بد أن نؤكد على أن حسن البنا كان حريصا على رفض الصاق صفة الحزبية بالاخوان المسلمين ، تهربا من الدخول فى حلبة الصراع السياسى فى ظروف النشأة ، وقبل ذلك وأهم منه ، تخوفا مما يطرحه منهج الحياة الحزبية من ضرورة وضع برنامج سياسى ، الأمر الذى لم يخف عليه خطره ، اذ أنه يمثل مدخلا للاختلاف والتنافر بل وربما الانقسام حول قضايا جزئية .

الاتجاه الاسلامى الثورى :

وهو اتجاه بدأ ظهوره فى نهاية الستينيات ، وتشعب الى روافد تنظيمية متعددة أقواها حاليا تنظيم الجهاد ، ويجمع هذه الروافد جميعا الاعتقاد فى جاهلية المجتمع المعاصر ، ورفض كل أساليب العمل السياسى المتاحة ، ورفض الدستور باعتباره نظاما وضعيا ، ورفض الديمقراطية باعتبارها بديلا علمانيا يستهدف التفرير بالشعب ، ويؤمن هذا الاتجاه بالعنف كأسلوب وحيد للعمل ، ويرى أن طرح أى قضية سياسية أو مناقشتها إنما يمثل محاولة مغرضة لتشتيت جهود الاتجاه بعيدا عن الهدف الوحيد ، الذى يمثل الوسيلة الوحيدة للتغيير ، وهو الاستيلاء على السلطة .

الاتجاه الاسلامى الثروى :

وهو اتجاه يتزعمه بعض أصحاب الثروات الضخمة التى تكونت

جميعها (بالمصادفة) فى السعودية ، وينضم اليهم مجموعة ممن كونوا ثرواتهم فى مصر فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، بمساعدة مباشرة من مهاجرى (الصدفة) الأوائل ، وتعتقد قيادات هذا الاتجاه فى امكانية قيام حكم اسلامى على نمط الحكم فى السعودية ، بحيث ينفصل المجتمع الى ثلاث مجموعات ، أولها مجموعة الحكم ، وثانيها مجموعة أصحاب الثروات ، وثالثها قاعدة الشعب ، ومن خلال العلاقة الوثيقة بين المجموعتين الأولى والثانية ، يمكن أن تزداد الثروات تراكما ، عن طريق التأكيد على المنهج الاسلامى فى حرية التجارة ، ورفض التسعير ، وقصر الضرائب على الزكاة ، ومقاومة أى اتجاهات يسارية أو حتى يمينية معتدلة باعتبارها نوعا من اعتناق المبادئ الهدامة ، وفى نفس الوقت فانه من الممكن شغل القاعدة الشعبية بقضايا الدين والتدين ، ومكافحة الفساد ، والنهى عن المنكر ، والاتعاظ بمشاهد تطبيق الحدود ، والحصول على منح محدودة فى المناسبات الدينية ، والتركيز على ما ينتظر الفقراء من نعيم فى الآخرة ، الأمر الذى يؤمن مجموعة أصحاب الثروات من مخاطر تمرد الطبقات الدنيا ، وبمعنى آخر فان هذا الاتجاه لا يرى فى الدولة الاسلامية أكثر من اطار نموذجى لمزيد من تراكم الثروات ، ويعتقد أن المناخ السياسى الداخلى المنغلق ، الذى تطرحه الدولة الدينية ، يمكن أن يمثل خط دفاع نموذجى فى مواجهة اليسار أو عدم الاستقرار أو حتى اليمين المعتدل .

أساليب العمل :

قد يكون مفهوما بناء على التوصيف السابق أن نسننح أسلوب عمل الاتجاهات الثلاثة ، فالاتجاه الأول (التقليدى) ، وهو أضعفها الآن نسبيا ، يؤمن بالعمل السياسى فى ظل المناخ القائم ، ويعلن حاليا على لسان قياداته عن عزمه تكوين حزب سياسى ، وهو يتصور أن المناخ السياسى الحالى فى ظل ديموقراطية الخطوة خطوة ، وفى

غياب المواجهة الفكرية نتيجة اعتبارات التخوف والحسابات المعقدة والنحسب للمستقبل وارتباطات المصالح التي تأخذها القيادات الاعلامية في حسابها ، يمكن أن يتيح له امكانية الحصول على أغلبية تمكنه من الحكم أو على الأقل من المشاركة فيه أو في أقل القليل التأثير القوى عليه ، وهو يعتقد أن وصوله للحكم هو السبيل الوحيد لطرح منهجه المتمثل في كونه حزب الله ، والرافض لحزب الشيطان المتمثل في الآخرين ، لكنه في النهاية يمكن القول ، انصافا له ، أنه أكثر الاتجاهات الثلاثة قدرة على العمل السياسي وقابلية للتجاوب معه ، وأنه كسب للديموقراطية أن يتاح لأنصاره إقامة حزبهم السياسي ، على أن يكون ذلك في إطار مناخ ديموقراطي كامل ، وحرية كاملة في تكوين الأحزاب واصدار الصحف والتعبير عن الرأي .

أما الاتجاه الثاني (الثوري) فهو أخطر الاتجاهات الثلاثة وإن لم يكن أقواها تأثيرا ، وهو يتميز بعدة سمات واضحة ، أولها تركزه في فئات السن المتراوحة بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين ، وندرة تواجد أعضاء يتجاوزون هذا الحد الأعلى من العمر وثانيها تركيزه على الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات لعوامل متعددة ، منها توافر فرص التجمع ، وانعدام المسئولية تقريبا ، وامكانية استغلال الاحباط الاجتماعي نتيجة التناقض بين طموح العمر الحرج وتطلعاته المادية والمعنوية ، وبين الواقع المغلق اجتماعيا وطبقيا وسياسيا ، وثالثها وهو أهمها ، تفرغه للمحتوى الفكرى لمعتقداته التنظيمية ، وقصر هذا المحتوى على جناحين ، هما الرفض كمنطلق والسلطة كهدف ، مع استبعاد أى قضايا أخرى نحتل الجدل أو الخلاف ، وهو منهج يمكن انتقاده من الخارج ، لكنه يبدو شديد المناسك للدائرين في فلكه ، فمادام كل شيء مرفوضا ، فلا جدوى من مناقشة التفصيلات ، ومادام التغيير مطلوبا فلا جدوى في أى أسلوب آخر غير الاستيلاء على السلطة كهدف وحيد ، ومادام الاستيلاء

على السلطة هو الهدف ، فالعنف هو الاسلوب الوحيد ، والتنظيم
المسلح هو السبيل الأوحـد .

أما الاتجاه الثالث (الثورى) فهو فى تقديرى أقوى الاتجاهات
الثلاثة لكونه غير منظور ، وهو اتجاه يؤدى تجاهله الى حلقة مفقودة
عند تحليل واقع التيار السياسى الاسلامى فى مصر ، والواقع ان
هذا الاتجاه يتحرك بمنطق أكثر عصرية ، وأكثر قدرة على تحقيق
أهدافه فى ذات الوقت .. وهو بحكم تكوينه أكثر تعاطفا مع الاتجاه
التقليدى ، وان كان لا ينتمى اليه لعدة أسباب أهمها ، أنه يحرك
فى فلك أكثر اتساعا ، ويرتبط بمصالح أكثر تحديدًا ، وينتمى
للأطراف أكثر من الجوهر ، ويرتبط بالمصلحة أكثر من ارتباطه
بالعقيدة ، وهو بحكم وضعه المالى يعزف عن المشاركة فى الحياة
السياسية بصورة مباشرة ولا يرى فى النهاية فى التيار التقليدى
الا (عاملا مساعدا) يساعد على التفاعل الكيماوى ، لكنه لا يظهر
فى الطرف الآخر من المعادلة الكيماوية ، ومن ناحية أخرى فإنه يحمل
الاتجاه الثورى عداً عميقا ، عاكسا بذلك الصراع الدائر فى المنطقة
بين تيارين اسلاميين حاكمين لدولتين فى المنطقة ، أحدهما ثورى
والآخر راديكالى .

لقد استغل هذا التيار مناخ الانفتاح الاقتصادى فى مصر ،
واستطاع السيطرة على مجموعة من المؤسسات المالية ، التى تمثلت
فى بعض البنوك والمصارف الاسلامية ، وبعض شركات توظيف
الأموال ، واستطاع من خلال هذه المؤسسات ، ومن خلال ثروات
أعضائه تكوين وتمويل بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية لى
اتجاه فكرى ، مثل المطابع ، ومثل تأسيس دور النشر التى تشتري
الانتاج الثقافى للمؤلفين بأسعار خيالية لربط اتجاهاتهم الفكرية
بها ، بل وتتعاقد معهم مقدما على الكتابة فى موضوعات ذات طابع
دينى لضمان (أسلمة) توجهاتهم المذهبية فى المدى القصير ، ومثل
المساهمة فى تأسيس الصحف والمجلات المرتبطة بهذا الاتجاه سواء
داخل مصر أو خارجها ، مع التعاقد مع كبار الصحفيين والكتاب

للعمل بها ، لربط مصالحهم الاقتصادية بالاتجاهات الواضحة والمعروفة للمؤسسين ، ولم يتردد أنصار هذا الاتجاه في العمل على محاور أخرى مؤثرة ، مثل دعم مرشحي الاتجاهات الإسلامية في الانتخابات العامة ، بحيث يبدو الأمر وكأنه مشاركة أخوية (داخلية) ، كما استطاعوا بذكاء شديد استخدام أساليب الاعلان عن المشروعات التي يشتركون فيها ، في التأكيد على مفاهيمهم (السياسية) وفي التشكيك في ذات الوقت في المفاهيم السائدة ، فربح البنوك الإسلامية خلال طيب ، ونشاطها لا ربا فيه ولا (ريبه) . والتعامل مع مؤسسات الدولة المالية المتمثلة في بنوك القطاع العام وشركات التأمين وغيرها يلوث المال ويسلب الأمن ، ويدفع الجمهور الى (المطالبة) بفتح أبواب المشاركة (الإسلامية) لتطهير أموالهم (*) ، وبالطبع فانه من المنطقي تصور اشتراط الديانة الإسلامية في العاملين بهذه المشروعات ، بل تجاوز ذلك الى اشتراط (التدين) ، وتجاوز شرط حسن الخلق لدى العاملات الى اشتراط الحجاب الإسلامي ، وأمسك عن الاستطراد في تفاصيل كثيرة حول أساليب هذا الاتجاه الحديث التكويني القوي التأثير مؤكدا أنه يكاد يكون هو (اللوبي) أي (جماعة الضغط) المدنية الوحيدة الموجودة والمؤثرة في المجتمع المصري ، من خلال اجادة استخدام الثروة ، وذكاء التوجيه لها الى هدف محدد ، ينتظر مناخا سياسيا (ودوليا) ملائما .

التناقض :

من الغريب أن استعراض الاتجاهات الثلاثة السابقة يصل بنا

(*) من أمثلة هذه الاعلانات (بعد أن أصبح « الحق » يعمل في ناتج الأموال المستثمرة بالفوائد الربوية ، بعد أن استحدثت الفوائد المساء بالمدعومة مفاهيم أخرى حتى تصير أكثر « ربوية » من غيرها ، بعد أن سلبت الفوائد الربوية مفهوم « الأمن » في سياسة الأمن الغذائي ، بعد أن طالب جمهور المشاركين باستمرار فتح أبواب المشاركة لتطهير أموالهم وأموالنا من كل ما (يعلق) بها من فوائد (ربوية) - الأخبار ٨/٢٤/٨٤ ، الأخبار ٨/٢٦/٨٤ - ١٩٨٤ .

الى نتيجة محددة ، وهى أن هذه الاتجاهات تملك (مجتمعة) عناصر القوة الأساسية الثلاثة ، قبول الفكر ، وقوة العنف ، وسطوة المال ، لكنها فى المقابل تعاني من نقطة ضعف أساسية ، وهى افتقارها وضعته لك بين قوسين وهو كونها مجتمعة .

ان الاتجاه التقليدى بحرصه على رفع شعارات عامة يصعب التحاور معها أو نقدها ، وتسهل المزايدة عليها ، مثل أن (القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله أحلى أمانينا) ، وبطرحه أيضا بعض المقولات التى لم يسمح للمفكرين بمناقشتها وتفنيد محتواها من حيث أن (الاسلام مصحف وسيف ودين ودولة ... الخ) ، وبتجنبه الدخول فى أى تفاصيل حول البرنامج السياسى ، وبغياب الاتجاه المناوئة له مثل الاتجاه الناصرى سيئة (قصبور) الصيغة الديموقراطية ، أو الاتجاه العلمانى نتيجة (نكوص) الأحزاب الديموقراطية ، انما يمثل أحد أكثر الاتجاهات الفكرية قبولا لدى الأغلبية .

أما الاتجاه الثورى ، فقد استنطاع أن يحقق هدفه المرحلى والمتمثل فى التلويح بسيف الارهاب للحاكم أو للمفكر ، والتأكيد على امتلاكه لأقوى امكانيات احداث التغيير العنيف من خلال التنظيمات المدنية ، خاصة وأن العنف الذى يطرحه صعب المقاومة ، لصعوبة التنبؤ به من ناحية ، ولتبعثره فى جزر صغيرة متناثرة ، بل وامكانية حدوثه بصورة فردية ، من ناحية ثانية ، ولأنه من ناحية ثالثة يخلط بين الارهاب والعقيدة ، الأمر الذى يصبح معه الاغتيال جهادا . والموت استشهادا ، والسجن سبيلا الى قصر فى الجنة .

أما الاتجاه الثالث فحسبك دليلا على قوته ، أن حامى حماد وزاعى أفراده فى فترة الحكم السابق ، كان ينظر اليه فى الداخل والخارج ، على أنه المتحكم الأوحى فى مصير الاستثمار والمستثمرين فى مصر .

لعل هنا أستطيع أن أفسر للقارىء ذلك التناقض الواضح بين الاحساس العميق بقوة التيار السياسى الدينى ، وبين القصور الواضح فى تحقيقه لهدفه النهائى ، وتفسير هذا التناقض أن عناصر القوة كلها متوافرة ، وهو ما يعطى الاحساس ، لكنها متنافرة ، وهو ما يحول دون تحقيق الهدف ، وبين التوافر والتنافر تتجلى رحمة الله بعباده .

ولا زال السؤال مطروحا :

أعود بك بعد المقدمة السابقة الى طرح السؤال الذى بدأنا به هذا الفصل ، والذى يمكن أن يطرح على مرحلتين ، المرحلة الأولى ، لماذا ؟ ، أى ما هى الأسباب التى دعت الى تنامى التيار السياسى الاسلامى بهذه الدرجة من القوة ؟ ، والمرحلة الثانية ، لماذا الآن ؟ ، أى التساؤل عن مبررات حدوث هذا التنامى فى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وفى تقديرى أنه يمكن الجمع بين بعدى الفعل والزمن عند عرض مبررات الفعل فى داخل اطارها الزمنى .

مذكرة تفسيرية :

يمكن حصر مبررات تنامى قوة التيار الاسلامى السياسى باتجاهاته المختلفة فى عشرة عناصر ، تمثل فى مجموعها ما يمكن أن يسمى بالمذكرة التفسيرية لظهور التيار الدينى كقوة سياسية مؤثرة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وهذه المبررات هى :

- ١ - الهزيمة والبحث عن الجذور .
- ٢ - غياب القضية الوطنية .
- ٣ - الأزمة الاقتصادية .
- ٤ - الانتحار السادى .
- ٥ - السماح الديموقراطى .

- ٦ - القوة الأعظم وخطأ القياس .
- ٧ - الصراع بين التيارين الثروى والراديكالى .
- ٨ - الأحزاب الجبهوية .
- ٩ - أخطاء المعالجة .
- ١٠ - مناطق الحوار المحرمة .

- ١ -

الهزيمة والبحث عن الجذور

دفعت هزيمة ١٩٦٧ العقل المصرى ، بل العقل العربى كله ، الى مراجعة قاسية مع النفس ، وفرض حجم الهزيمة أن تتناول هذه المراجعة اعادة طرح الاختيارات التى كان من المعتقد أنها قد حسمت فى نهاية القرن التاسع عشر ، وعلى رأسها الاختيار بين نظام الحكم الاسلامى السلفى ، ونظام الحكم الأوروبى ، وهو الاختبار الذى تمخض عن الأخذ بالاسلوب الثانى بصسورة تدريجية بعد الحملة الفرنسية . بدءا باختيار المصريين بقيادة عمر مكرم لحاكمهم ممثلا فى محمد على ، وانتهاء بالاتصال الوثيق بالحضارة الغربية فى عهد اسماعيل ، وكان من الطبيعى بعد الهزيمة أن يبرز اتجاهان فكريان . أولهما يدعو الى مواجهة العدو الاسرائيلى بمزيد من معرفة المعلومات عنه ، وبمزيد من التأقلم مع حضارة العصر ، ليس فقط من خلال مظاهر الحضارة ، بل بالأخذ بجوهرها ، ممثلا فى احترام العقل وتقدير العمل واعلاء قيمة الانسان ، أما الاتجاه الثانى فقد رأى أن الهزيمة لم تكن للانسان المصرى أو القيادة المصرية ، بقدر ما كانت هزيمة لتبنى المصريين للاختيار الغربى ، وقد ساعد على تقوية حجة المساندين لهذا الاتجاه أن اسرائيل نفسها كيان دينى فى الأساس ، أو على الأقل كيان يرى فى الدين والقومية وجهان لعملة واحدة ، وأن هذا لم يمنعها من أن تهزم جميع هذه الدول ، وفى ذلك الزمن

الوجيز ، وبهذا القدر من الاهانة والامتهان ، وأنه من الواجب أن تواجه اسرائيل بنفس السلاح ، وهو التوحيد (الاسلامي) في مواجهة الغزو (اليهودي) ، خاصة وأن تاريخ الدولة الاسلامية في عهد الرسول ، حافل بالمواجهة مع اليهود ، وحافل أيضا بالانتصارات عليهم ، وأن حجم الهزيمة لا يمكن تبريره الا بمقولة مضمونها ، أن الله قد تخلى عنا حين تخلىنا عنه ، وأنه من الضروري أن يتجمع (المسلمون) في أنحاء الأرض لمواجهة (أعداء الدين) ، ولتحرير (بيت المقدس) أول القبلتين ، ومرفأ الاسراء بالنبي العظيم ، وهكذا ، تهيأ المسرح السياسي لظهور التيار الاسلامي الثوري لأول مرة ، وعودة التيار الاسلامي التقليدي لاحتلال مواقعه ، ومن الملاحظ أن عودة التيار السياسي الاسلامي للظهور في الساحة السياسية قد حدثت في جميع الأقطار العربية بلا استثناء ، الأمر الذي يؤكد وحدة رد الفعل ، كما أن ذلك كله قد حدث في السنوات القليلة التالية للهزيمة ، الأمر الذي يؤكد ارتباط عودة هذا التيار بالهزيمة كرد فعل مباشر وتلقائي لها . ومن المؤكد أن المتصدين لقيادة هذا التيار قد أدركوا أن الديانة اليهودية تمثل بالنسبة لدولة اسرائيل دورا قوميا بجانب دورها الديني ، الأمر الذي دفعهم الى رفع شعارات تؤكد على (القومية الاسلامية) ، مثل (حيث يكون المسلم يكون الوطن) ، (لا من أجل وطن خرجنا ، لا من أجل أرض قاتلنا ، نحن جند الله) ، (يا « دولة الاسلام » عودي) .

غياب القضية الوطنية

لهذا السبب أهمية كبيرة ، تدفع به الى الصدارة كواحد من أهم الأسباب من ناحية ، ولكون معالجته أحد بدائل الحلول الممكنة للخروج من أزمة تنامي التيارات السلفية ، فالملاحظ أن هناك علاقة عكسية بين تزايد الاحساس بالقومية الاقليمية ، وبين نمو التيارات السياسية الاسلامية ، والملاحظ أيضا أن الاحساس بالقومية الاقليمية

يبلغ أقصى درجات المد (وبالتالي تعاني التيارات السياسية الاصلامية أقصى درجات الانحسار) ، في مواجهة احتلال بالداخل أو عدو خارجي يهدد الحدود الاقليمية بصورة مباشرة ، ولعل ذلك أحد الأسباب التي تفسر تراجع التيار السياسي الديني خلال ثورة ١٩١٩ ، وبدء تواجده لأول مرة بصورة تنظيمية مع أول انحسار للقضية الوطنية ، نتيجة ما تم الحصول عليه من مكاسب استقلالية في معاهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أن طرح البديل القومي العربي وربطه بالخطر المباشر على الحدود الشرقية من اسرائيل ، والخطر الغير مباشر من قوى (الامبريالية العالمية) ، قد ساهم الى حد كبير في تراجع هذا التيار (بالطبع اضافة الى أسباب أخرى) وذلك في الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧ ، حيث كان حجم الهزيمة أكبر بكثير من أي تصور لامكانيات المواجهة بالأساليب التقليدية ، دون أحداث تغيير جوهري في اسلوب الحياة والحكم ، وهو الأمر الذي ساعد التيار السياسي الديني على الحركة والنشاط ، على الرغم من تأثيره سلبيا بالقضية الوطنية التي طرحها الاحتلال ، وهو التأثير الذي انحسر تدريجيا بعد ١٩٧٣ .

ان غياب القضية الوطنية التي تجمع المصريين جميعا ، وتوحد جهودهم ، وتقفز بهم فوق مفهوم التمايز الديني أو التمايز بالدين ، هو أخطر ما يشغل بال السياسة حاليا ، فالمجتمع المصري لم يتقبل بسهولة أن تصبح القضية الاقتصادية بديلا للقضية الوطنية ، بالرغم من إلحاحها على حياته اليومية ، وهي من وجهة نظره قضية (فنية) في الأساس ، وربما فسر الكثيرون ، وأنا منهم ، عزوف أغلبية المصريين عن العمل السياسي بغياب القضية الوطنية الواضحة كنسب أول ورئيسي ، والمشتغل بالحياة السياسية اليوم ، لابد وأن ينظر بعين الحسد الى الزعماء السياسيين لمصر في فترة الاحتلال ، حيث تكفل الاحتلال ذاته بتعبئة جهود المصريين وأمازيهم في اتجاه واحد ومحدد ، كما أنه ساعد تلقائيا على تكوين (الزعامة) ، ودفع

بها لكي تلعب دورها (الطبيعي) في المعادلة السياسية المصرية ،
ذلك الدور الذي يكاد أن يكون خصيصة مصرية ، ربما وجدنا تأصيلا
لها في جذور الفرعونية في نفوس المصريين ، وحتى لا يتصور أحد
أننى أدعو الى الدكتاتورية أو أننى أتبنى مفهوم المستبد العادل ،
وهو ما لم يخطر لي على بال ، فانه من المناسب أن أوضح للقارىء ،
أننى أتصور أن مصر يمكن أن تقدم نموذجا فريدا للمواءمة بين مفهوم
الزعامة والأخذ بالأساليب الديموقراطية اما من خلال تبني الزعيم
للديموقراطية أو من خلال التحول بمفهوم الزعيم الى مفهوم (الرمز)
الذي تلتف حوله الأمة . ولعل النموذج الواضح على التصور الأول
يتمثل فى (سعد زغلول) ، بينما يتمثل التصور الثانى فى الخمس
سنوات الأولى من حكم الملك فاروق ، وقت أن لم يكن هناك أى غبار
عليه ، ووقت أن حال صغر سنه بينه وبين تدخله المباشر فى
الحكم ، ووقتها عاش المصريون فترة من أسعد فترات حياتهم
السياسية لاحساسهم بالاتفاق العام حول رمز للأمة ، يشتمل
وجدانها بحبه والالتفاف حوله ، وفى مثل هذه الفترات التى يتزامن
فيها وضوح القضية الوطنية مع وجود الزعامة أو الرمز ، يمكنك
أن تفتش عن التيار السياسى الدينى فلا تجد له أثرا ، ويمكنك أن
تعثر بسهولة على امكانيات الابداع والتقدم فى الشخصية المصرية ،
فى ظل درجة عالية من الاحساس بالقومية الاقليمية ، ولعل السؤال
المطروح فى الساحة السياسية اليوم ، والذي يمثل تحديا للسامية
المصريين ، هو : ما هى القضية التى يمكن أن تصلح نموذجا لقضية
وطنية تلهب مشاعر المصريين القومية ، وترتفع بهم فوق الفتن
الطائفية ودعاوى الارتداد السلفية ، وتلتف بهم حول زعامة يفرزها
الموقف ، أو حول رمز تأتى به الأحداث ؟ .. واست أدعى أننى
أملك الاجابة الصحيحة ، وانما أوضح أن ما أنصوره ليس أكثر
من اجتهاد أتمنى أن أجد الفرصة لعرضه ومناقشته فى كتاب آخر
حتى لا أتفرع الى قضية جانبية بالنسبة للموضوع الذى نناقشه ،
وان كانت أسباسبية فى منظور الحياة السياسية المصرية ككل .

الآزمة الاقتصادية

إذا تساءلت عن مواقع تركيز الجماعات الإسلامية في القاهرة ، فسوف تكون الإجابة ، اذهب الى المرج أو عزبة النخل في أقصى شرق القاهرة ، أو اذهب الى المنصورية وامبابة في أقصى غربها ، ولن ينصحك أحد بالذهاب الى أقصى الشمال في شبرا الخيمة أو شبرا المظلات أو الى أقصى الجنوب في منشأة ناصر أو حلوان ، وبإلحاق فان أحدا لن يذكر لك الزمالك أو مصر الجديدة ..

وما سبق ليس لغزا ، وتفسيره بسيط ، فأنت في الشرق أو الغرب ، سوف تجد مجتمعات ناشئة بصورة عشوائية على أطراف القاهرة ، وسوف تكتشف أنك تسير في مناطق شديدة الفقر والازدحام السكاني في آن واحد ، ولن تجد طريقا مرصوفا ، أو شارعا مستقيما ، أو منازل غير متلاصقة ، كما سوف يصدرك تدنى مستوى الخدمات بشكل لا يصدق ، فبعض المناطق بلا كهرباء ، وبعضها ، صدق أو لا تصدق ، بلا مياه ..

في هذه المناطق يجد الاتجاه الإسلامي الثوري مرتعا خصبا ، ويتركز أنصاره بالمئات ، فهنا يختلط الفقر الشديد ، بالاتصال المستمر بالقاهرة اما للدراسة أو العمل أو قضاء المصالح ، وخلال هذا الاتصال اليومي يتجدد التناقض بين واقعين تفصل بينهما هوة سحيقة ، وفي هذه الهوة .. ينمو التطرف .

وعلى الرغم من أن أطراف المدينة في الشمال (شبرا المظلات وشبرا الخيمة) ، وفي الجنوب (منشأة ناصر وحلوان) تعاني من نفس مشاكل الاسكان والخدمات ، الا أن التطرف الديني فيها لا يبرز على السطح كظاهرة واضحة ، والسبب في ذلك أن هذه المناطق تمثل تجمعات عمالية تتركز حول مجموعة كبيرة من المصانع

الضخمة فى كل من المنطقتين ، كما أنها تمتلئ بالحرفيين ، وأصحاب الورش الصغيرة أو العاملين بها ، وجميع هذه الفئات قد حققت فى الفترة الأخيرة مستوى أعلى من الدخول ، لم ينعكس على مستوى معيشتها فى مظاهره الأساسية ، وتوجه أغلبه الى الاستمتاع الشخصى بصورة أو بأخرى ، لكنه فى النهاية ، سد كثيرا من فراغ الهوة ، ولو على المستوى النفسى ، وخلق حاجزا بين هذه الصبقات وبين التطرف الدينى ، وربما جعلهم أقرب الى التطرف اليسارى من التطرف الدينى ، لارتباط الأول بمصالحهم المباشرة ، ولا مجال بالطبع للحديث عن التطرف الدينى فى نادى الجزيرة أو نادى هليوبوليس أو فى الزمالك أو مصر الجديدة ، الأمر الذى يجزم بوجود علاقة قوية بين انخفاض مستوى الدخل والمعيشة من ناحية وارتفاع موجة التطرف الدينى من ناحية أخرى ، فكلما انخفض الأول ارتفع الثانى وبالعكس ، وبالطبع فإن هذه الظاهرة تحتاج الى دراسة أكثر موضوعية ودقة ، وكم أتمنى أن يتاح للباحثين دراسة الوضع الاقتصادى والاجتماعى لأعضاء التنظيمات المتطرفة ، الذى أتوقع أن يكون أغلبهم من الطلبة وليسوا من الحرفيين ، ومن أبناء أصحاب الدخول الثابتة وليسوا من أبناء أصحاب الدخول العالية أو أصحاب المهن الحرة ، ومن سكان ما أشرت اليه من مناطق أو من سكان الريف ، الذى تعكس ظروفه الاقتصادية أوضاعا مشابهة .

- ٤ -

الانتحار الساداتى

هى تراجيديا انسانية بكل معنى الكلمة ، فقد أطلق الرجل ماردا من قممه متصورا أنه قادر على التحكم فيه ، وتوجيهه لمحاربة أعدائه من الناصريين واليساريين ، بل واعادته الى قممه فى

الوقت الذي يراه مناسباً ، وحين أنى الوقت انقضى المارد على مطلقه ، وصرعه فى مشهد اعلامى مثير ، الأمر الذى يصدق معه عنوان هذه الكلمات ، والتي نصف مصرع السادات بالانتحار ، لأنه كان بالفعل انتحارا ، لا أقل ولا أكثر ..

وعلى الرغم من مشهد النهاية فى راجيديا الانتحار ، وما يعطيه من دلالة على مدى قدرة الاتجاه الاسلامى الثورى على الفعل ، الا أن الأكثر أهمية من تحليل هذا المشهد ودراسة نتائجه ، أن ننوقف قليلا لكى نتأمل ما فعله السادات قبل المشهد الأخير فى محاولته لترويض المارد ، لأن مشهد النهاية قد انتهى بحدوثه ، أما محاولات الترويض فهى باقية ومؤثرة ، بل وهى السند الأساسى فى حركة التيار الاسلامى باتجاهاته الثلاثة ، وسوف يستمر تأثير هذه المحاولات لفترة زمنية طويلة قادمة ..

لقد أضاف دستور ١٩٧١ ضمن نصوصه ، لأول مرة ، أن مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، وهو نص مقبول ومنطفى ، لأن أغلب القوانين المدنية بالفعل مستقاة من أحكام الشريعة الاسلامية ، لكن السادات ، فى محاولة منه لاستقطاب المساعر ، طرح استفتاء عاما قبل وفاته فى عام ١٩٨١ ، ضمنه مجموعة من البنود التى لا علاقة لها ببعضها ، والتى على الناخب أن يجيب عليها جملة واحدة بالإيجاب أو النفى ، ومنها تعديل المادة السابقة بالنص على أن الشريعة الاسلامية هى (المصدر) الرئيسى للتشريع بإضافة حرفى الألف واللام ، وهو الأمر الذى أثار لدى الكثيرين كثيرا من اللبس ، واستند اليه دعاة التطبيق الفورى للشريعة فى مطالبتهم بوضع أحكامها موضع التنفيذ دون ابطاء أو ترو أو تدرج أو حتى مناقشة .

ولأن هذا الموضوع يحتمل كثيرا من النقاش (الفقهى) وهو الأمر الذى لا أدعى القدرة أو الرغبة فى طرحه ، اذ لا يعنينى

الا الجانب السياسى منه ، فأننى أكتفى بطرح ما حدث دون تعليق ،
وأضيف اليه فعلا آخر آتاه السادات خلال محاولاته الترويضية ،
وهو اعلانه أنه يؤمن بأن الاسلام مصحف وسيف ، ودين ودولة ،
وهو ما سبق وناقشناه فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ، ولعل
لا أنهى حديث الانتحار دون أن أشير الى بعض الوقائع المعروفة ،
والتي تكمل الصورة والتصور ، فليس سرا أن الجماعات الاسلامية
فى الجامعات قد تكونت فى أول الأمر على يد مباحث أمن الدولة
لمواجهة الناصريين واليساريين وبتوجيه من السادات ، وليس سرا
أيضا أن اكتساحها للانتخابات الطلابية فى نهاية حياته ، بعد أن
فقد السيطرة عليها كان كابوسا يؤرق منامه ، وليس مجهولا
ما كان يعلنه ليل نهار من أن مصر دولة العلم (والايمان) وما كان
يطرحه فى وجوه خصومه من شعارات من نوع (من لا ايمان له ،
لا أمان له) ، (لا مكان للملحد فى أجهزة الاعلام) . . . رحمه الله ،
فهو مسئول مسئولية مباشرة ، بكل ما فعل ، عن جانب كبير من
تضخم هذا التيار الآن ، وهو أيضا قد ترك لمن يخلفه ، فى هذه
العجزية ، طريقا مليئا بالأشواك .

- ٥ -

السماح الديموقراطى

من الصعب أن نصف ما يحدث فى مصر بأنه مناخ ديموقراطى
كامل ، بل الأقرب وصفه بالسماح الديموقراطى ، والفرق بين
الاثنين كبير ، فالسماح يأتى من الحاكم بإرادته ، والمناخ يلزم الحاكم
ويحدد حجم إرادته ، وقد أفاد السماح الديموقراطى المتاح منذ
أوائل السبعينات التيار الاسلامى اذ منحه كل نقاط القوة ، وحجب
عنه كثيرا من نقاط الضعف أو امكانيات مواجهة الآخرين له ، ومن
المؤكد أن ذلك كله لم يكن فى حساب من سمح ، لكنه تم على أية

جاء ، وعلى سبيل المثال فقد سمح للاتجاه النعدي بإصدار صحف ومجلات تنزع للتطرف في أحيان كثيرة ، مثل مجلات الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامي ، وصحف النور (حزب الأحرار) ، واللواء الإسلامي (الحزب الوطني) ، ورغم انتماء بعض هذه الصحف إلى بعض الأحزاب ، ومنها الحزب الحاكم نفسه ، إلا أنها جميعا ترتبط فكريا بالتيار السياسي الإسلامي ، وتصب جميعا في روافده ، ولا شك أن صحيفة بلا حزب أقوى بكثير من حزب بلا صحيفة ، فالصحيفة في الحالة الأولى يمكنها أن تكون حزبا ، وأمثلة التاريخ على ذلك عديدة ، بينما الحزب بلا صحيفة ، كيان بلا لسان ، وحديث بلا صوت ، وتعبير بلا وجه ، ومن المعارف الغربية ، أنه لم يحدث في تاريخ مصر كلها ، وفي ظل مناح ديموقراطي مشنوح قبل الخمسينات ، أن تمتع اتجاه سياسي واحد بهذا الكم من الصحف والمجلات المؤيدة ، التي تمتع هذا التيار في ظل هذا القدر (المحدود) من (السماح) ، وأبضا فقد حجب السماح الديموقراطي عن الساحة بعض التيارات المناوئة للتيار الإسلامي مثل التيار الناصري وركز على اتهامات الإلحاد في معركته مع التيارات اليسارية ، الأمر الذي ألجأها لنملق الشعاع الدينية وطرح بها بعيدا عن مواجهة التيار السياسي الديني ، ومن المؤكد أن التيار السياسي الإسلامي مدين بتماسكه الظاهري للسماح الديموقراطي الذي لولاه لتعددت اتجاهات هذا التيار وانقسمت بين الإخوان ، والتكفير والهجرة ، والجهاد ، والتوقعيين ، والاشطبيين ، وغيرهم كثير ، ومساحة الخلاف بين هذه الانبعاثات وبعضها أكبر بكثير من مساحة الخلاف بينها وبين الاتجاهات السياسية الأخرى ، لأن اتهامات الفسق والمروق والكفر والارتداد سريعة التداول بينهم ، سهولة التنساول على أسنتهم ، الأمر الذي يدفع بكثير من المترددين إلى إيثار السلامة .

لقد أدى السماح الديموقراطي بمنعه تكوين أحزاب سياسية

اسلامية ، الى توزع أنصار هذا الاتجاه على الأحزاب القائمة ، وتشكيلهم لجماعات ضغط داخل هذه الأحزاب ، كان تأثيرها أكبر بكثير من تأثيرها مجتمعة في حزب منافس ، وفي ظل السماح ، وتعويضاً عن توفير المناخ الديموقراطي الكامل ، والهواء للشعب عنه ، رددت القيادة السياسية نفس مقولات الاتجاه الديني التقليدي ، وخلعت على الدولة كلها صفة الاسلامية ، وعلى النظام كله صفة الايمان ، بحيث أصبح صعباً على أى مراقب أن يميز وجه الخلاف الحقيقي ، الا اذا كان الخلاف متعلقاً بالأشخاص لا بالمبادئ ، ويريد أن تبني الإعلام الرسمي لهذا الاتجاه الفكرى ، أكسب التيار السياسى الاسلامى شرعية المنهج ، وهو كسب كبير لا يقاس بخسارة شرعية التواجد الرسمي .

ان ديموقراطية الخطوة خطوة ، أو القدر المسموح به فى الزمن المنظور ، يمكن أن تصلح (رغم عدم موافقتنا عليها من حيث المبدأ) ، لاسلوب ناجح فى مواجهة الأحزاب ذات الجذور الديموقراطية ، تلك الأحزاب التى ينتهى وجودها (المادى) بمجرد منعها من الشرعية ، لكنه يأتى بنتائج عكسية تماماً مع الأحزاب السياسية الدينية ، التى تمرست (تاريخياً) بالعمل السرى ، والتى تصبح أقوى ما تكون ، عندما تختلط الدعوة للسياسة بالدعوة للدين ، تحت مظلة دعاوى الاضطهاد ، وصراخ الشكوى من قمع حامل مشاعر العقيدة ، وهى أمور تشكل باجتماعها نقطة جذب مثالية لشتائر الشباب الغض ، المهيأ للتطرف بحكم العمر ، والمعيا للمواجهة بحكم ظروف المجتمع .

- ٦ -

القوة الأعظم وخطأ القياس

القاعدة فى السياسة الدولية أن القوة فوق الحجة ، والمصلحة قبل المبدأ ، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً لا تخطط سياستها

فى الشرق الأوسط على أساس تحقيق مصالح مصر ، طالما أن مصر صديقة لها ، بل تخططها فى الأساس ، وفى البدء والانتها ، لتحقيق المصالح الأمريكية ، فإن تلاقى هذه المصالح مع المصالح المصرية فأهلا بها ونعمت ، وإن لم تتلاقى فليكن ما يكون . يصدق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية كما يصدق على الاتحاد السوفيتى ، بمثل ما يصدق على أصغر الدول ، وتنشأ العلاقات الدولية فى النهاية كمحصلة لصراع المصالح وحساباته المعقدة ، ليس هذا فحسب ، بل إن الأمر الأهم أن الدول التى تتبنى شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدل ، إنما يعنىها فى الأساس أن تطبق هذه المبادئ داخل حدودها الجغرافية ، أما خارجها ، فإنها قد تتعاون مع أكثر الأنظمة خروجاً على هذه المبادئ ، إذا كان هذا محققاً (لمصالحها) .

هذه مقدمة أردت بها أن أزيل من الأذهان وهما شائعا مضمونه ، أنه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية صديقة لمصر ، فإنها سوف (تضمن) نمو الديمقراطية بها ، وإذا كان سقوط مصر فى يد التطرف الدينى فى غير مصلحة مصر فى المدى القصير أو الطويل . فإن الولايات المتحدة الأمريكية (لن تسمح) بقيام مثل هذه الأنظمة ، وأود فى البداية أن أذكر أننى لا أحمل عداً مسبقاً للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أننى لا أقصد بعبارات (تضمن) ، (لن تسمح) أن الولايات المتحدة تملك سلطة القرار فى مصر ، فهذا ما لا أتصوره أو أعتقد فيه ، وإنما فقط أعرض لوجهة نظر خاطئة تقود إلى نتائج غير منطقية ، وأود أيضاً أن أوضح أن ما أعرضه لا يمثل مبرراً يقينياً لتواجد قوة التيار السياسى الدينى فى مصر والمنطقة ، بقدر ما يمثل احتمالاً قائماً ، له ما يبرره من المنطق أو على الأقل من سوء الظن ، وانتقل بعد هذه المقدمات والتحفظات إلى الموضوع وأتساءل هل الولايات المتحدة الأمريكية وراء تصاعد المد السياسى الدينى فى المنطقة ؟ ، وأعرض تصوراً منطقياً ، يبدو متكاملًا بصورة مزعجة ..

لقد ترتب على قيام الحكم الإسلامى فى إيران ، أن أصبحت

منطقة الخليج كلها منطقة (خلخله) سياسية ، واستمرار التخلخل وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يحقق بتداعياته المتشابكة بعض النتائج الإيجابية سياسيا واقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية ، ومن البديهي أن يتكون حائط دفاعي متماسك خلف المنطقة المشار إليها ، والمرشح لذلك هو مثلث (السعودية - السودان - مصر) ، وهذا المثلث يمكن أن يشكل (اذا أضيف إليه ما هو قائم من ارتباط عضوي بين أمريكا وإسرائيل) ، قوسنا دفاعيا نموذجيا لحماية المصالح الأمريكية ومواجهة التغلغل الشيوعي أو حتى اليساري في المنطقة .

لقد تطورت أساليب العلاقات بين الدول العظمى والدول الصغيرة ، فلم يعد مطلوبا تواجد احتلال بشري أو حتى توافر قواعد عسكرية دائمة ، وإنما تغنى التسهيلات العسكرية ، التي تدار بواسطة الوطنيين ، وتكون جاهزة للاستعمال وقت الحاجة إليها ، عن أشكال التدخل المباشر ، والمستقر للمشاعر الوطنية . . ولا مانع من أن تصرخ الأنظمة ليل نهار بلعن الامبريالية العالمية ، والاستعمار الأمريكي ، والبيت (غير الأبيض) ، لا مانع من ذلك كله طالما أن المصالح الاستراتيجية مصونة ، والأهداف الاستراتيجية متحققة . .

واستطرادا لوجهة النظر (الاحتمالية) التي نعرضها ، فإن الاختيار الإسلامي (الثروي) ، يبدو أكثر الاختيارات تحقيقا لهذا الهدف ، وعلى السودان أن يطبق الشريعة الإسلامية بهدف صلب الدولة بالصيغة الدينية كإطار مطلوب (وقد حدث هذا بالفعل) ، وعلى السعودية أن تتحول بخطوة محسوبة في اتجاه الأخذ بنظام ديمقراطي (شكلي) بفرع دستور وتشكيل مجلس نيابي إسلامي (وقد أعلن عن ذلك بالفعل) ، ويبقى أخيرا سقوط مصر تحت شغل من أشكال الحكم الديني ، عن طريق الأخذ بالإطار وصيب الدولة بصيغة دينية من خلال خطوات محسوبة ، تبدأ بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وما يترتب على ذلك من تداعيات (انغلاقية) من وجهة

النظر الاجتماعية (وهذا في سبيله للحدوث بالفعل) ، ولا يبقى
الا بعض التفاصيل التي يمكن حلها في المستقبل المنظور ، مثل
الخلافا مع الاتجاه الاسلامي التقليدي حول موقفه من دولة اسرائيل
(ويكاد يكون هو الخلافا الأساسي الوحيد) ، ومثل البحث عن
قيادة مقبولة (ومدنية) لهذا الاطار أو التيار ، ومثل تنسيق الأدوار
بين زوايا المثلث ، مثل الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية مع
مع المرشحين لتحقيق هذه الأهداف ، ومثل التأكد من قياسات رد
الفعل على المدى الطويل ، أما المدى القصير فان نتائج مثل هذا
التصور سوف تكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد ،
وسوف يتمثل ذلك في مجموعة من المكاسب ، أهمها استقرار المنطقة
سياسيا . خاصة في مصر ، بعد سحب البساط من تحت اقدام
المتطرفين دينيا (الاتجاه الثوري) ، من خلال تحقيق المظاهر
(الشكلية) للتطبيق الاسلامي ، وخلق قضية وطنية (اسلامية)
عن طريق تعبئة المشاعر والجهود وتوجيه الأنظار الى العدو (دون أن
يتجاوز الأمر حدود التعبئة السياسية والاعلامية) ، ولا مانع من
بعض الهجوم على من وراء اسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة
الأمريكية رأس الأفعى (الصليبية) ، لا مانع طالما أن التسهيلات
العسكرية متاحة ، و (اللوبي) الرأسمالي متحكم في اقتصاديات
المنطقة ، وأخيرا فان التخوف على مصر الأقليات سوف يمكن معالجته
باتفاقات ودية تحفظ لها بعض حقوقها ، وتدفع بها الى الارتباط
المصري بالولايات المتحدة كنوع من الاعتراف بالجميل والنحوط
لاحتمالات المستقبل ، وأخيرا وليس آخرا فسوف تنتهي أسطورة
إمكانات القوة في المنطقة ، وسوف يتمزق الحلم العربي من خلال
التهجمات المتبادلة بالعمالة ، وسوف تعود المنطقة الى الخلف عشرات
من السنين ، وإذا حدث خلل ولو بسيط في حسابات المدى الزمني
لإستمرار هذا التوقع واستقراره ، فسوف يتمثل البديل المطروح
في الاختيار العسكري ، وهو القوة البعيدة البديلة والممكنة .

والتعامل معه (تاريخيا) ، أسهل على الولايات المتحدة من التعامل مع غيره . .

كل ما سبق لا يمثل الا تصورا قد يخطئ وقد يصيب ، أو حلما من أحلام اليقظة لدى بعض هواة التحليل ، أو كابوسا مزعجا كما أراه ، أو تفسيراً لبعض مظاهر النكوص في مواجهة هذه التيارات ، على المستوى الفكرى أو الاعلامى ، وفى كل الأحوال فإنها المرة الوحيدة التى أتمنى أن أكون فيها مخطئاً ، وربما كان ذلك صحيحاً ، وأن يكون الخطأ بنسبة المائة فى المائة ، وهو ما لا أظنه صحيحاً بأية حال .

- ٧ -

الصراع بين التيارين الثورى والراديكالى

اشعلت الثورة الايرانية بنجاحها فى ايران ، صراعا على مستوى دول المنطقة ، بين ما تمثله ايران من اتجاه راديكالى ، وبين التيار الاسلامى الثورى الذى تمثله المملكة العربية السعودية ، خاصة وأن نجاح الثورة الايرانية قد ساهم الى حد كبير فى احياء آمال أنصار الاتجاه الاسلامى الثورى فى امكان السيطرة على الحكم ، عن طريق اشعال الفتيل بعمل عنيف ومؤثر ، وعلى الشارع السياسى واجب المساندة بعد ذلك ، وهو شارع فى تقديرها اسلامى النزعة والمشاعر ، مطحون بما يكفى لمساندة رموز الطهارة فى عالم الشر ، ولم تكن مصادفة أن تحدث أول انتفاضات الاتجاه الثورى فى الحرم النبوى الشريف ، وأن تهتز الدوائر الحاكمة فى السعودية لهذا الحادث اهتزازا عنيفا ، وأن ترد السعودية التحية بأفضل منها فتساند العراق فى حربه ضد ايران ، فتورد ايران بتأليب الشيعة فى الشمال الشرقى للمملكة ، ومن المنطقى بالطبع فى منطقة تموج

بالتيارات الإسلامية ، أن يكون للسعودية رأى ، بل وأكثر من ذلك دور ، أو على الأقل وقفة لاعادة ترتيب الأوراق ، واعادة تقييم هذه الاتجاهات ، خاصة وأن قضية الاسلام بالنسبة للسعودية ليست قضية دين أو اختيار مطروح ، بل انها قضية تتناول أساس وجود النظام الحاكم ذاته ، وفي اعتقادى أن السعودية قد نوعت مواقفها من الاتجاهات الثلاثة ، فهي ترفض الاتجاه الثورى لأنه لم ينشأ تحت عبائها ، كما أنه ، بمثاليته المفرطة ، يسقطها من حساباته كنموذج للتطبيق الاسلامى الصحيح ، بينما تتراوح علاقتها بالتيار التقليدى بين المودة والحذر ، فهم يستحقون المودة لأنهم معتدلون ، والبعض منهم لا ينسى أنه وجد فى كنفها ملاذاً وسنداً وقت الاضطهاد الناصرى ، وهم فى نفس الوقت يزدادون تسييساً بمرور الأيام ، وهو ما يجعلها على شفا الحذر منهم ، فالكلام فى السياسة لابد وأن يقود الى حذر ، الثورى ونظم الحكم ، وهى دائرة لا يسمح النظام السعودى باختراق حدودها عند الحوار ، والخطر كل الخطر عندما يحدث هذا الاختراق تحت مظلة اسلامية ، ولا يبقى الا التيار الثورى ، وهو ما أنوقف أمامه بالتأمل متسائلاً عن حجم لا يرقى الى مستوى اليقين ، وإن كان محاطاً بأبواب كثيرة للشك ، ان أغلقت أحدها انفتح الآخر ، وإن أغلقتها جميعاً أهملت مبرراً منطقياً لتنامي التيار الاسلامى السياسى ، وهو اختيار كل من الاتجاهين الثورى والراديكالى ، لضر ، ساحبة لإدارة صراع يخشى كل منهم أن يدور فى ساحته .

- A -

الأحزاب الجبهوية

تنشأ الجبهات بين التيارات السياسية المختلفة فى مواجهة عدو مشترك ، أو لتحقيق أهداف انتخابية محددة ، ويندر أن تستمر هذه

الجبهات لفترات زمنية طويلة ، أو أن تكون هي الأسلوب الوحيد للممارسة السياسية كما حدث في مصر ، حين تحولت جميع أحزابها الى جبهات ، وقد يكون منطقيا أن يمثل حزب التجمع جبهة سياسية تجمع بين قوى اليسار المختلفة ، وأيضا فقد يكون للوفد بعض العذر في أن تنوع الاتجاهات السياسية فيه ارث تاريخي ، نتيجة تجمع كل الفصائل الوطنية في مواجهة الاحتلال وتحت الراية الوفدية ، الأمر الذي لم يكن مستغربا معه أن يتجمع تيار أقصى اليمين ممثلا في كبار الملاك مع تيار أقصى اليسار ممثلا في الطليعة الوفدية وبعض الماركسيين ، في إطار حزبي واحد يسعى الى تحقيق الأهداف التي يجمع عليها الجميع ، والمتمثلة في الاستقلال وفي كون الأمة مصدرا للسلطات ، وقد أضافت القيادة الوفدية بعدا جديدا للجبهة لا سابقة له في تاريخ الوفد ، ويمثل انتكاسة لشعاراته العلمانية الواضحة منذ نشأته وحتى قيام الثورة ، وأقصد بهذا البعد تحالف الوفد مع الإخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٤ ، ونلخص ما سبق في أنه من المنطقي أن يقبل الباحث منطق الجبهة في التجمع (لسبب تكويني) ، وفي الوفد (لسبب تاريخي) ، بينما يصعب عليه تفسير جبهة حزب العمل الذي ينتمى بجدوره الى تيار مصر الفتاة ، والذي يضم بالإضافة اليه تيارا ناصريا ، وبعضا من تيار الإخوان المسلمين ، أو جبهة حزب الأحرار الذي يضم اتجاهها ليبراليا متطرفا (تمثله جريدة الأحرار) ، واتجاهها دينيا متطرفا (تمثله جريدة النور) ، أو سعى الحزب الوطني لضم بعض الناصريين الى قاعدته الساداتيه .

اقول - لا يمكن تفسير ما سبق الا بإجتهد نظري مؤداه أن هذه هي النتيجة الطبيعية لتقييد حركة تكوين الأحزاب ، الأمر الذي منع الاتجاهات السياسية الواضحة من تحديد هويتها المتميزة في أحزاب ذات ملامح فكرية شديدة التحديد والتميز ، وقد كان لهذه الظاهرة (ظاهرة الأحزاب الجبهوية) ، تأثير مباشر على تصعيد المد السياسي الديني ، من خلال تحجيم الاتجاهات الليبرالية والعلمانية

مراعاة (للتحالف) ، وتبنى جميع الأحزاب لمنطقتات دينية مراعاة للتوازنات (الجبهوية) ، وكان هذا أوضح ما يكون في الانتخابات الأخيرة ، فقد مارست المجموعات الدينية التي توزعت على جميع الأحزاب ضغوطاً أثرت رفع الجميع للشعارات الدينية ، والمزايدة في الدعوة الى التطبيق الفوري للشريعة والى تحويل مصر الى دولة دينية اسلامية . مع اختلاف في درجة ارتفاع النغمة أو مدى وضوحها .

لقد تعلمنا أن حوار التيارات السياسية المختلفة ، ينهى الى اتفاق على (الحد الأدنى) لنقاط الالتقاء ، لكنه في المناخ السياسي المصري ، يحدث العكس تماما ، فما أن يلتقي الفرقاء ، حتى يتفقوا على (الحد الأقصى) لتصوراتهم السياسية المتباينة ، ويخرجون دائما الى جماهيرهم ، أو بمعنى أدق على جماهيرهم ، بمفاهيم هي أقرب الى منطق الثورة من منطق الحوار ، وألصق بمعاني الرفض من أماني الالتقاء ، وقد تهجى ذلك في الشعارات الانتخابية ، التي حملت من الشعارات الدينية ما يؤكد على رفض ما هو قائم . وعلى أن البديل القادم ، لابد وأن يحمل عنوانا اسلاميا ، ومضمونا سريعا . ولا اعتقد أن التيار السياسي الاسلامي ، باتجاهاته الثلاثة ، كان يحامى بأكثر من ذلك .

- ٩ -

أخطاء المعالجة

لم يكن نظام الحكم موفقا في معالجته لظاهرة التطرف الديني ، تلك المعالجة التي ساعدت دون قصد ، على نمو التيار السياسي الاسلامي وليس الحد منه ، فالملاحظ أن الاعلام كان شديد الحذر في النشر للأقلام المعتدلة والمواجهة للتطرف بمنهج عقلاني (١) .

(١) من أمثال الأساتذة مصطفى مرعي ، دكي نجيب محمود .

وكان شديد الحساسية في تقديم من يملكون القدرة على اجراء حوار دينى بمنطق متنور ودون خروج على الدين أو عنه فى منابر الاعلام المختلفة (١) ، وخانه التوفيق فى تقديم من توسم فيهم الاعتدال فخلطوا بين العقيدة وبعض اجتهاداتهم الدينية أو السياسية ، وفى نفس الوقت فانه يبدو غريبا ذلك التناقض بين المصالحة مع تنظيم متطرف مثل الجهاد بالافراج عن جميع المتهمين فى احدى قضاياهم ، والرفض لتعديل القوانين بما يسمح لاتجاه معتدل مثل الأخوان المسلمين بالمشاركة السياسية ، والأسوأ من ذلك كله خلق انطباع اعلامى عام ، سلبى بالنسبة للنظام الحاكم ، وايجابى بالنسبة للتيار الاسلامى السياسى ، أحيانا ، والتراجع المحسوب أحيانا أخرى ، والمنع والسماح بلا سبب أو استجابة لاحتجاج يأتى من بعض الاتجاهات الدينية ، ومن المؤكد أن أسلوب المعالجة يجب أن يتغير بصورة جذرية ، بحيث يكون حاسما فى مواجهة الارهاب ، على أن يحدث ذلك من خلال أعمال لنصوص القانون العادى وليس بتجاوزه أو اللجوء للقوانين الاستثنائية ، وأن يطبق ذلك بوضوح وتلقائية على أى تجاوز لاطار الشرعية ، كما يجب على النظام أن يتخلى عن أسلوب التوازن الذى يؤكد الانقسام ولا يلغيه ، فلا يكون استمرار اعتقال البابا شنوده موازيا لاستمرار محاكمات الجهاد ، ولا يكون الافراج عن جميع المتهمين فى احدى قضايا الجهاد مقدمة للافراج عن البابا شنوده ، وفى نفس الوقت فانه لا بد من اباحة تكوين الأحزاب لكل التيارات السياسية بما فيها الاتجاهات الدينية ، ولا بد أيضا من فتح المنابر الاعلامية للأراء المختلفة ، واجراء حوار اعلامى مفتوح يشارك فيه الجميع ، دون حساسية مبالغ فيها ، ودون اخفاء للحقائق ، ودون قيود على المناقشة ، تلك القيود التى أثبتت تجارب السنوات السابقة أنها كانت تاتى دائما بعكس ما تهدف اليه .

(١) من امثال الأساتذة حسين أمين ، سعيد المشاوى .

مناطق الحوار المحرمة

يتحمل المفكرون فى عالمنا العربى مسئولية كبيرة فيما حدث من نمو متزايد للتيار السياسى الاسلامى ، فهم من البداية قد حددوا مناطق محرمة للحوار أو النقاش ، منها ما هو تاريخى مثل ما يتعلق بحوادث التاريخ الاسلامى ، ومنها ما هو سياسى مثل واقع الحياة (السياسية) فى الدول التى تطبق ما تدعى أنه النظام الاسلامى ، ومنها ما هو فكرى مثل قضايا الفصل بين الدين والسياسة وقضايا الوحدة الوطنية وقد زاد حجم هذا التراجع مع نمو الاتجاه الاسلامى الذورى ، تحسبا للمستقبل واشارا للسلامة ، خاصة وأن من حاول منهم مناقشة موضوعات (فرعية) مثل الحجاب وبعض قوانين الشريعة ، أشبعه المتطرفون والمعتدلون تجريحا وهجوما بل واهانه ، وكل ذلك فى تقديرى لا يشفع لمفكرينا فى انسحابهم من مساحات كبيرة من الحوار ، تتسع يوما بعد يوم بزيادة حجم تراجعهم ، بل والاستطراد فى الصمت أمام ما يعتقدون أنه صحيح أو فى مواجهته ما يعتقدون أنه خطأ .

وأخيرا ، فما سبق كله كان اجتهادا قد يخطئ ، وقد يصيب . لكنه محاولة لتفسير ما أعتقد مبدئيا أنه مأزق تاريخى ، وتوضيح لما يمكن أن يكون خافيا ، دون اعتبار لما يترتب على ذلك من نقد أو هجوم أو عداوة ، عن ايمان بأن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق ، وأن الكلمة أحيانا قد تمنع رصاصة ، لأنها بانطع أقوى ، وبالقطع أبقى .

الفهرس

الصفحة

٥	مقدمة
٧	الفصل الأول : القصد والجهل
٩	١ - جهل القصد
٢٩	٢ - قصد الجهل
٣٩	الفصل الثاني : قبل السقوط
٤١	١ - حوار هادىء فى قضية ساخنة
٥١	٢ - الحكم بالحق الالهى
٥٩	٣ - وأخيرا تسقط التفاحة
٦٤	٤ - الله يعلم
٧٠	٥ - ولا يخلو الأمر من فكاكة
٧٥	الفصل الثالث : اللاعبون بالنار
٧٧	١ - مولانا الذى فى الجيزة
٨٣	٢ - مصرية .. مصرية
٩١	الفصل الرابع : السودان بين الجموح والطموح
٩٥	١ - حديث الجموح
١١٦	٢ - حديث الطموح
١٢٢	٣ - وبينهما متشابهات
١٢٧	الفصل الخامس : لماذا الآن ؟
١٢٩	— الاتجاه الاسلامى التقليدى
١٣٠	— الاتجاه الاسلامى الثورى
١٣٠	— الاتجاه الاسلامى الثرى
١٣١	— أساليب العمل
١٣٤	— التناقض
١٣٦	— مذكرة تفسيرية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٢/٥٣٣٧

ISBN — 977 — 01 — 3090 — 7

حوار هادى، حول ..

- تطبيق الشريعة الإسلامية نَعَم ..
- للمصَدَف والدين لا .. للسيف والحكم
- التيار السياسى الإسلامى
- لماذا الآن ..؟ وإلى أين .. ؟
- مصر .. مصر

عزيزى القارىء،

هذا كتاب يخاطب عقلك عن قصد ، ويؤرق ذهنك عن عمد ، ويخترق بك منطقة أشاعوا أنها محرمة ، لكنى أدخل بك إليها ، مدركاً أنّ العقل لم يخلق للامتهان ، وأنّ مستقبل الوطن ليس العوبة بيد الساسة المتسربلين بالدين ، والحالمين دائماً بالسلطة ومقعد السلطان .

لا بأس عليك إن شعرت بقدر من اليأس فقد شعرت بأضعاف ما تشعر ، ولا ضير عليك إن أحسست بأن البعض قد دفعوا بك إلى شرك كله خداع ، فقد أدركت هذا معك ، ولا تثريب إن حزنت من أجل مصر ، فأنا مثلك حزين .. حزين وأحمد الله من قبل ومن بعد على أننا التقينا قبل السقوط .

فرج فودة

